الجمهورية التونسية

وزارة الشؤون الاجتماعية

وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

المشروع السنوي للقدرة على الأداء
لوزارة الشؤون الإجتماعية
لسنة 2019

سبتمبر 2018

الفـهــرس

المحور الأول : التقديم العام

1. تقديم الوزارة و السياسة القطاعية 3
2. الميزانية و برمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط 5

المحور الثاني : تقديم برامج الوزارة 11

برنامج الشغل و العلاقات المهنية

1. تقديم البرنامج 12
2. الأهداف و مؤشرات قيس الأداء 14
3. نفقات البرنامج 19

برنامج الضمان الإجتماعي

1. تقديم البرنامج 24
2. الأهداف و مؤشرات قيس الأداء 30
3. نفقات البرنامج 40

برنامج النهوض الإجتماعي

1. تقديم البرنامج 43
2. الأهداف و مؤشرات قيس الأداء 45
3. نفقات البرنامج 54

برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج

1. تقديم البرنامج 61
2. الأهداف و مؤشرات قيس الأداء 62
3. نفقات البرنامج 66

برنامج القيادة و المساندة

1. تقديم البرنامج 69
2. الأهداف و مؤشرات قيس الأداء 71
3. نفقات البرنامج 77

الملاحق 83

1. بطاقات مؤشرات قيس الأداء 84
2. بطاقات الفاعليين العمومين 155

المحور الأول: التقديم العام:

1. تقديم الوزارة و السياسات القطاعية:

1.1- استراتيجية القطاع :

تعمل وزارة الشؤون الإجتماعية على دعم وتطوير سياستها الوطنية في المجال الاجتماعي من خلال جملة من المحاور الإستراتيجية الأساسية وذلك لما يوفره المناخ الإجتماعي المتوازن من دفع للسياسة الاقتصادية والاستثمار وتتمثل هذه المحاور في :

1) تطوير العلاقة الشغلية و تدعيم ظروف العمل اللائق:

- ✓ تطوير منظومة تشريع الشغل والنهوض بالحوار الاجتماعي من خلال العمل على تحيين مدونة تشريع الشغل طبقا لمختلف التنقيحات الواردة في إطار مراجعة الإتفاقيات الإطارية المشتركة بالإضافة إلى العمل على مزيد تفعيل وتعميم هياكل الحوار الإجتماعي داخل المؤسسة و تركيز المجلس الوطني للحوار الاجتماعي ،
- ✓ العمل على تحسين سياسة الأجور وتدعيم المقدرة الشرائية للعمال ،
- ✓ تحسين مناخ العمل والإحاطة بالعمال والمؤسسات من خلال التأكيد على أهمية تفعيل العقد الإجتماعي والدعوة للتوعية بثقافة العمل والمبادرة مع ضمان الحق في الاحتجاج السلمي،
- ✓ تحسين ظروف العمل وتعزيز الوقاية من المخاطر المهنية من خلال مزيد تعميم خدمات طب الشغل والسلامة المهنية خاصة في الجهات ذات الكثافة على مستوى المؤسسات الصناعية والاقتصادية خاصة في القطاعات ذات الأولوية كحضائر البناء والأشغال العامة.

2) مراجعة انظمة التغطية الاجتماعية و الحوكمة الرشيدة للصناديق الاجتماعية :

- ✓ العمل على مراجعة أنظمة الضمان الاجتماعي تحت إشراف لجنة قيادة تضم مختلف الأطراف الإجتماعية المتدخلة ،
- ✓ السعي للحفاظ على التوازنات المالية لأنظمة الضمان الإجتماعي مع المحافظة على مستوى المنافع المسداة.
- ✓ تحسين خدمات الصناديق الإجتماعية والارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف هذه الخدمات (صرف الجرايات ، استرجاع مصاريف التداوي ...) و تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب هذه الخدمات من المضمونين الاجتماعيين.

3) النهوض بالفئات الضعيفة والهشة ودعم البرامج الضرورية لإدماجها :

- ✓ دعم سياسة التحويلات الاجتماعية ومزيد إحكام توزيعها وتوجيهها نحو الفئات المستحقة والعمل على تدعيم وبلورة وتنفيذ برامج لإدماج الفئات الضعيفة والهشة في الدورة الإقتصادية والنهوض بأوضاعها المادية والمعيشية والإحاطة بالعائلات المعوزة ومحدودة الدخل،
- ✓ النهوض بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخصوصية ومواصلة إنجاز الخطة الوطنية لتهيئة المحيط المادي والرقمي لفائدتهم ومزيد الإحاطة بهم من خلال تهيئة وتوسيع شبكة الهياكل والجمعيات المتدخلة في المجال و العمل على إدماجهم من خلال بعث موارد الرزق ،
- ✓ تطوير آليات الدفاع الاجتماعي وتكثيف الجهود الرامية الى النهوض ببرامج رعاية الطفولة الجانحة والفاقدة للسند العائلي ودعم برنامج العمل الإجتماعي المدرسي وتطوير منظومة التعهد بالأطفال الفاقدين للسند،
- ✓ تحسين مردودية برنامج تعليم الكبار وتطوير أنشطته و مراجعتها.

4) الإحاطة بالتونسيين بالخارج وتدعيم سياسات الهجرة:

- ✓ إرساء استراتيجية وطنية للهجرة والتونسيين بالخارج تتلاقى مع أهداف مشروع مخطط التنمية الإقتصادي والإجتماعي للفترة 2016- 2020 تمكن من :
  - تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
  - ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
  - تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
  - النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
  - الاهتمام بظاهرة الهجرة الوافدة.

2.1- برامج وزارة الشؤون الإجتماعية :

تم تفريع مهمة "الشؤون الإجتماعية" إلى خمس برامج وهي :

- ✓ برنامج الشغل والعلاقات المهنية
- ✓ برنامج الضمان الإجتماعي
- ✓ برنامج النهوض الإجتماعي
- ✓ برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
- ✓ برنامج القيادة والمساندة.

تكريسا لمبدإ المسؤولية في تنفيذ السياسات العمومية تم ضبط جملة من الأهداف التي تترجم الأولويات الاستراتيجية لكل برنامج في إطار مهمة الوزارة كما تم ضبط جملة من المؤشرات الموضوعية لقيس درجة تحقيق الأهداف المعلنة و تقييم النتائج المحققة بالتوازي مع استعمال الاعتمادات المرسمة لفائدة كل برنامج.

2. ميزانية الوزارة و برمجة نفقات الوزارة على المدى المتوسط :

1.2- تقديم ميزانية الوزارة لسنة 2019 :

جدول عدد 1 : تطور ميزانية الوزارة لسنة 2019
حسب البرامج و البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	إنجازات 2017	قانون المالية 2018 (1)	تقديرات 2019		نسبة التطوّر (2018-2019)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (2)-(1)	النسبة (%) ((2)- (1))/ (1)
البرنامج الفرعي 1-1 :	18 418 349		15 475 105	16 575 105		
البرنامج الفرعي 1-2 :						
البرنامج الفرعي 1-3 :			4 508 935	4 708 935		
مجموع البرنامج 1 :	**18 418 349**	**20 779 005**	**19 984 040**	**21 284 040**	**505 035**	**2,43%**
مجموع البرنامج 2 :	**769 506 583**	**614 198 900**	**481 474 957**	**481 474 957**	**-132 723 943**	**-21,61%**
البرنامج الفرعي 3-1 :	557 787 285	578 181 551	774 930 005	771 730 005	193 548 454	33,48%
البرنامج الفرعي 3-2 :	38 050 991	40 186 126	50 619 954	50 679 954	10 023 828	26,11%
البرنامج الفرعي 3-3 :	23 519 790	25 041 740	28 345 411	28 805 411	3 763 671	15,03%
البرنامج الفرعي 3-4 :	6 167 790	7 712 867	8 623 908	8 623 908	911 041	11,81%
مجموع البرنامج 3 :	**625 553 592**	**651 122 284**	**862 519 278**	**859 839 278**	**208 816 994**	**32,07%**
مجموع البرنامج 4 :	**19 194 131**	**18 896 212**	**20 880 970**	**20 880 970**	**1 984 758**	**10,50%**
البرنامج الفرعي 9-1 :	35 516 319	35 347 161	42 881 460	39 681 460	4 334 299	12,26%

البرنامج الفرعي 9-2 :	6 380 682	8 020 438	23 546 295	9 606 295	1 585 857	19,77%
مجموع البرنامج 9 :	**41 897 001**	**43 367 599**	**66 427 755**	**49 287 755**	**5 920 156**	**13,65%**
صناديق الخزينة	**8 599 054**	**7 000 000**	**7 000 000**	**7 000 000**		
المجموع العام للبرامج	**1 483 196 445**	**1 355 364 000**	**1 458 247 000**	**1 439 767 000**	**84 403 000**	**6,23%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني عدد 1

تطور ميزانية البرامج لسنتي 2018 و 2019 حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

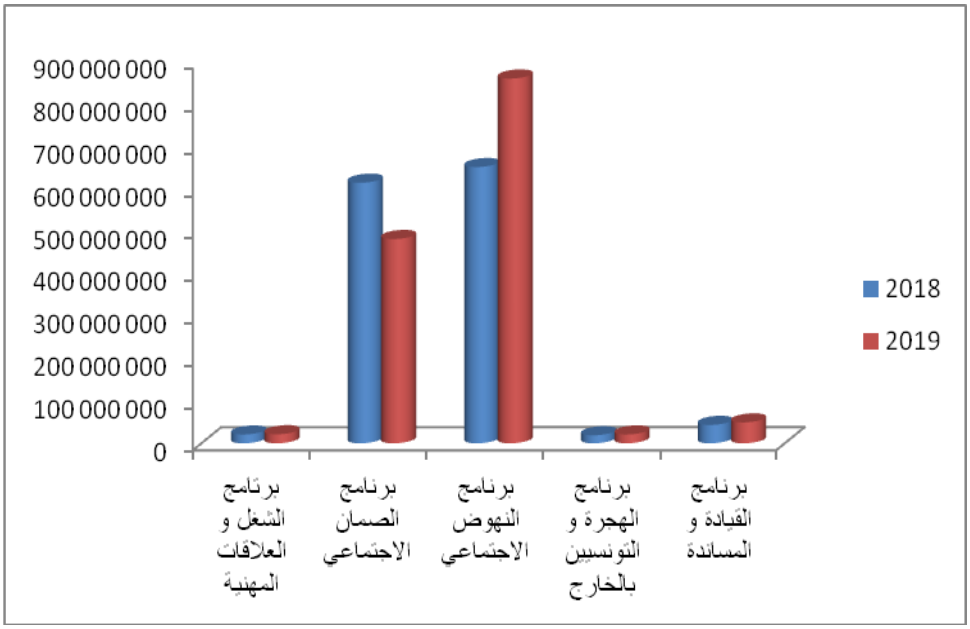

جدول عدد 2 : توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2019

حسب البرامج و طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	برنامج الشغل والعلاقات المهنية	برنامج الضمان الاجتماعي	برنامج النهوض الاجتماعي	برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج	برنامج القيادة والمساندة	المجموع
العنوان الأول: نفقات التصرف	**19 664 040**	**449 459 957**	**853 909 278**	**20 180 970**	**44 552 755**	**1 387 767 000**
التأجير العمومي	17 885 540	834 957	111 164 278	17 11 470	34 767 755	181 761 000
وسائل المصالح	728 500	28 000	5 462 000	2 409 500	5 372 000	14 000 000
التدخل العمومي	1 050 000	448 597	737 283	660 000	4 413 000	1 192 003 000
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**1 620 000**	**32 015 000**	**5 930 000**	**700 000**	**4 735 000**	**45 000 000**
الاستثمارات المباشرة	1 620 000	15 000	5 930 000		4 735 000	12 300 000
التمويل العمومي		32 000 000		700 000		32 700 000
صناديق الخزينة			**7 000 000**			**7 000 000**
المجموع	**21 284 040**	**481 474 957**	**866 839 278**	**20 880 970**	**49 287 755**	**1439 767 000**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني : توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2019

حسب البرامج و طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

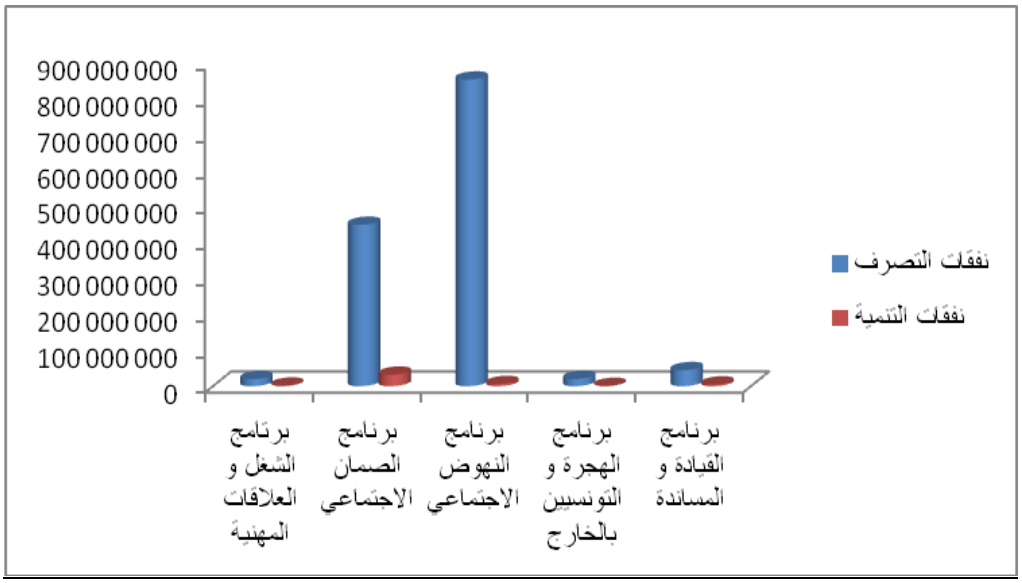

رسم بياني : توزيع ميزانية الوزارة لسنة 2019

حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

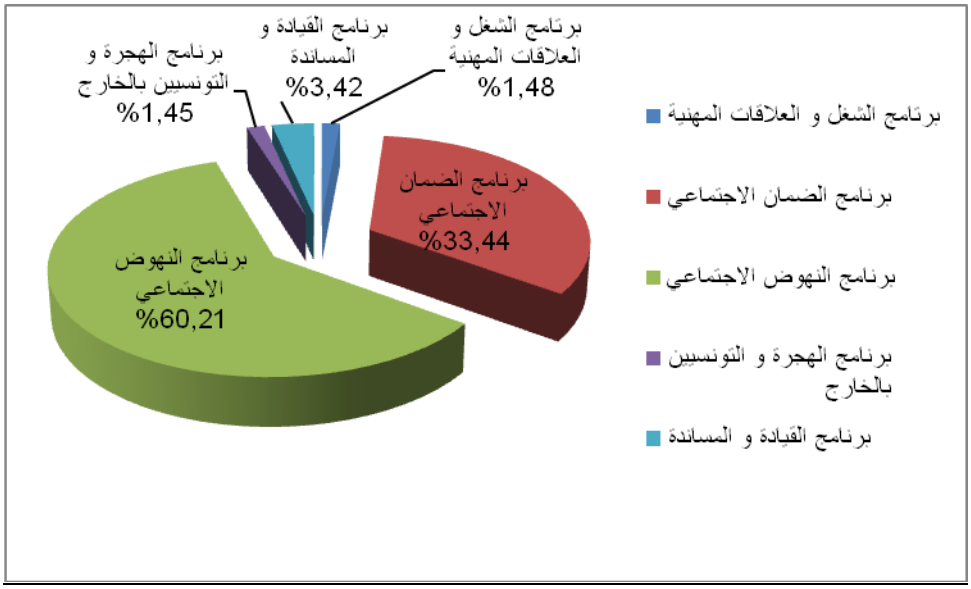

2.2 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة :

جدول عدد 3 : إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة :

التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2018	التقديرات		
	2016	2017		2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**741 670 000**	**1 423 676 196**	**1 298 364 000**	**1 387 767 000**	**1 457 155 350**	**1 530 013 118**
التأجير العمومي	148 406 396	159 028707	160 171 000	181 761 000	190 849 050	200 391 503
وسائل المصالح	14 470 456	12 793 007	12 837 000	14 000 000	14 700 000	15 435 000
التدخل العمومي	886 017 473	1 251 854 482	1 125 356 000	1 192 003 000	1 251 603 150	1 314 183 308
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**74 730 959**	**50 921 195**	**50 000 000**	**45 000 000**	**47 250 000**	**49 612 500**
الاستثمارات المباشرة	11 047 959	9 361 195	8 435 000	12 300 000	12 915 000	13 560 750
التمويل العمومي	63 683 000	41 560 000	41 565 000	32 700 000	34 335 000	36 051 750
صناديق الخزينة	**8 312 444**	**8 599 054**	**7 000 000**	**7 000 000**	**7 350 000**	**7 717 500**
المجموع	**1 131 937 729**	**1 483 196 445**	**1 355 364 000**	**1439 767 000**	**1 511 755 350**	**1 587 343 118**

جدول عدد 4 : إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للوزارة :
التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2018	التقديرات		
	2016	2017		2019	2020	2021
برنامج الشغل والعلاقات المهنية	17 358 129	18 418 349	20 779 005	21 284 040	22 348 242	23 465 654
برنامج الضمان الاجتماعي	436 850 447	769 506 583	614 198 900	481 474 957	505 548 705	530 826 140
برنامج النهوض الاجتماعي	617 845 706	634 180 382	658 122 284	866 839 278	910 181 242	955 690 304
برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج	18 427 489	19 194 131	18 896 212	20 880 970	21 925 019	23 021 270
برنامج القيادة والمساندة	41 455 958	41 897 001	43 367 599	49 287 755	51 752 143	54 339 750
المجموع	**1 131 937 729**	**1 483 196 446**	**1 355 364 000**	**1439 767 000**	**1 511 755 350**	**1 587 343 118**

المحور الثاني: برامج الوزارة

برنامج "الشغل والعلاقات المهنية"

رئيس البرنامج : السيد فؤاد بن عبد الله مدير عام تفقدية الشغل و المصالحة

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته:

يحتل قطاع الشغل والعلاقات المهنية مكانة هامة ضمن مجالات تدخل وزارة الشؤون الإجتماعية لدوره في المحافظة على التوازنات الإجتماعية والإقتصادية الكبرى وفق سياسة تشاركية تعتمد مبدإ التفاوض والحوار الإجتماعي بين مختلف المنظمات المهنية تحت رعاية الوزارة والحرص على تأطير مراقبة العلاقة التعاقدية بين طرفي الإنتاج وفقا للضوابط القانونية والترتيبية.

و قد عملت مصالح برنامج الشغل والعلاقات المهنية على توفير مقومات العمل اللائق والعدالة الإجتماعية من خلال:

- ✓ **تطبيق مقتضيات العقد الاجتماعي المتعلقة بمأسسة الحوار الاجتماعي والذي تم إبرامه بتاريخ 14 جانفي 2013**، من خلال المصادقة على مشروع القانون عدد 54 لسنة 2017 المؤرخ في 24 جويلية 2017 المتعلق بإحداث المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وبضبط مشمولاته وكيفية تسييره و صدور الامرين الحكومين عدد 676 لسنة 2018 المؤرخ في 7 أوت 2018 المتعلق بضبط عدد أعضاء المجلس الوطني للحوار الاجتماعي وعدد 675 لسنة 2018 المؤرخ في 7 أوت 2018 المتعلق بالتنظيم الإداري والمالي للمجلس الوطني للحوار الاجتماعي و قرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 26 سبتمبر 2018 المتعلق بضبط المعايير المعتمدة لتحديد المنظمة النقابية الأكثر تمثيلا على المستوى الوطني لضبط تركيبة المجلس الوطني للحوار الاجتماعي،
- ✓ **تطوير المنظومة الترتيبية والتشريعية** من خلال إبرام إتفاقية للزيادات في الأجور والمنح لفائدة العاملين بالقطاعات الخاضعة لمجلة الشغل بعنوان سنة 2017 والاتفاقية المشتركة الإطارية في القطاع الفلاحي وإصدار أوامر حكومية تتعلق بضبط الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل وبضبط الأجر الأدنى الفلاحي المضمون وبالترفيع في الأجور في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل والتي لا ترتبط باتفاقيات مشتركة قطاعية أو بأنظمة أساسية خاصة،
- ✓ **ابرام الاتفاق حول الزيادات في الأجور والمنح** في القطاعات الخاضعة للاتفاقيات المشتركة القطاعية بعنوان سنة 2018 و 2019 و التي تضمنت زيادة ب7% في الاجور و المنح و **الاتفاق حول الزيادات في الأجور والمنح في القطاع العام** بتاريخ 22 اكتوبر 2018 ،
- ✓ **تفعيل الحوار بين الاطراف الاجتماعية** من خلال الاتفاق بين الاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية على فتح جولة جديدة من المفاوضات لمراجعة الاتفاقيات المشتركة

القطاعية في جانبيها الترتيبي والمالي بعنوان سنتي 2018 و ينتظر اصدار 54 اتفاقية مشتركة في غضون السنة الحالية تتضمن ما تم الاتفاق عليه .

- ✓ إعداد منظومة إعلامية (Système d'information) ستمكن من حسن توظيف الموارد البشرية الموضوعة على ذمة كل تفقديات الشغل والمصالحة وتوجيهها نحو الأولويات المرسومة لضمان النجاعة المطلوبة. كما ستمكن هذه المنظومة من توفير كل أنواع الإحصائيات بطريقة فورية ودقيقة بالإضافة لتسهيلها لعمل متفقدي الشغل وذلك بتوفيرها لجداول قيادة تمكنهم من حسن برمجة عملهم ومراقبة كل المؤسسات التابعة لمرجع نظرهم، وستدخل هذه المنظومة طور الأستعمال الفعلي في بداية سنة 2019.
- ✓ تطوير المنظومة الترتيبية والتشريعية للصحة والسلامة المهنية ووضع استراتيجية وطنية للوقاية من الأخطار المهنية من خلال تسجيل تقدم في إنجاز الخارطة الوطنية للامراض المهنية و قد تم الانتهاء من المسح الوطني للأخطار المهنية الذي امتد من 15 نوفمبر 2016 إلى 15 ديسمبر 2017 بمساهمة 144 طبيب شغل متطوع قاموا بتعمير ما يقارب 6000 استبيان. ويهدف هذا المسح إلى إنجاز خارطة وطنية للأخطار المهنية التي ستمكننا من تصويب سياستنا واستراتجيتنا وبرامجنا الوقائية في مجال الصحة والسلامة المهنية، وتحديد أولويات التدخل والاستئناس بها عند وضع البرامج الوطنية والجهوية للنهوض بالصحة والسلامة المهنية.

1.1- خارطة البرنامج :

تسهر على تنفيذ برنامج الشغل والعلاقات المهنية الهياكل الإدارية التالية :

الإدارات العامة والمكاتب	الهياكل الجهوية	المؤسسات تحت الإشراف
الإدارة العامة للشغل		
الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة	-أقسام تفقدية الشغل والمصالحة -الوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة	
إدارة تفقد طب الشغل والسلامة المهنية	أقسام تفقد طب الشغل والسلامة المهنية	
مكتب الإحاطة بالمؤسسات الإقتصادية		
مكتب متابعة وتنسيق برامج الوقاية من حوادث الشغل والأمراض المهنية		
خلية الإحاطة بالمستثمرين		معهد الصحة والسلامة المهنية

2.1- أهداف برنامج الشغل و العلاقات المهنية :

البرنامج الفرعي	تفقد الشغل	الصحة والسلامة المهنية
1.4	**الهدف 1:** ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل	**الهدف 1:** مراقبة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية
	الهدف 2: المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي	

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

تتجسم استراتيجية برنامج الشغل و العلاقات المهنية من خلال جملة من الأهداف المحورية التي تم ضبطها بناء على التوجهات و الأولويات في هذا القطاع و تتمثل هذه الاهداف في :

- ✓ **ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل** و يرمي هذا الهدف إلى تجسيم سياسة الوزارة في مجال ضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الشغل و تجنب النزاعات الشغلية و الحرص على التصدي لأشكال التشغيل الهش بما يوفر مناخ اجتماعي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية و يحفز على الاستثمار.
- ✓ **المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي** و تدعيم الحوار داخل المؤسسة ويرمي هذا الهدف لمزيد تجسيد التوجه نحو تكريس مبدأ الحوار داخل المؤسسة و بناء علاقة متوازنة بين الأجراء وأصحاب المؤسسات بما يساهم في الحد من التوتر و إرساء أرضية للتحاور و تبادل الأراء بين جميع الاطراف.
- ✓ **مراقبة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية** ويرمي هذا الهدف إلى تجسيم سياسة الوزارة في مجال ضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الصحة والسلامة المهنية و تجنب كل ما من شأنه أن يتسبب في حوادث الشغل أو الأمراض المهنية بما يوفر مناخ اجتماعي وصحي يمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية و يحفز الانتاجية.

- **تقديم الأهداف :**

الهدف 1-1-1: ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل:

- **تقديم الهدف:** يساهم هذا الهدف في التخفيف من التوتر داخل المؤسسة الاقتصادية والتخفيض من عدد النزاعات الفردية والجماعية كما يساهم في تحسين موارد الصناديق الاجتماعية والمصالح الجبائية ويعزز مبدأ المنافسة النزيهة.

- **مرجع الهدف: الفصول 170 وما بعده من مجلة الشغل والاتفاقية الدولية عدد 81.**

- **مبررات اعتماد المؤشرات:** تطبيق تشريع الشغل والمحافظة على استقرار العلاقات المهنية وبالتالي على سلامة المناخ الاجتماعي

- **نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد** : تم إعتماد هذا المؤشر لتقييم مدى تغطية زيارات التفقد للعمال الخاضعين لمجال تدخل تفقدية الشغل والمصالحة ولتدعيم تطبيق الأحكام التشريعية والترتيبية والتعاقدية الضابطة لعلاقات الشغل أو المنجرة عنها في كل مجالات النشاط التابعة لكل القطاعات الخاضعة لقانون الشغل.
- **نسبة الاستجابة للمخالفات المرصودة في إطار زيارات التفقد:** تم إعتماد هذا المؤشر لتقييم مدى نجاعة زيارات التفقد ومدى احترام أصحاب العمل للقواعد القانونية وبالتالي تقييم نجاعة المنظومة القانونية في مجال الشغل والعلاقات المهنية ومدى ضمانها لتحقيق التوجهات العامة للدولة.

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	التقديرات		
			2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل:	**المؤشر 1:** نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد	%	44.41	48.59	48.94	49.34	49.64	50.15	59.88
	المؤشر 2 : نسبة الاستجابة للمخالفات التي وقعت معاينتها في إطار زيارات التفقد	%	72.75	66.21	72.73	78.26	83.33	88.46	88.46

الهدف 1-1-2: المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي:

- **تقديم الهدف:** يساهم هذا الهدف في تكريس مبدأ الحوار داخل المؤسسة وتشريك العمال في تصور طرق وآليات النهوض بالمؤسسة كما يساهم في التقليل والتخفيف من التوتّر داخلها.

- **مرجع الهدف:**

الفصول من 157 إلى 169 من مجلة الشغل / الأمر عدد 30 لسنة 1995 المؤرخ في 1995/01/09 / منشور وزير الشؤون الاجتماعية عدد 14 المؤرخ في 18 أوت 1995.

- **مبررات اعتماد المؤشرات:** متابعة هياكل الحوار داخل المؤسسة من لجان استشارية ونيابات العملة والحرص على السلم الاجماعي

- **نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة:** تم إعتماد هذا المؤشر الكمي لنتمكن من قيس مدى إحترام الفصول القانونية المنظمة لهذه الهياكل ومدى استجابة أصحاب المؤسسات لتوفير البنية التحتية للحوار الاجتماعي داخل مؤسساتهم.

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	التقديرات		
			2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي:	**المؤشر 1** : نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة	%	86.4	70.73	77.98	85.23	92.49	99.74	99.74

الهدف 1-2-1: مراقبة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية:

- **تقديم الهدف:** مراقبة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية.

- **مرجع الهدف: مجلة الشغل**

- **مبررات اعتماد المؤشرات:** ضمان تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية في مجال الصحة والسلامة المهنية و تجنب كل ما من شأنه أن يتسبب في حوادث الشغل أو الأمراض المهنية

- **<u>نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية:</u>** تم اعتماد هذا المؤشر.

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	التقديرات		
			2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مراقبة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية:	**المؤشر 1:** نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية	%	-	-	32.01	33	35	35	37

<u>ملاحظة</u>: لتحديد نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد لم يتم احتساب عدد العمال المشمولين بزيارات المتابعة.

2.2 - <u>أنشطة البرنامج :</u>

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2019	الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة
الهدف 1-1- 1 تدعيم مراقبة تطبيق تشريع الشغل:	**المؤشر 1:** نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد	%49.64	- زيارات التفقد و المتابعة - برمجة دورات تكوينية لفائدة متفقدي الشغل - إعداد تطبيقة إعلامية لمتابعة زيارات التفقد - توزيع المتفقدين - انتداب متفقدي الشغل	- التأجير : 105 556 13 أد - التسيير : 000 619 أد - التدخل : 000 050 1 أد - بناء وحدات محلية لتفقد شغل والمصالحة : 400 أد (دفعا)
	المؤشر 2: نسبة الاستجابة للمخالفات التي وقعت معاينتها في إطار زيارات التفقد	%83.33	- معاينة المخالفات - ارشاد المؤجرين لضرورة تسوية وضعيتهم وتطبيق ما جاء بالنصوص القانونية - تطبيق القانون عند استنفاذ كل المجهودات الصلحية بتحرير محاضر مخالفات - متابعة مآل المخالفات المرصودة وإعداد جداول متابعة دورية في الغرض	- بناء قسم تفقدية الشغل والمصالحة بسليانة : 400 أد (دفعا) - تهيئة وتوسيع قسم تفقدية الشغل والمصالحة بجندوبة : 300 أد (دفعا) - اقتناء وسائل نقل : 170 أد

الهدف 1-1-2: المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي:	**المؤشر 1:** نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة	%92.49	– زيارات التفقد والمتابعة بالمؤسسات الاقتصادية – المراجعة الشاملة على مستوى ما تم تركيزه من لجان	– اقتناء تجهيزات مختلفة : 80 أد
الهدف 1-2-1: مراقبة توفر شروط الصحة والسلامة المهنية :	**المؤشر 1:** نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية	% 35	– زيارات التفقد والمتابعة لشروط حفظ الصحة والسلامة المهنية بالمؤسسات – إعداد برامج تهدف إلى الوقاية من المخاطر المهنية خاصة في القطاعات ذات الاولوية – اقتناء تجهيزات إعلامية – انجاز الخارطة الوطنية للأمراض المهنية – ملتقيات و ندوات – انتداب اطباء متفقدين للشغل	–التأجير : 435 329 4أد – التسيير : 500 109 أد – بناء قسم تفقدية طب الشغل والسلامة المهنية بمدنين : 200 أد (دفعا) – اقتناء تجهيزات مختلفة : 70 أد

- **نفقات برنامج الشغل والعلاقات المهنية :**

1.3 - ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية :

تطور اعتمادات برنامج "الشغل والعلاقات المهنية"

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2017	قانون المالية 2018 (1)	تقديرات 2019		نسبة التطوّر (2019-2018)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة % ((1) -(2))/ (1)
العنوان الأول: نفقات التصرف	**17 643 553**	**20 189 005**	**19 664 040**	**19 664 040**	**-524 965**	**-2,6%**
التأجير العمومي	17 042 891	18 528 005	17 885 540	17 885 540	642 465	-3,4%
وسائل المصالح	600 662	661 000	728 500	728 500	67 500	10,2%
التدخل العمومي		1 000 000	1 050 000	1 050 000	50 000	5%
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**774 796**	**590 000**	**320 000**	**1 620 000**	**1 030 000**	**174,6%**
الاستثمارات المباشرة	774 796	590 000	320 000	1 620 000	1 030 000	174,6%
التمويل العمومي						
مجموع البرنامج	**18 418 349**	**20 779 005**	**19 984 040**	**21 284 040**	**505 035**	**2,6%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني : مشروع ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2019
حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

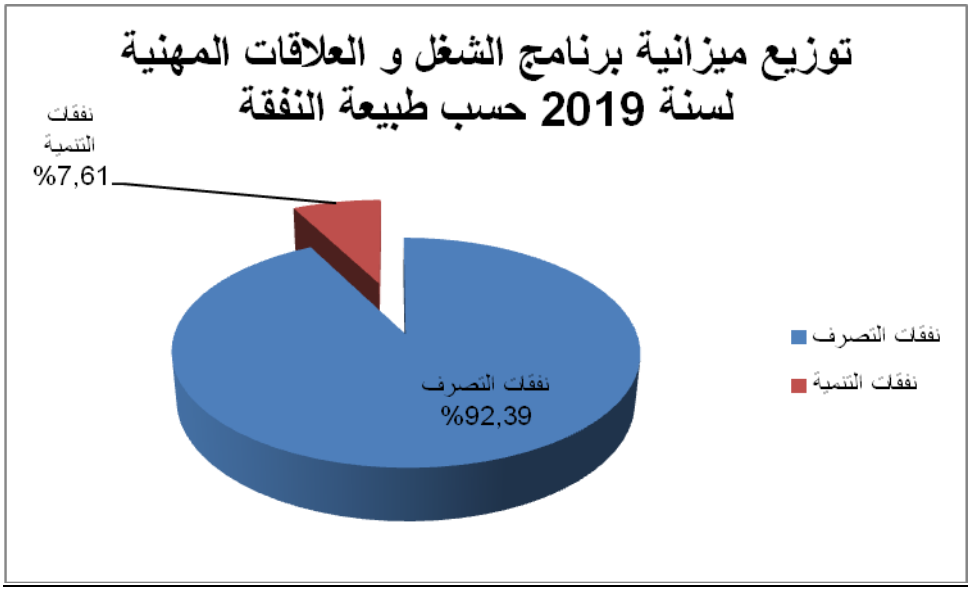

توزيع ميزانية برنامج الشغل و العلاقات المهنية لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية
(اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	تفقد الشغل	الصحة والسلامة المهنية	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف	**15 225 105**	**4 438 935**	**19 664 040**
التأجير العمومي	13 556 105	4 329 435	17 885 435
وسائل المصالح	619 000	109 500	728 500
التدخل العمومي	1 050 000		1 050 000
نفقات التنمية	**1 350 000**	**270 000**	**1 620 000**
الاستثمارات المباشرة	1 350 000	270 000	1 620 000
صناديق الخزينة			
المجموع حسب البرامج الفرعية	**16 575 105**	**4 708 935**	**21 284 040**

رسم بياني : مشروع ميزانية برنامج الشغل والعلاقات المهنية لسنة 2019

حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

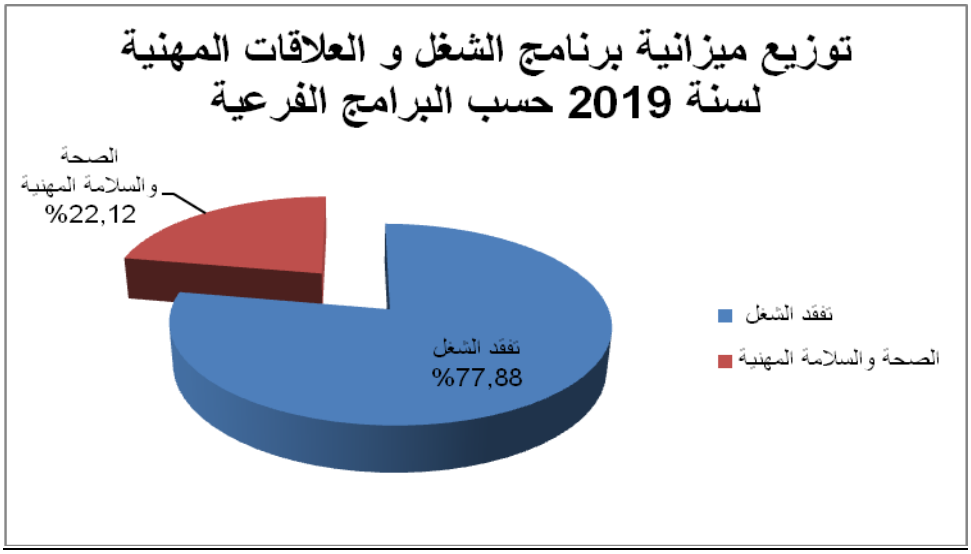

2.3 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية	التقديرات		
	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**17 298 567**	**17 643 553**	**20 189 005**	**19 664 040**	**20 626 242**	**21 657 554**
التأجير العمومي	15 942 631	17 042 891	18 528 005	17 885 540	18 779 817	19 718 808
وسائل المصالح	702 673	600 662	661 000	728 500	764 925	803 171
التدخل العمومي	2 323		1 000 000	1 050 000	1 102 500	1 157 625
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**710 502**	**774 796**	**590 000**	**1 620 000**	**1 701 000**	**1 786 050**
الاستثمارات المباشرة	710 502	774 796	590 000	1 620 000	1 701 000	1 786 050
التمويل العمومي						
المجموع	**17 358 129**	**18 418 349**	**20 779 005**	**21 284 040**	**22 348 242**	**23 465 654**

2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) حسب البرامج الفرعية :

1.2.2.3-اطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي تفقد الشغل :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2018	التقديرات		
	2016	2017		2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**12 820 795**	**17 643 553**	**20 189 005**	**15 225 105**	**15 986 360**	**16 785 678**
التأجير العمومي	12 268 146	17 042 891	18 528 005	13 556 105	14 233 910	14 945 606
وسائل المصالح	552 649	600 662	661 000	619 000	649 950	682 448
التدخل العمومي			1 000 000	1 050 000	1 102 500	1 157 625
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**578 295**	**774 796**	**590 000**	**1350 000**	**1 417 500**	**1 488 375**
الاستثمارات المباشرة	578 295	774 796	590 000	1 350 000	1 417 500	1 488 375
صناديق الخزينة						
المجموع	**13 399 090**	**18 418 349**	**20 779 005(*)**	**16 575 105**	**17 403 860**	**18 274 053**

(*) هذا الاعتماد مخصص للبرنامجين الفرعيين (تفقد الشغل + الصحة والسلامة المهنية)

1.2.2.3-اطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي الصحة والسلامة المهنية :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2018	التقديرات		
	2016	2017		2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**3 846 039**	**17 643 553**	**20 189 005**	**4 438 935**	**4 660 882**	**4 893 926**
التأجير العمومي	3 684 093	17 042 891	18 528 005	4 329 435	4 545 907	4 773 202
وسائل المصالح	161 947	600 662	661 000	109 500	114 975	120 724
التدخل العمومي			1 000 000			
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**113 000**	**774 796**	**590 000**	**270 000**	**283 500**	**297 675**
الاستثمارات المباشرة	113 000	774 796	590 000	270 000	283 500	297 675
صناديق الخزينة						
المجموع	**3 959 039**	**18 418 349**	**20 779 005(*)**	**4 708 935**	**4 944 382**	**5 191 601**

(*) هذا الاعتماد مخصص للبرنامجين الفرعيين (تفقد الشغل + الصحة والسلامة المهنية)

برنامج " الضمان الإجتماعي "

رئيس البرنامج : السيد كمال المدوري مدير عام الضمان الاجتماعي

1- تقديم البرنامج و استراتيجيته:

في إطار تطبيق مقتضيات العقد الاجتماعي وخاصة المحور المتعلق بالحماية الاجتماعية وسعيا إلى تجاوز الضغوطات المالية التي تعترض قطاع الضمان الاجتماعي وتحسين أدائه باعتبار دوره البارز في تكريس قيم التضامن بين مختلف شرائح المجتمع وأجياله وفي تحسين مستوى عيش الأفراد و الأسر والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي، يعتبر إصلاح منظومة الضمان الاجتماعي من أهم المشاريع التي تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية على استكمالها.

وفي هذا الاطار، تتمثل التوجهات الاستراتيجية للوزارة في مجال الضمان الاجتماعي أساسا في ما يلي:

- المراجعة الشاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها بما في ذلك نظام التأمين على المرض من خلال القيام بإصلاح هيكلي ومقياسي لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص والقيام بعملية تقييم شامل لمنظومة التأمين على المرض في علاقة مع كافة المتدخلين تفضي الى مراجعة شاملة لهذه المنظومة في اتجاه التحكم في النفقات الصحية والحد من التجاوزات وإحكام التصرف في المنظومات العلاجية.
- تنويع مصادر تمويل أنظمة الضمان الاجتماعي في القطاعين العمومي والخاص وذلك إضافة إلى المساهمات بما يكفل تحقيق التوازن المالي للصناديق الاجتماعية وتطوير الخدمات تفاديا لمزيد الترفيع في المساهمات المبنية على الأجور لعدم اثقال كاهل المضمونين أو الحد من تنافسية المؤسسة وقدراتها التشغيلية.
- تحسين استخلاص ديون الصناديق الاجتماعية من خلال وضع استراتيجية تقوم على جملة من العناصر المتكاملة من ذلك :

– تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي لجعلها تتلاءم والتّغيّرات الاجتماعية والاقتصادية،

– دعم التنسيق وتبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى،

– إعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية لتحقيق النجاعة المرجوة،

– دعم الخدمات الإلكترونية وخاصة منها التي تتعلق بالتصريح ودفع المساهمات عن بعد،

- وضع خطة وطنية لمقاومة التهرب الاجتماعي وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي من خلال وضع إطار قانوني ملائم.
- تطوير أساليب التصرف وحوكمة إدارة صناديق الضمان الاجتماعي.
- تدعيم لامركزية التصرف وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

- تعزيز رصيد الاتفاقيات الدولية الثنائية في مجال الضمان الاجتماعي ضمانا لحماية الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج وتطوير نظام التغطية الاجتماعية للتونسيين بالخارج.
- وضع خطة وطنية لإرساء ثقافة الضمان الاجتماعي لدى جميع الخاضعين
- إرساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية تهدف الى توفير الضمانات الأساسية للعيش الكريم من تغطية صحية لكل مواطن وتوفير حد أدنى من الدخل لكل عائلة.

وأمام استعجالية الوضع الذي تمر به صناديق الضمان الاجتماعي وخاصة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، وسعيا منها الى بلورة رؤية منسجمة لإصلاح أنظمة التقاعد، تولت وزارة الشؤون الاجتماعية تفعيل عمل اللجنة الفرعية للحماية الاجتماعية المنبثقة عن العقد الاجتماعي من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات خصصت لدراسة الخيارات الممكنة لإصلاح أنظمة التقاعد استنادا الى ثوابت ومبادئ العقد الاجتماعي المبرم مع الأطراف الاجتماعية . وسعيا الى تجسيم مختلف التوافقات الحاصلة صلب اللجنة الفرعية للحماية الاجتماعية، تمت بلورة مخرجات أعمالها ضمن:

- قانون المالية لسنة 2018 : من خلال إرساء مساهمة اجتماعية تضامنية يخصص مردودها بصفة كلية لتمويل صناديق الضمان الاجتماعي وتستوجب على الأشخاص الطبيعيين وعلى المؤسسات والشركات الخاضعة للضريبة على الشركات أو المعفاة منها،
- اقتراح مشروع قانون يتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي احالته إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة ،
- اقتراح مشروع أمر حكومي يتعلق بتنقيح و إتمام الأمر عدد 499 لسنة 1974 المؤرخ في 27 أفريل 1974 المتعلق بنظام جرايات الشيخوخة والعجز والباقين بعد وفاة المنتفع بجراية في الميدان غير الفلاحي.

وقد تمت إحالة مشاريع الوثائق المتعلقة بإصلاح أنظمة التقاعد الى الأطراف الاجتماعية لإبداء ما يتعين في شأنها من ملاحظات وتمت مناقشتها صلب اللجنة الفرعية للحماية الاجتماعية من خلال عقد جلسات عمل للغرض قبل أن يتم عرضها على أنظار مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 20 جوان 2018 وإحالة مشروع القانون المتعلق بإصلاح نظام الجرايات في القطاع العمومي الى مجلس نواب الشعب ومناقشته صلب لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية وإحالة مشروع الأمر المتعلق بإصلاح نظام الجرايات للأجراء في القطاع غير الفلاحي الى رئاسة الحكومة لإبداء الرأي وإجراء ما يتعين في شأنه من استشارات واستكمال إجراءات نشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

- ✓ **وفي إطار تحسين التوازنات المالية للصناديق**، تم اتخاذ جملة من الإجراءات لمجابهة احتياجات السيولة لصناديق الضمان الاجتماعي من ذلك:

• تخصيص اعتمادات مالية في حدود 300 م د على مستوى قانون المالية التكميلي لسنة 2016 واعتمادات مالية بـ 500 م د على مستوى قانون المالية لسنة 2017 لفائدة الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية بما يمكنه من تحسين سيولته المالية والإيفاء بتعهداته في الآجال القانونية.

• إقرار أحكام تقضي بالاستخلاص المباشر للمستحقات الراجعة للصندوق الوطني للتأمين على المرض بعنوان الاشتراكات وتوابعها في القطاع العمومي وذلك بمقتضى القانون عدد 47 لسنة 2017 المؤرخ في 15 جوان 2017 والمتعلق بتنقيح القانون عدد 71 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.

• إصدار منشور بتاريخ 29 ديسمبر 2017 يتعلق بدعوة المؤسسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية والمنشآت العمومية الى تسديد المساهمات الاجتماعية في آجالها.

✓ **أما على مستوى الاستخلاص،** فقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات على غرار:

• إقرار طرح كلي وآلي لمبالغ خطايا التأخير المستوجبة والموظفة على الاشتراكات التي تم دفعها بعد تاريخ حلولها بعنوان أنظمة الضمان الاجتماعي ونظام التعويض عن الأضرار الحاصلة بسبب حوادث الشغل والأمراض المهنية وذلك بالنسبة للثلاثيات المنقضية والى حدود الثلاثية الرابعة لسنة 2016 ووفق صيغ وشروط وآجال تم ضبطها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 399 لسنة 2017 المؤرخ في 29 مارس 2017.

• جدولة أصل الدين المتخلد بذمة المؤسسات السياحية والمتعلق بالمساهمات في نظام الضمان الاجتماعي على 7 سنوات بطلب من المؤجر والإعفاء من خطايا التأخير عند خلاص أصل الدين واحترام الجدولة. (تمت جدولة 52 م د لفائدة 198 مؤسسة من مجموع 580 مؤسسة سياحية ومجموع دين قدره 156 م د)

• جدولة أصل الدين المتخلدة بذمة مؤسسات النسيج والملابس والجلود والأحذية باعتبار الثلاثية الأولى لسنة 2017 دون خطايا التأخير على مدة 6 سنوات مع سنة إمهال قبل الشروع في خلاص أقساط الجدولة. وقد انتفعت 298 مؤسسة بجدولة ديونها من مجموع 1291 مؤسسة نشيطة وبلغت الديون التي تمت جدولتها مبلغ 58,047 م د من مجموع دين متخلد بهذه المؤسسات يساوي 154,986 م د أصلا دون الخطايا .

• إقرار إجراءات خصوصية لمساعدة تجار قطاع الملابس الجاهزة والأقمشة تتمثل في جدولة أصل الدين المتخلد بذمتهم مقابل خلاصهم لتسبقة بـ 10 % من قيمة أصل الدين ومصاريف التتبع وكامل مساهمات الثلاثية الثانية لسنة 2018.

• تمكين مؤسسات الصحافة المكتوبة من جدولة ديونها بعنوان الأصل دون خطايا التأخير على امتداد 5 سنوات دون دفع تسبقة مقابل خلاصها للمساهمات الراجعة للثلاثية الثانية لسنة 2016 والقسط الأول من الجدولة حال إبرامها، إضافة إلى تمكين العاملين لدى المؤسسات المعنية استثنائيا من الانتفاع بقروض شخصية مع التزام

المنتفعين بهذه القروض بتسديد أقساطها مباشرة إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.وقد مكن هذا الإجراء من تمتيع 5 مؤسسات صحفية من مجموع 13 مؤسسة من جدولة ديونها تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبلغ دين جملي يقدر بـ 4,5 م د من مجموع دين يساوي 13 م د.

- خلاص جزء من مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المتخلدة بذمة الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية.
- مراجعة نسب الفائدة الموظفة على القروض الجامعية المسندة من قبل صندوقي الضمان الاجتماعي واعتماد إجراء استثنائي وظرفي يتعلق بطرح كلي وآلي للمبالغ المتخلدة بذمة المضمونين الاجتماعيين بعنوان فوائد التأخير المطبقة على القروض الجامعية وفق شروط تم ضبطها بمقتضى الأمر الحكومي عدد 369 لسنة 2017 المؤرخ في 15 مارس 2017 والمتعلق بتنقيح الأمر عدد 1544 لسنة 1999 المؤرخ في 15 جويلية 1999 المتعلق بإسناد قروض جامعية من قبل صندوقي الضمان الاجتماعي.وقد بلغ عدد المنتفعين بطرح فوائد التأخير بعنوان القروض الجامعية المسندة من قبل صندوقي الضمان الاجتماعي 1645 منتفعا قاموا بابرام جدولة في الغرض مقابل طرح 189 ألف دينار بعنوان الـ 6 أشهر الممتدة من شهر مارس 2017 الى غاية شهر سبتمبر 2017 باعتبارها الفترة المشمولة بالطرح.
- إقرار إجراءات لطرح فوائد التأخير بعنوان القروض الشخصية وقروض السيارات وإعداد مشروع أمر حكومي يتعلق بطرح فوائد التأخير بعنوان قروض السكن.
- منح الأعوان العموميين الموضوعين في حالة إلحاق للعمل في نطاق التعاون الفني مهلة بسنة طبقا لأحكام الأمر الحكومي عدد 260 لسنة 2017 المؤرخ في 8 فيفري 2017 لتسوية الفترات السابقة على أساس نسب المساهمات المستوجبة في إطار التشريع الجاري به العمل قبل صدور القانون عدد 105 لسنة 1995 المؤرخ في 14 ديسمبر 1995 المتعلق بإحداث نظام موحد لضم الخدمات.
- الشروع في بلورة إستراتيجية جديدة لاستخلاص ديون الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

✓ وبخصوص **تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية** والعمل على استقطاب القطاع الموازي، تم القيام بما يلي:

- اعتماد خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي تقوم على جملة من العناصر من ذلك تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث دور للضمان الاجتماعي وفروع خاصة بالصناديق الاجتماعية صلب دور الخدمات الإدارية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان بهدف تحسين نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية واستقطاب القطاع الموازي حيث تم اعتماد تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل باقتناء وتجهيز 3 حافلات واستكمال الدراسات الفنية لاقتناء 3 حافلات إضافية لاستعمالها كمكاتب متنقلة تتولى النفاذ إلى الأماكن النائية لتقريب خدمات الصندوقين تجاه منظوريهم وبما يساعد على توسيع التغطية الاجتماعية.

- القيام بحملات مراقبة مشتركة بين مصالح تفقدية الشغل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمعاينة الاخلالات المسجلة على مستوى ظروف العمل لليد العاملة النسائية في القطاع الفلاحي.
- إدماج للمرأة الريفيّة في منظومة التغطية الاجتماعية والصحيّة بإعداد مشروع اتفاقيّة بين كل من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبريد التونسي وشركة "أحميني" بما يسمح من تحسين ظروف نفاذ حوالي 500 ألف امرأة عاملة ريفيّة إلى المنظومة الاجتماعيّة.
- الإذن لكل من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومصالح تفقدية الشغل للقيام بحملات ميدانية مشتركة لمعاينة الإخلالات المسجلة على مستوى ظروف العمل لليد العاملة النسائية في القطاع الفلاحي
- تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية إضافة إلى مواصلة إحداث دور الضمان الاجتماعي والتي وصل عددها إلى 39 دار (بما في ذلك دور الخدمات الإدارية).

✓ أما على مستوى **التغطية الاجتماعية لفائدة التونسيين بالخارج** وأولي الحق منهم، فقد تم العمل على تعزيز رصيد الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي والبالغ عددها 21 اتفاقية مبرمة أو بصدد التفاوض، الى جانب الدخول في مفاوضات مع كل من سويسرا ورومانيا وكندا والكيبيك واليونان لابرام اتفاقيات في مجال الضمان الاجتماعي، مع متابعة تنفيذ الالتزامات المترتبة عن الاتفاقيات الجارية او التي هي بصدد المراجعة.

✓ وبخصوص مشروع ارساء أرضية وطنية للحماية الاجتماعية والذي يهدف إلى وضع منظومة تكفل حماية اجتماعية شاملة لجميع الفئات سواء منها المنتفعة ببرامج المساعدات الاجتماعية أو المنضوية تحت أنظمة الضمان الاجتماعي، فقد تم انجاز ما يلي:

- الشروع التدريجي في تجسيم المستوى القاعدي لهذه الأرضية من خلال إقرار جملة من القرارات من بينها:
  - اتخاذ قرار حكومي للترفيع في منحة العائلات المعوزة من 150 دينار إلى 180 دينار،
  - مضاعفة المنحة المسندة للأطفال ذوي الإعاقة من أبناء العائلات المعوزة،
  - إحداث صندوق ضمان القروض السكنية لفائدة ذوي الدخل غير القار لضمان سكن لائق لكل عائلة.
- إعداد وثيقة إطارية حول إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية تتضمن التصور العام للضمانات التي يجب الاتفاق حولها ودراسات الجدوى التي يتعين القيام بها في الغرض بخصوص كل ضمانة:
  - **البعد الأفقي** الذي يمثل المستوى القاعدي ويهدف إلى تحقيق التغطية الشاملة للسكان بتقديم مستويات دنيا مضمونة من الحماية. ويكفل هذا المستوى الضمانات الأساسية التالية:
    * الحق في التغطية الصحية الأساسية للجميع،
    * الحق في حدّ أدنى من الدخل للأشخاص المسنين والمعوقين والعاطلين عن العمل،

* الحق في حدّ أدنى من الدخل الأساسي لفائدة الأطفال بما يمكنهم من الحصول على التعليم والتغذية والرعاية الصحية.

- **البعد العمودي** ويهدف إلى الإرساء التدريجي لمستويات أعلى من الحماية الاجتماعية التي تسترشد بمعايير الضمان الاجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي.

- تكليف مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بالإشراف على دراسات الجدوى للضمانات المذكورة في المستوى الأول مع تحديد انعكاساتها المالية والترتيبية وذلك بدعم مالي وفني من مكتب العمل الدولي.
- إحداث لجنة قيادة وطنية لمشروع دراسات الجدوى المتعلقة بتجسيم ضمانات الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية وذلك بمقتضى مقرر صادر عن وزير الشؤون الاجتماعية يتعلق بضبط تركيبة اللجنة المذكورة وطرق سيرها.
- الشروع في انجاز دراسات الجدوى من قبل فريق من الخبراء تم اختياره من قبل لجنة القيادة المكلفة بمتابعة المشروع.وقد تم الانتهاء من إعداد تقرير مرحلي أولي يتعلق بدراسة جدوى ضمانات الأرضية الوطنية للحماية الاجتماعية تم عرضه على أنظار لجنة قيادة المشروع.

1.1- خارطة البرنامج :

تسهر على تنفيذ برنامج الضمان الإجتماعي الهياكل الإدارية التالية :

الإدارات العامة	الهياكل الجهوية	المؤسسات العمومية
الإدارة العامة للضمان الإجتماعي		
	المراكز الجهوية والمكاتب المحلية للصناديق	الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية
		الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي
		الصندوق الوطني للتأمين على المرض
		مركز الدراسات والبحوث الإجتماعية

2.1- أهداف برنامج الضمان الاجتماعي :

الأهداف	برنامج الضمان الاجتماعي
	الهدف 1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
	الهدف 2 : تحسين التغطية الاجتماعية
	الهدف 3 : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

تتجسم استراتيجية برنامج الضمان الاجتماعي من خلال جملة من الأهداف المحورية التي تم ضبطها بناء على التوجهات و الأولويات في هذا القطاع و تتمثل هذه الاهداف في :

- ✓ **المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي** حيث يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة الرامية لضمان التوازنات المالية للصناديق الاجتماعية و قد تم في هذا الإطار تكوين لجنة فرعية للحماية الاجتماعية منبثقة عن العقد الاجتماعي ثلاثية التركيبة تضم ممثلين عن الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية أوكلت إليها مهمة القيام بمراجعة شاملة لأنظمة الضمان الاجتماعي بمختلف فروعها لايجاد الحلول والإجراءات على المدى المتوسط والمدى البعيد لتحقيق التوازن المالي مع المحافظة على مستوى قاعدي أدنى وفقا للنظام التوزيعي.
- ✓ **تحسين الإستخلاص** و يندرج هذا الهدف ضمن التوجه نحو ايجاد آليات كفيلة بتحسين استخلاص مستحقات الصناديق الاجتماعية في القطاعين العمومي والخاص وتحسين موارد الصناديق الاجتماعية.
- ✓ **تحسين التغطية الاجتماعية** ويهدف الى تقييم و مراجعة أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية.
- ✓ **تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين** و يهدف لتدعيم جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الاجتماعية و تقريبها من المنخرطين .

– تقديم الأهداف :

- **تقديم الهدف1 : المساهمة في تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي:** يندرج هذا الهدف ضمن استراتيجية الوزارة الرامية لضمان التوازنات المالية للصّناديق الإجتماعية.

- **مرجع الهدف : العقد الاجتماعي محور الحماية الاجتماعية**

- **تقديم المؤشر** : تجسيما لبنود العقد الاجتماعي، يعتبر تحسين التوازنات المالية لأنظمة الضمان الاجتماعي من الأهداف ذات الأولوية التي تسعى الوزارة الى تحقيقها وذلك بالنظر الى الضغوطات المالية المتزايدة التي تعرفها صناديق الضمان الاجتماعي خاصة على مستوى أنظمة التقاعد سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخاص ونظام التأمين على المرض .

وتتمثل أهم العناصر المتعلقة بهذا الهدف في:

- على المدى القصير، مواصلة ايفاء الصناديق بالتزاماتها تجاه منخرطيها والمتعاملين معها،
- على المدى المتوسط والبعيد، الاستدامة المالية للأنظمة الحالية والمحافظة على المكاسب المحققة و ضمان ديمومتها للأجيال الحاضرة و المستقبلية.

مؤشر 1: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل (الأعباء/ المداخيل)

يهدف هذا المؤشر الى مقاربة مجموع الأعباء الخاصة بكل صندوق بمجموع المداخيل ومتابعة نسبة التوازن المالي الجملي بين هذه العناصر. كما يهدف الى متابعة مدى ملائمة الأعباء الخاصة بأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص ونظام التأمين على المرض للمداخيل الخاصة بكل نظام.

المدى	وحدة المؤشر	الإنجازات				الأهداف		
		2015	2016	2017 [1]	2018 [2]	2019 [3]	2020	2021
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	118,72	118,7	117	125	110	105	100
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	143,26	143,8	134	145	130	115	100
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	112	99,3 [**]	104,7 [**]	118,6	115	110	105
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	112	101,3 [**]	106,6 [**]	119	116	111	106
الصندوق الوطني للتأمين على المرض								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	94,8	87,1	90	86,8	80	80	80
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%	104,7	94,2	94,2	93,9	90	90	90

[1] أرقام وقتية
[2] تقديرات
[3] تمثل الأرقام الواردة بعنوان سنة 2019 أهداف الصناديق الاجتماعية في ظل التشريع الحالي.
[**] باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنتي 2016 و2017 والبالغة على التوالي 300 م د و500 م د

مؤشر2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)

تعتبر وظيفة استخلاص المساهمات ومراقبة الامتثال لقوانين الضمان الاجتماعي من بين الوظائف الأساسية لضمان ديمومة أنظمة الضمان الاجتماعي وتحقيق توازناتها المالية.وقد تم اعتماد نسبة الاستخلاص كمؤشر ثان لمتابعة الهدف المتعلق بتحسين التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك باعتبار الترابط الوثيق بين الاستخلاص والتوازن المالي للصندوق.

ويساوي هذا المؤشر المبالغ المستخلصة مقارنة بالتصاريح المودعة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. ويهدف الى متابعة نتائج الأعمال التي يقوم بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستخلاص مستحقاته سواء بعنوان الثلاثيات الجارية أو الثلاثيات الفارطة.

لمحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2015	2016	2017	2018 [1]	2019	2020	2021
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية							
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 91,20	% 91,3	% 92,6	% 94	% 95	96%	%97
• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 46,8	% 47,9	% 47,1	% 50	% 55	%60	%65
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%15,6	%17	%24	%25	%30	%35	%40

[1] تقديرات

- تقديم الهدف 2: تحسين التغطية الاجتماعية

تعمل الوزارة على تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين به بأنظمة الضمان الإجتماعي وذلك وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي

- **مرجع الهدف** : العقد الإجتماعي

- **تقديم المؤشر** : يساوي هذا المؤشر عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم)

ويهدف الى تقييم أعمال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لاستقطاب العاملين بالقطاعات غير المهيكلة وتحسين التغطية الاجتماعية الفعلية.

المحتوى	الانجازات				الأهداف		
	2015	2016	2017 (1)	2018 (2)	2019	2020	2021
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	% 78,1	% 79,05	% 80,4	% 81,9	% 83	% 84,3	%85.8
- نظام الأجراء الفلاحيون	% 10,7	% 10,76	% 11,6	% 12,6	% 14	% 15,4	%16.8
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	% 91,2	% 98,3	% 98,4	% 98,5	% 98,5	%99	%99
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	% 80,8	% 82,04	% 83,1	% 84,2	% 89	%92	%95
- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	% 87,2	% 81,06	% 82,6	% 84,1	% 86	%88	%90
المجموع	**% 78,5**	**% 79,41**	**% 80,6**	**% 81,9**	**% 84**	**%86**	**%88**

(1) أرقام وقتية

(2) تقديرات

– تقديم الهدف 3 : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين:

تعمل الوزارة على الدفع نحو تطوير حوكمة الصناديق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية (صرف الجرايات، صرف المنافع لذوي الحق، استرجاع مصاريف التداوي ...) بالاضافة الى تدعيم اللامركزية ومواصلة إحداث دور خدمات الضمان الاجتماعي الى جانب العمل على متابعة تنفيذ معايير ومؤشرات تعزيز الجودة والنجاعة.

– **تقديم المؤشر** : يهدف هذا المؤشر الى متابعة جودة الخدمات المسداة من قبل الصناديق الإجتماعية بهدف تحسينها وتقريبها من المنخرطين وتقليص آجالها.

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2015	2016	2017	2018 (*)	2019	2020	2021
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي							
آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	58	58	41	42	39	36	33
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)							
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)	% 84	% 85,6	% 85	% 89,6	% 90	91,5%	93%
التقاعد (2-2) تصفية ملفات جرايات	% 98	% 98,2	% 98,2	% 98,6	% 99	99%	99%
الترمل (2-3) تصفية ملفات جرايات	% 91	% 97,4	% 96,5	% 96,7	% 97,5	98%	98%
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)	% 91	% 85,1	% 78	% 81	% 82	84%	86%
(باليوم) الصندوق الوطني للتأمين على المرض							
(3) آجال استرجاع المصاريف	31,16	21,82	21,6	21	20	17,5	15
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية							
• خلاص أتعاب الأطباء	27,24	بين 38,5 و 54,3	93,4	115	93	70	58
• خلاص الصيادلة	14,28	بين 30 و 41	92,1	112	92	65	52
• خلاص المصحات الخاصة	25,72	54,3	بين 92,6 و 101,1	بين 110 و 113	بين 92 و 100	بين 68 و 77	بين 58 و 74
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	30,42	38,65	93,2	116	93	76	58
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة							
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	12,41	11,1	11	11	10	8	7
• زرع الكلى	27,05	32,3	27	23	21	19	17
• زرع النخاع الشوكي	19	18,3	17	24	15	13	11
• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب	13,95	14,8	13	14	7	6	5

والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب							
• تفتيت حصى الكلى	10,83	8,8	10	8	7	6	5
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	15,35	12,8	12,8	11,3	7	6	5
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	28,47	18,09	من 5 الى 60	من 5 الى 51	من 5 الى 51	من 5 إلى 45	من 5 إلى 40
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	13,13	9,8	10	12	10	8	7
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	8,61	9,0	16	9	10	8	7

(*) تقديرات

(1)مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2)نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(2-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

2.2- تقديم أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2019	الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة
الهـــــــــدف 1:تحســـــــين التوازنات المالية لصـــــــناديق الضـــــــمان الاجتماعي	**المؤشر 1:** نسـبة التـوازن بـين الأعباء والمداخيل	أنظر جدول 1	- دخول اصلاح أنظمة التقاعد حيز التنفيذ - تنويع مصادر التمويل من خلال اقتراح ارساء أداءات وضرائب مخصصة لتمويل الضمان الاجتماعي على غرار الأداءات الموظفة على التبغ والوقيد ومنتجات القهوة، الإرساليات والمكالمات الهاتفية للمشاركة في المسابقات التلفزية والرهان التبادلي، الكحول، معاليم استعمال الطرقات السيارة، المؤسسات الملوثة، عقود التأمين التكميلي، شركات ومخابر الأدوية، المداخيل العقارية، المرابيح الناتجة عن بيع العقارات –plus values de cessions de biens immobiliers ،الإيرادات الناتجة عن التوظيفات المالية، أتعاب المحاماة، المنتوجات المضرة بالصحة.... - تحسين الاستخلاص من خلال تكثيف الدور الرقابي وإعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية - تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي - دعم و تطوير الإدارة الاتصالية - اقتراح إجراءات لإحكام التنسيق والتعاون بين إدارة الجباية ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تمكن من تبادل المعطيات ومن حق النفاذ للمعلومة بين هذه المصالح ويسهل لكليهما الإطلاع على جميع المعطيات المتوفرة عن المطالبين سواء بالأداء أو بمساهمات الضمان الاجتماعي. - إقتراح إقرار عفو جبائي بعنوان خطايا التأخير المتراكمة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة	
	المؤشر 2: نسبة الاستخلاص (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)	أنظر جدول 2		

			الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية. - اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2019 تقضي بإحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي caisse d'amortissement de la dette de la sécurité socialeمن مهامه تطهير ديون الصناديق الاجتماعية على مدى بعيد (20 أو 30 سنة) ويمول هذا الصندوق من خلال موارد الأداءات والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة. - اقتراح ربط المشاركة في الصفقات واللزمات والبتات العمومية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية والمنظمات الخاضعة لرقابة الدولة أو طلبات العروض المتعلقة بإسناد عقود شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بضرورة إيداع كل التصاريح بالأجور التي حـــل أجلها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخلاص كامل المساهمات المضمنة بها. - اقتراح ربط إسناد شهادات الفحص الفني من طرف وكالة الفحص الفني للعربات بضرورة إدلاء أصحاب رخص النقل البري على غرار سيارات التاكسي والأجرة والنقل الجماعي وشركات النقل البري بما يفيد تسوية الوضعية تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	
الهدف2:تحسين التغطية الاجتماعية	**المؤشر**: نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية	أنظر جدول 3	- تكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم سلك المراقبة - اعتماد وتدعيم الخطة الاتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي - مزيد تحسين أساليب التصرف من ذلك تحسين الاستقبال واعتماد التكوين الهادف - مقاومة التهرب الاجتماعي - إدماج للمرأة الريفيّة في منظومة التغطية الاجتماعية والصحيّة - دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل	

			- اقتراح اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من ذلك معاقبة كل شخص متخلف عن واجب الانخراط بالضمان الاجتماعي بخطية تتراوح بين 1000 دينار و50 ألف دينار على غرار ما تضمنه الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2016. - اقتراح الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من 3 سنوات إلى 5 سنوات وذلك عبر تنقيح الفصل 110 الفقرة الأولى من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي.		
الهـــــــدف3: تحســين جــودة الخـــــــدمات وتقريبهــا مـــن المضـــــمونين الاجتماعيين	**المؤشر عدد 1:** آجال الانتفاع بالخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال	أنظر جدول 4	- تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية - مواصلة احداث دور الضمان الاجتماعي - تدعيم استعمال التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال	

3- نفقات برنامج الضمان الاجتماعي :

1.3- ميزانية البرنامج الضمان الاجتماعي :

تطور اعتمادات برنامج الضمان الاجتماعي

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2017	قانون المالية 2018 (1)	تقديرات 2019		نسبة التطوّر (2019-2018)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة % ((1) -(2))/ (1)
العنوان الأول: نفقات التصرف	**728 601 583**	**573 198 900**	**449 459 957**	**449 459 957**	**-123 738 943**	**-22%**
التأجير العمومي	681 805	695 900	834 957	834 957	139,057	20%
وسائل المصالح	13 871	17 000	28 000	28 000	11 000	64,7%
التدخل العمومي	727 905 907	572 486 000	448 597	448 597	-123 889 000	-21,6%
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**40 905 000**	**41 000 000**	**32 015 000**	**32 015 000**	**-8 985 000**	**-22%**
الاستثمارات المباشرة			15 000	15 000		100%
التمويل العمومي	40 905 000	41 000 000	32 000 000	32 000 000	-9 000 000	-22%
مجموع البرنامج	**769 506 583**	**614 198 900**	**481 474 957**	**481 474 957**	**-132 723 943**	**-22%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني : مشروع ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2019
حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

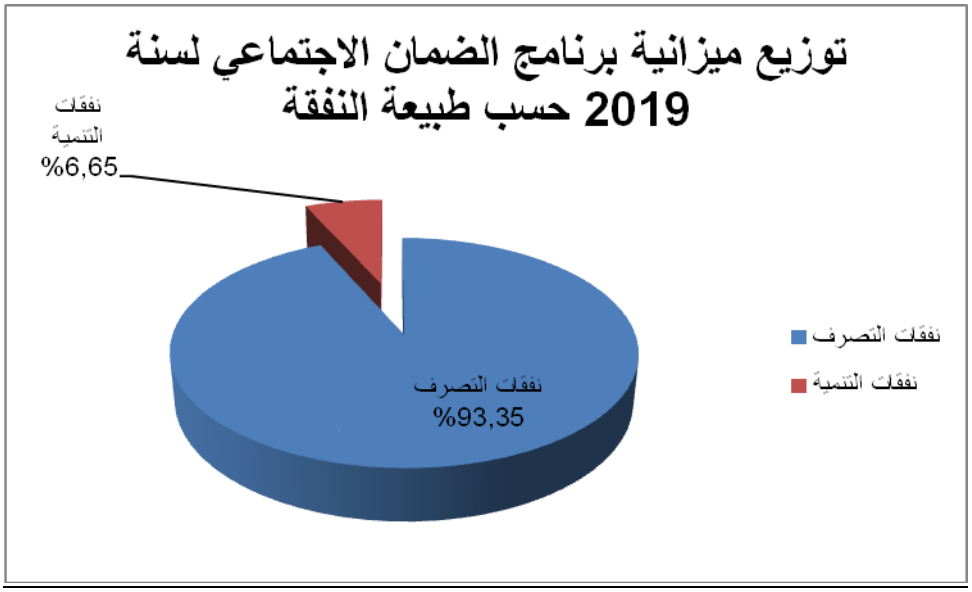

توزيع ميزانية برنامج الضمان الاجتماعي لسنة 2019
(اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	برنامج الضمان الاجتماعي
نفقات التصرف	**449 459 957**
التأجير العمومي	834 957
وسائل المصالح	28 000
التدخل العمومي	448 597
نفقات التنمية	**32 015 000**
الاستثمارات المباشرة	15 000
التمويل العمومي	32 000 000
المجموع	**481 474 957**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

2.3 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) لبرنامج الضمان الاجتماعي :

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية	التقديرات		
	2016	2017	2018	2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**373 938 447**	**728 601 583**	**573 198 900**	**449 459 957**	**471 932 955**	**495 529 603**
التأجير العمومي*	653 190	681 805	695 900	834 957	876 705	920 540
وسائل المصالح	17 987	13 871	17 000	28 000	29 400	30 870
التدخل العمومي	373 267 270	727 905 907	572 486 000	448 597	471 027	494 578
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**62 912 000**	**40 905 000**	**41 000 000**	**32 015 000**	**33 615 750**	**35 296 538**
الاستثمارات المباشرة				15 000	15 750	16 538
التمويل العمومي	62 912 000	40 905 000	41 000 000	32 000 000	33 600 000	35 280 000
المجموع	**436 850 447**	**769 506 583**	**614 198 900**	**481 474 957**	**505 548 705**	**530 826 140**

برنامج "النهوض الاجتماعي"

رئيس البرنامج السيد محمد بن يوشع المدير العام للنهوض الاجتماعي

I- الإصلاحات و الأهداف الاستراتيجية التي تم تحقيقها:

يحتل قطاع النهوض الإجتماعي مكانة مركزية في السياسة الإجتماعية للوزارة من خلال العمل على دعم الحماية الإجتماعية الهادفة أساسا إلى دعم نسق التنمية الإجتماعية والتقليص من الفوارق بين الجهات والتخفيف من نسب الفقر والحفاظ على رأس المال البشري وتعزيز مبدأي العدالة الإجتماعية وتكافؤ الفرص و ذلك من خلال المحاور التالية:

- ✓ ملائمة مستوى خدمات البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة مع أهدافه والوصول الى تحقيق أثر أكبر على العائلات المعوزة ومساعدتها على مواجهة ظروفها الصعبة وذلك من خلال مواصلة الإعداد لإجراء المراجعة الشاملة لقائمة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (أي ما يناهز 900 ألف عائلة) في إطار مشروع إعداد بنك معطيات حول هذه العائلات ومواصلة وضع منظومة المعرف الاجتماعي الوحيد الذي سيشمل، إضافة إلى العائلات المعوزة ومحدودة الدخل، المضمونين الاجتماعيين وذوي الحق منهم (7,7 مليون شخصا)،
- ✓ الاستجابة إلى حاجيات الفئات الفقيرة ومزيد تطوير المجال سعيا إلى الرفع من نجاعة السياسة الإجتماعية وتصويب المساعدات الى مستحقيها اعتمادا على نتائج المراجعة الشاملة،
- ✓ تطوير البرامج الوقائية وحماية الفئات الهشة من الأطفال والشبان والكهول من السلوكات التي تهدد حياتهم وعدم استقرارهم النفسي والإجتماعي.
- ✓ توسيع شبكة مؤسسات الرعاية الإجتماعية والدفاع والإدماج الإجتماعي وتطوير البرامج الوقائية بما يمكن من مزيد التعهد بالفئات المستهدفة و تشمل شبكة مراكز الدفاع و الادماج الاجتماعي حاليا 23 مركزا وذلك بإحداث مركز الدفاع والادماج الاجتماعي بقبلي بمقتضى الأمر الحكومي عدد 952 لسنة 2016 مؤرخ في 22 جويلية 2016 و مركز الدفاع والادماج الاجتماعي بتطاوين بمقتضى الأمر الحكومي عدد 580 لسنة 2017 مؤرخ في 28 أفريل 2017،
- ✓ توسيع شبكة المؤسسات المختصة في رعاية الطفولة الفاقدة للسند العائلي بما يضمن وقايتها من الإهمال وضبط شروط إحداثها وتنظيمها وسيرها،
- ✓ تطوير صيغة الإيداع العائلي بما يضمن التقليص من الآثار السلبية للتعهد المؤسساتي من ناحية وتخفيف العبء على المعهد الوطني لرعاية الطفولة من ناحية أخرى،

- ✓ تركيز خلايا مرافقة التلميذ الهادفة إلى الإحاطة الاجتماعية والبيداغوجية والصحية قصد التخفيض من الانقطاع المدرسي المبكر وذلك بالتنسيق مع وزارتي التربية والصحة،
- ✓ تحسين خدمات التربية والتأهيل لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة والعمل على إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي من خلال المصادقة على قانون تدعيم تشغيل الأشخاص المعوقين في القطاعين العام والخاص طبقا لأحكام القانون عدد 41 لسنة 2016 المؤرخ في 16 ماي 2016 المتعلق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 والمتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم وخاصة الأحكام الواردة بالفصلين 29 و30 منه.
- ✓ وضع استراتيجية وطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار تستفيد منها الفئات التي انقطعت عن الدراسة أو غير المتمدرسين تحقيقا لمبدأ تعميم التعليم.

1.1 خارطة البرنامج :

تسهر على تنفيذ برنامج النهوض الإجتماعي الهياكل الإدارية التالية:

الادارات العامة	الهياكل الجهوية	المؤسسات العمومية ذات الصبغة الادارية	الجمعيات
– الإدارة العامة للنهوض الإجتماعي – وحدة التصرف حسب الأهداف لانجاز مشروع إعداد بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل	–25 قسم نهوض إجتماعي –264 وحدة محلية للنهوض الاجتماعي (دون إعتبار الوحدات المحلية المزمع إحداثها وعددها 9 تبعا لإصدار الأوامر الحكومية المحدثة للمعتمديات الجديدة)	– مراكز الدفاع و الإدماج الإجتماعي (23) – مركز التكوين المهني للمعاقين الصم بقصر هلال – مركز التأهيل المهني للقاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث الحياة بقصر السعيد – مركز التأهيل المهني للقاصرين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث الحياة بصفاقس – المجمع الصحي والتربوي للقاصرين عن الحركة العضوية بنابل – المركز الإجتماعي التربوي السند – المركز الإجتماعي لملاحظة الاطفال بمنوبة – مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بتونس – مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بصفاقس – مركز الإحاطة والتوجيه الاجتماعي بسوسة – المعهد الوطني لرعاية الطفولة – مركز الامان بالزهروني – مركز الرعاية الإجتماعية للاطفال بتونس – مركز الرعاية الإجتماعية للاطفال بسيدي بوزيد – وحدة عيش لإيواء الأشخاص المعوقين بقرمبالية – وحدة عيش لإيواء الأشخاص المعوقين بصفاقس – وحدة عيش لإيواء الأشخاص المعوقين بالقيروان – وحدة عيش لإيواء الأشخاص المعوقين بالزهروني	– الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي – الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي. – الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة.

		- مركز النهوض الإجتماعي	

- البرامج الفرعية لبرنامج النهوض الاجتماعي :

البرنامج الفرعي 1: التضامن والتنمية الإجتماعية	**البرنامج الفرعي 2:** النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة	**البرنامج الفرعي 3:** الدفاع الإجتماعي	**البرنامج الفرعي 4:** محو الأمية
الهدف 1: ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة	**الهدف1:** التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة	**الهدف1:** الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة	**الهدف1:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

2- أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

تتجسم استراتيجية برنامج النهوض الاجتماعي من خلال جملة من الأهداف المحورية التي تم ضبطها بناء على التوجهات والأولويات في هذا القطاع و تتمثل هذه الاهداف في :

- ✓ **ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة** و يرمي هذا الهدف إلى الإحاطة بالأسر المعنية وتصويب المساعدات المسندة إليها من خلال اعتماد نتائج المراجعة الشاملة لقائمة العائلات المعوزة ومحدودة الدخل في إطار مشروع إرساء بنك معطيات حول هذه العائلات يمكن من توفير قائمة محينة ويسمح بتوفير المساعدات إلى مستحقيها.
- ✓ **التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة** يرمي هذا الهدف للمساهمة في تجسيد سياسة الدولة في تكريس حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهيل إدماجهم الاجتماعي والاقتصادي تطبيقا للاتفاقيات الدولية والنصوص القانونية في الغرض و خاصة الفصل 48 من الدستور التونسي الجديد الذي نصّ على واجب احترام حقوق وحريات هذه الفئة بما يمكّنها من المشاركة الفعلية في الحياة العامة في كنف المساواة والإنصاف وتكافؤ الفرص حيث جاء فيه " تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز ولكل مواطن ذي إعاقة الحق في الانتفاع، حسب طبيعة إعاقته، بكل التدابير التي تضمن له الاندماج الكامل في المجتمع، وعلى الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك".

- ✓ **الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة** و يرمي هذا الهدف لتجسيم استراتيجية الوزارة في مجال الإحاطة بالفئات المعنية من ذوي الوضعيات الهشة وتوفير مقومات الحماية والتاهيل والمرافقة لهم بالتعاون مع أطراف الشراكة والمجتمع المدني من خلال تطبيق جملة من الأليات الوقائية والرعائية لحماية المجتمع من عوامل الإقصاء والجنوح والتفكك الأسري.
- ✓ **المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية** يندرج هذا الهدف في إطار الجهود الرامية للقضاء على أشكال الأمية و ربطها بمقومات تحسين مؤشر التنمية البشرية وذلك من خلال توفير الامكانيات المادية والبشرية والتشريعات والبرامج الكفيلة بتحقيق الأهداف الكمية والنوعية المبرمجة للمساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية خاصة بالتركيز على الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة و تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

- تقديم الأهداف :

- **الهدف 3-1-1:** ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة

- **تقديم الهدف :** يندرج هذا الهدف في إطار تعزيز جهود مقاومة الفقر و دعم نسق التنمية الإجتماعية والتقليص من الفوارق بين الجهات و الحفاظ على رأس المال البشري مع القيام بإجراءات إصلاحية كبرى في مختلف القطاعات .

ويعتبر البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة و برنامج التغطية الصحية من أهمّ الآليات المعتمدة بتونس لإعادة توزيع الدخل من خلال إسناد منح مالية مباشرة للفئات الفقيرة مع تمتيعها بمجانية العلاج بالهياكل الصحية العمومية وتمكين فئة أخرى من العلاج بالتعريفة المنخفضة .

- **مرجع الهدف :**

- الأمر عدد 2978 لسنة 2005 مؤرخ في 8 نوفمبر 2005 يتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الاجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج.

- الأمر عدد 1526 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أفريل 2014 المتعلق بإحداث وحدة تصرّف حسب الأهداف بوزارة الشؤون الاجتماعية لانجاز مشروع إعداد بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

- الامر عدد 626 لسنة 2018 المؤرخ في 26 جويلية 2018 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 1526 لسنة 2014 المؤرخ في 30 أفريل 2014 المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف بوزارة الشؤون الاجتماعية لإنجاز مشروع إعداد بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

- **تقديم المؤشر :** المؤشر يمكن من قياس مدى تقدّم انجاز مشروع بنك معطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل.

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	التقديرات		
			2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة:	نسبة البحوث المنجزة في إطار المسح الشامل	%	% 0 بحوث	%0 بحوث	%10 بحوث (84825)	%33 بحوث (300000)	75 %بحوث (700.000)	%100 بحث (900.000)	
	المؤشر عدد 1: نسبة إنجاز المسح الشامل للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	%	-	-	11	88	100		

- الهدف 2 : التأهيل و الإدماج لفائدة الاشخاص ذوي الاعاقة

- **تقديم الهدف 2 :** يندرج هذا الهدف في إطار سعي الوزارة إلى تطوير برامج النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وذلك من خلال تحسين مستوى الخدمات التربوية والتأهيلية المقدمة بمؤسسات التربية المختصة و التعريف بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان دمجهم داخل المجتمع و تيسير استقلاليتهم بالإضافة إلى ضمان اندماجهم الإقتصادي والإجتماعي.
- **مرجع الهدف :** - الاتفاقية الدولية لحقوق اللأشخاص ذوي الاعاقة
  - القانون التوجيهي لسنة 2005 المتعلق بالنهوض بالاشخاص المعوقين و حمايتهم
  - الاستراتيجية الوطنية للإدماج الاقتصادي و الاجتماعي للأشخاص ذوي الاعاقة
  - القانون عدد 41 لسنة 2016 مؤرخ في 16 ماي 2016 يتعلق بتنقيح القانون التوجيهي عدد 83 لسنة 2005 المؤرخ في 15 أوت 2005 المتعلق بالنهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتهم
- **تقديم المؤشر :**
  - ترشيد انتقاء المشاريع لضمان نجاعتها و استمراريتها
  - العمل على الارتقاء بفئة الاشخاص ذوي الاعاقة من حالة انتفاع ببرنامج عائلة معوزة إلى وضعية عائلة منتجة و مستقلة
  - حث المسؤولين الجهويين على البرنامج للتعامل والتنسيق مع المراكز المختصة التي تؤمن تكوينا مهنيا متنوعا لفائدة منظوريها من اجل تتويج التكوين بمشاريع و موارد رزق .

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات				ق.م	التقديرات		
			2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التأهيل والإدماج لفائدة الاشخاص ذوي الاعاقة:	**المؤشر عدد 1:** عدد المشاريع المسندة لفائدة الاشخاص ذوي الإعاقة	مشروع	759	770	718	840	860	880	***900**

* تم تعديل تقديرات المؤشر لسنة 2021 بناء على المعطيات الواردة من المصالح الفنية للبرنامج

- الهدف 3-3-1 : الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة

- تقديم الهدف 3 : يرتكز مفهوم الدفاع الإجتماعي على ضمان احترام حقوق الإنسان في مفهومها الشامل وذلك من خلال تفعيل مجموعة من الإجراءات والآليات والبرامج والمؤسسات الإجتماعية ذات البعد الوقائي والرعائي والإدماجي لحماية المجتمع من عوامل الإقصاء والجنوح والتفكك الأسري بتوفير مستلزمات الإحاطة النفسية والإجتماعية بالفئات الاجتماعية المعنية وتحصينها من كل عوامل الإقصاء والتهميش ويعتمد هذا المجال على شبكة من المؤسسات النهارية ومؤسسات الرعاية الإجتماعية التي تعمل على الإحاطة بالفئات التالية :

- الأطفال المنقطعين مبكرا عن التعليم
- الأطفال المهددين
- الأطفال الجانحين
- المسرّحين من السجون
- المراهقين والشبان الذين يعيشون صعوبات علائقية وتكيف إجتماعي
- الأسر المهددة بالتفكك والتي تعيش صعوبات وخلافات زوجية وعلائقية

- مرجع الهدف :

- الإستراتيجية الوطنية للدفاع الاجتماعي
- القانون عدد 109 لسنة 1993 المؤرخ في 8 نوفمبر 1993 المتعلق بضبط مهام مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي

- تقديم المؤشر : تم وضع المؤشر في إطار:

- ظاهرة الارتفاع المتزايد في عدد الأطفال المنقطعين عن الدراسة،
- ضرورة وضع خطط و برامج لإستقطاب الأطفال و الشبان المهددين ووقايتهم من كل مظاهر الاستغلال،
- ضرورة الاحاطة بالأطفال و الشبان في نزاع مع القانون و السعي الى إعادة ادماجهم اجتماعيا واقتصاديا ووقايتهم من كل مظاهر الاستغلال.

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات				التقديرات			
			2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة:	**المؤشر 1 :** نسبة إدماج محضوني مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي	%	35	35	39	43	45	48	51

- الهدف 3-4-1 :المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية

- **تقديم الهدف 5 :** يندرج هذا الهدف في المساهمة في تقليص المعدل الوطني للأمية لدى الشريحة النشيطة من السكان دون 60 سنة مع تركيز الجهود على المرأة والمناطق الريفية.

كما يندرج هذا الهدف ضمن مجموعة من الأهداف الأخرى ضمنية وغير مباشرة تتعلق بإرساء ونشر الثقافة الرقمية وثقافة حقوق الإنسان والمواطنة واستثمار التكنولوجيات الحديثة في مجال تعليم الكبار والنهوض بالمرأة الريفية والارتقاء بمؤشر التنمية البشرية ودعم مرحلة المتابعة بتوفير مستويات تعليمية أرقى لضمان عدم الارتداد إلى الأمية.

- مرجع الهدف :

- منشور الوزير الأول عدد 51 المؤرخ في 08 ديسمبر 2000 حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار.
- محضر جلسة العمل الوزارية بتاريخ 29 أوت 2012 حول البرنامج الوطني لتعليم الكبار.

- مبررات اعتماد المؤشر:

تم اعتماد المؤشرات الواردة بالجدول أدناه في ضوء الاعتمادات التي توفرها الدولة المتعلق بمنح المدرسين المتعاقدين في مجال تعليم الكبار المقدرة بـ 3 مليون دينار سنة 2018.

الهدف	مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات				التقديرات			
			2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية:	**المؤشر 1 :** النسبة العامة للأمية	%	18.3	17.7	17.3	16.6	16.1	15.9	15.7

2.3 – أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2019	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة
الهدف 3-1-1 : ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة	**المؤشر عدد 1 : نسبة إنجاز المسح الشامل للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل**	%100	– الإعداد اللوجستي والإعداد الفنّي لعملية المراجعة: قبول الملفات، القيام بالزيارات الميدانية للمنتفعين، تخزين المعطيات بالنظام المعلوماتي، اسناد بطاقات الانتفاع بالخدمات (البطاقات الذكية)، – متابعة عملية المراجعة من قبل وحدة التصرّف حسب الاهداف لانجاز بنك معطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل (المرافقة، التكوين، الراقابة، ...)، – توزيع الأدوار ومجالات التدخل بين مختلف الأعوان والأخصائيين الاجتماعيين: * قبول الملفات وإجراء الزيارات الميدانية وتعمير البحوث الإجتماعية. * اجراء التقاطعات مع مختلف قواعد البيانات. * مراقبة الزيارات الميدانية والبحوث الإجتماعية ومراجعتها. * تخزين المعطيات التي تمّ تجميعها ومراقبة عملية التخزين ومراجعتها.	* التأجير : 278 164 111 د * التسيير : 000 462 5 د * التدخل : 000 283 737 د تتمثل أساسا في : – منح العائلات المعوزة : 635 م د – مساعدات بمناسبة الأعياد والمناسبات الدينية : 200 36 أد – تدخلات بعنوان التضامن الاجتماعي : 800 15 أد – منح ذات صبغة اجتماعية : 2 910 أد – المساعدات المدرسية : 14 م د – مقاومة جيوب الفقر وبعث موارد رزق : 900 أد – مراكز الأطفال في سن ما قبل الدراسة : 8,1 م د – المساعدات الظرفية : 2 700 أد - الموائد القارة للتضامن : 1,8 م د – تدخلات ومنح لفائدة المعوقين ومراكز وجمعيات المعوقين : 18 270 أد – تدخلات ومنح لفائدة مؤسسات العمل الاجتماعي : 1 603 أد

				الاستثمارات المباشرة : – ترسيم 800 أد (تعهدا) لبناء وحدتين محليتين للنهوض الاجتماعي بالكريب وميدون و580 أد (دفعا) – إعادة تقييم مشروع تهيئة قسم النهوض الاجتماعي بسليانة : 1500 أد (تعهدا) و200 أد (دفعا) – تهيئة وتوسيع قسم النهوض الاجتماعي ببنزرت : 500 أد (دفعا) – تهيئة وتجهيز الوحدات المحلية بكلفة 110 أد (بوحجلة – حاجب العيون – بئر مشارقة – سجنان – قابس الغربية) – توسيع الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي بكلفة 650 أد (تعهدا) و 270 أد (دفعا) : (دوز – المكناسي – حومة السوق) - تهيئة قسم النهوض الاجتماعي بالقيروان : 2 م د (تعهدا) و 200 أد (دفعا) - اقتناء تجهيزات مختلفة : 300 أد
الهدف 3-2-1: التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة	**المؤشر 1 : عدد المشاريع المسندة لفائدة الاشخاص ذوي الإعاقة**	860 مشروع	– بعث موارد الرزق للأشخاص المعوقين – اعداد مشروع قرار يتعلّق بإجراءات تنفيذ برنامج موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة – مراجعة المنشور عدد 5 المؤرخ في 15 جويلية 2009 المتعلق ببرنامج بعث	– إعادة تقييم مركز إيواء وتأهيل المعوقين ذهنيا فاقدي السند بقابس : 1.5 م د (تعهدا) و 1 م د (دفعا) – توسيع المركز الاجتماعي والتربوي السند : 500 أد – بناء وتجهيز وحدة عيش

			موارد رزق للأشخاص المعوقين بهدف اعادة النظر في الاجراءات القانونية و الفنية المتعلقة بتنفيذ برنامج بعث موارد رزق المعوقين القادرين على العمل ، و ذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للمصاريف العمومية والمراقبين الجهويين و وحدات المصالح المشتركة بالادارات الجهوية ، و ذلك بناء على تفويض اعتمادات هذا البرنامج الى المصالح الجهوية و ما ترتب عنه من اشكاليات وصعوبات على مستوى التنفيذ و الصرف. – تكوين المتدخلين الاجتماعيين في إعداد ودراسة جدوى المشاريع . – دورات تكوينية للمنتفعين في مجال تسيير مشروع (تكوين استهدافي) بالتنسيق مع المصالح الجهوية التابعة لوزارة التشغيل (على المستوى الجهوي). – القيام بزيارات ميدانية من طرف اطارات الادارة العامة للنهوض الاجتماعي وعقد اجتماعات لحث الاعوان المشرفين على البرنامج على التسريع في تنفيذ البرامج المتعلقة بموارد الرزق وتقييم المؤشر حتى يتسنى تحيينه و اعداد التقرير السنوي. – تشخيص الوضع الحالي من خلال دراسة تقييمية للبرنامج.		المعوقين الكهول بالقصرين : 100 أد – اقتناء وسائل نقل : 220 أد – اقتناء تجهيزات مختلفة : 50 أد – تجهيز مركز أطفال التوحد يسيدي حسين السيجومي : 150 أد
الهدف 3-3-1 : الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة	**المؤشر 1 : نسبة ادماج محضوني مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي**	%45	– توفير وسائل النقل المبرمجة، – تحفيز الأطفال للالتحاق بالدورات التربوية والتكوينية، – تطوير التنسيق مع أطراف الشراكة، – تهيئة وتوسيع المراكز المبرمجة، – توفير الاطارات المختصة المبرمجة.	إعادة تقييم مشروع تهيئة مركز الأمان : 150 أد (تعهدا) و 500 أد (دفعا) – تهيئة المعهد الوطني لرعاية الطفولة بمنوبة : 700 أد – تهيئة ملعب رياضي بمركز الرعاية الاجتماعية بسيدي بوزيد : 300 أد (تعهدا) و100 أد(دفعا) – تهيئة مراكز الدفاع والإدماج

				الاجتماعي بقابس ومدنين : 500 أد (تعهدا) (200 أد دفعا) – اقتناء وسائل نقل : 200 أد اقتناء تجهيزات مختلفة 50 أد
-الهدف 3-4-1 : المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية	-المؤشر 1 : النسبة العامة للأمية	%16.6	-إحداث 900 مركز و 2000 فوج -استقطاب 20 ألف دارس -التعاقد مع 1000 مدرسا (72 % منهم من حاملي الأستاذية أو شهادة معادلة) -تأمين حصص التعليم وحصص التواصل الاجتماعي وحصص التدريب على المهارات والتدريب على استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال محو الأمية -إنجاز الامتحانات الجهوية والامتحانات الوطنية للتحرر من الأمية -تكوين وتعزيز قدرات مختلف الأسلاك العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار -تحيين وتحسين الوسائل التعليمية وإنتاج وحدات تعليمية جديدة	-تم تخصيص اعتمادات قدرها 8,623 مليون دينار لنفقات التأجير العمومي .

3- نفقات برنامج النهوض الاجتماعي :

1.3- ميزانية البرنامج النهوض الاجتماعي :

تطور اعتمادات برنامج النهوض الاجتماعي

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2017	قانون المالية 2018 (1)	تقديرات 2019		نسبة التطور (2019-2018)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) ((1) -(2)) / (1)
العنوان الأول: نفقات التصرف	**620 334 713**	**646 027 284**	**853 909 278**	**853 909 278**	**207 881 994**	**32,1%**
التأجير العمومي	95 358 519	93 331 318	111 164 278	111 164 278	17 245 203	18,5%
وسائل المصالح	4 654 452	5 056 966	5 462 000	5 462 000	405 034	8%
التدخل العمومي	520 321 742	547 639 000	737 283 000	737 283 000	189 644 000	34,63%
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**5 246 615**	**5 095 000**	**5 930 000**	**5 930 000**	**835 000**	**16,39%**
الاستثمارات المباشرة	5 246 615	5 095 000	8 570 000	5 930 000	835 000	16,39%
صناديق الخزينة	**8 599 054**	**7 000 000**	**7 000 000**	**7 000 000**	**-**	**-**
مجموع البرنامج	**634 180 382**	**658 122 284**	**869 479 278**	**866 839 278**	**208 716 994**	**31,7%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني : مشروع ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2019
حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

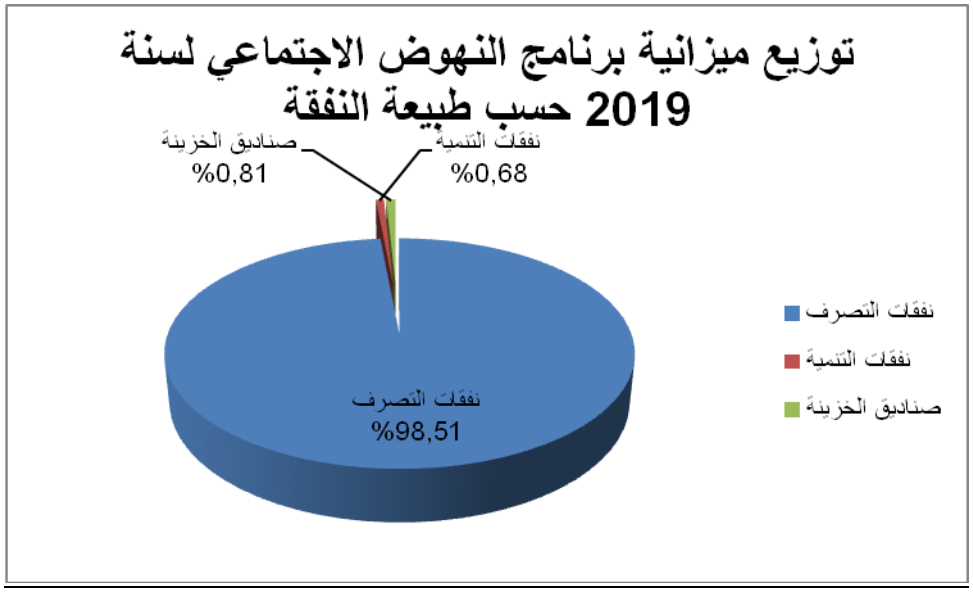

توزيع ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية
(اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	التضامن والتنمية الاجتماعية	النهوض بالأشخاص ذوي الاعاقة	الدفاع الاجتماعي	محو الامية	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف	**769 570 005**	**48 659 954**	**27 055 411**	**8 623 908**	**853 909 278**
التأجير العمومي	50 770 005	29 060 954	22 709 411	8 623 908	111 164 278
وسائل المصالح	1 390 000	1 329 000	2 743 000		5 462 000
التدخل العمومي	717 410 000	18 270 000	1 603 000		737 283 000
نفقات التنمية	**2 160 000**	**2 020 000**	**1 750 000**		**5 930 000**
الاستثمارات المباشرة	2 160 000	2 020 000	1 750 000		5 930 000
صناديق الخزينة		**7 000 000**			**7 000 000**
المجموع حسب البرامج الفرعية	**771 730 005**	**57 679 954**	**28 805 411**	**8 623 908**	**866 839 278**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني : مشروع ميزانية برنامج النهوض الاجتماعي لسنة 2019

حسب البرامج الفرعية(اعتمادات الدفع)

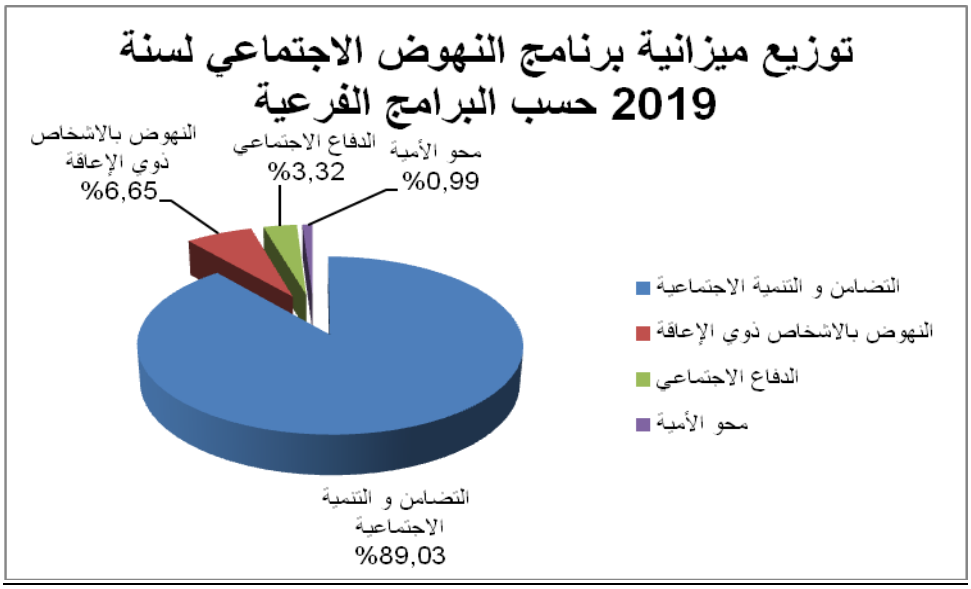

2.3- تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) لبرنامج النهوض الاجتماعي:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2018	التقديرات		
	2016	2017		2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**603 615 763**	**620 334 713**	**646 027 284**	**853 909 278**	**896 604 742**	**941 434 979**
التأجير العمومي	88 949 377	95 358 519	93 331 318	111 164 278	116 722 492	122 558 617
وسائل المصالح	5 304 091	4 654 452	5 056 966	5 462 000	5 735 100	7 911 855
التدخل العمومي	509 362 295	520 321 742	547 639 000	737 283 000	774 147 150	812 854 508
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**5 917 499**	**5 246 615**	**5 095 000**	**5 930 000**	**6 226 500**	**6 537 825**
الاستثمارات المباشرة	5 917 499	5 246 615	5 095 000	5 930 000	6 226 500	6 537 825
صناديق الخزينة	**8 312 444**	**8 599 054**	**7 000 000**	**7 000 000**	**7 350 000**	**7 717 500**
المجموع	**617 845 706**	**634 180 382**	**658 122 284**	**866 839 278**	**910 181 242**	**955 690 304**

2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) حسب البرامج الفرعية :

1.2.2.3-اطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي التضامن والتنمية الاجتماعية :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2018	التقديرات		
	2016	2017		2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**549 517 057**	**555 031 356**	**577 486 551**	**769 570 005**	**808 048 505**	**848 450930**
التأجير العمومي	42 956 219	44 559 801	43108 585	50 770 005	53 308 505	55 973 930
وسائل المصالح	1 519 226	1 190 508	1 307 966	1 390 000	1 459 500	1 532 475
473 175التدخل العمومي	505 041 612	509 281 047	533 070 000	717 410 000	753 280 500	790 944 525
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**2 546 871**	**2 783 665**	**695 000**	**2 160 000**	**2 268 000**	**2 381 400**
الاستثمارات المباشرة	2 546 871	2 783 665	695 000	2 160 000	2 268 000	2 381 400
صناديق الخزينة	**1 395 480**		**1 200 000**			
المجموع	**553 459 408**	**557 815 021**	**579 381 551**	**771 730 005**	**810 316 505**	**850 832 330**

2.2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي النهوض بالاشخاص ذوي الإعاقة :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2018	التقديرات		
	2016	2017		2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**26 192 212**	**35 971 260**	**38 086 126**	**48 659 954**	**51 092 952**	**53 647 560**
التأجير العمومي	22 687 661	25 670 025	24 176 126	29 060 954	30 514 002	32 039 702
وسائل المصالح	633 782	475 010	765 000	1 329 000	1 395 450	1 465 223
التدخل العمومي	2 807 769	9 826 225	13 145 000	18 270 000	19 183 500	20 142 675
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**1 632 172**	**2 079 731**	**2 100 000**	**2 020 000**	**2 121 000**	**2 227 050**
الاستثمارات المباشرة	1 632 172	2 079 731	2 100 000	2 020 000	2 121 000	2 227 050
صناديق الخزينة	**6 916 964**		**5 700 000**	**7 000 000**	**7 350 000**	**7 717 500**
المجموع	**34 741 349**	**38 050 991**	**45 986 126**	**57 679 954**	**60 563 952**	**63 592 150**

3.2.2.3-اطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي الدفاع الاجتماعي:

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2018	التقديرات		
	2016	2017		2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**21 971 659**	**23 136 571**	**22 741 740**	**27 055 411**	**28 408 182**	**29 828 591**
التأجير العمومي	17 315 760	18 960 903	18 333 740	22 709 411	23 844 882	25037126
وسائل المصالح	3 1173 898	2 988 868	2 984 000	2 743 000	2 880 150	3 024 158
التدخل العمومي	1 482 000	1 186 800	1 424 000	1 603 000	1 683 150	1 767 308
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**1 655 640**	**383 219**	**2 300 000**	**1 750 000**	**1 837 500**	**1 929 375**
الاستثمارات المباشرة	1 655 640	383 219	2 300 000	1 750 000	1 837 500	1 929 375
صناديق الخزينة						
المجموع	**23 627 299**	**23 519 790**	**25 041 740**	**28 805 411**	**30 245 682**	**31 757 966**

4.2.2.3-اطار النفقات متوسط المدى المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي محو الامية:

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2018	التقديرات		
	2016	2017		2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**5 999 423**	**6 167 790**	**7 712 867**	**8 623 908**	**9 055 103**	**9 507 858**
التأجير العمومي	5 999 423	6 167 790	7 712 867	8 623 908	9 055 103	9 507 858
وسائل المصالح	-	-	-			
التدخل العمومي	-	-	-			
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**18 227**	**-**	**-**			
الاستثمارات المباشرة	18 227	-	-			
صناديق الخزينة						
المجموع	**6 017 650**	**6 167 790**	**7 712 867**	**8 623 908**	**9 055 103**	**9 507 858**

برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

رئيس البرنامج : السيد عبد القادر المهذبي

تم تعيينه بمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون الاجتماعية

عــدد 934 بتاريخ 15 اوت 2017

1- تقديم البرنامج واستراتيجيته :

عملت وزارة الشؤون الإجتماعية على إرساء برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج يتضمن أهدافا تتلاقى مع أهداف مشروع مخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية للفترة 2016-2020، حيث تم تحديد خمسة أهداف تتمثل في:

- ✓ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ✓ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ✓ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ✓ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ✓ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء،

و لتحقيق الأهداف المرسومة تم :

- تفعيل دور شبكة الملحقين الاجتماعيين وفضاءات دار التونسي في مزيد تشريك التونسيين المقيمين بالخارج كأفراد ومكونات مجتمع مدني في صياغة استراتيجية الاحاطة بالجالية التونسية بالخارج و مزيد الاصغاء لمشاغلهم وتطلعاتهم.

- توسيع شبكة المراكز الثقافية والاجتماعية "دار التونسي" من خلال افتتاح أوّل مركز على ملك ديوان التونسيين بالخارج بطولون (جنوب فرنسا) في جوان 2017 و فضاء دار التونسي بجنيف – سويسرا خلال شهر جوان 2018 و تمثل هذه المراكز نقطة التقاء لكافة شرائح الجالية التونسية بما يمكن من ربط الصلة بينها و بين الوطن كما يتولى المركز تقديم عديد الانشطة الثقافية للجالية التونسية المقيمة بالخارج على غرار تعليم اللغة العربية و تنظيم التظاهرات.

- توقيع اتفاقيات شراكة بين ديوان التونسيين بالخارج والتجاري بنك و بنك الإسكان وتهدف هذه الاتفاقات بالخصوص إلى تقريب الخدمات البنكية ذات الجودة العالية من المواطن التونسي المقيم بالخارج وتقليص تكلفة

التحويلات المالية وتشجيع الجالية التونسية بالخارج على الاستثمار في وطنهم وذلك من خلال تمكينهم من العديد من الامتيازات.

– تجديد الأنشطة الموجهة و العمل على إثرائها والعمل على استهداف فئات عديدة من أبناء الجالية (أطفال وطلبة و مسنين و كفاءات ورجال أعمال و أمهات ..) مع العمل على تطوير المراكز الاجتماعية والثقافية .

1.1– خارطة البرنامج :

تسهر على تنفيذ برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج الهياكل الإدارية التالية :

الإدارات العامة	المؤسسات العمومية	الهياكل الجهوية
	المرصد الوطني للهجرة	
الإدارة العامة للتعاون الدولي في مجال الهجرة		
الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة		
	ديوان التونسيين بالخارج	المندوبيات الجهوية لديوان التونسيين بالخارج

2.1– أهداف برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج:

الأهداف	**الهدف 1** : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية	**الهدف2**: ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج

2– أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

1.2– تقديم أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

على المستوى الإستراتيجي: تعمل وزارة الشؤون الإجتماعية على النهوض بسياسات الهجرة تصورا وتنفيذا وذلك بإرساء مخطط استراتيجي يهدف بالأساس إلى توحيد الرؤى وترشيد الموارد ودعم التنسيق بين مختلف المبادرات مع الإستفادة من الفرص المتاحة في هذا المجال ليشمل الأهداف الآتية :

– تقديم الأهداف :

الهدف 1: تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية :

تقديم الهدف : يتمثل هذا الهدف في رصد حجم الإستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس

مرجع الهدف : تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية على الصعيد المحلي والوطني والإقْليمي

مبررات اعتماد المؤشر : المتابعة والعمل مع جميع الأطراف المتدخلة على تحفيز التونسيين بالخارج على القيام بالإستثمارات والتحويلات المالية داخل الوطن.

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم الإستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن	مليون دينار	4096	3913	4408	4760	5044	5195	**5325***

* تم تعديل تقديرات المؤشر لسنة 2021 بناء على المعطيات الواردة من المصالح الفنية للبرنامج

الهدف 2 : ربط الصلة بالجالية التونسية :

تقديم الهدف : يتجسم هذا الهدف من خلال :

- التظاهرات المتمثلة في ندوات وملتقيات وورشات عمل منظمة من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الإجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.
- عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي وتتجسم في حجم إستقبال دار التونسي لمختلف شرائح الجالية .

مرجع الهدف : تعزيز روابط المهاجرين بالوطن.

مبررات اعتماد المؤشرات : متابعة الإستقطاب والإحاطة والتوجيه وتحسين الخدمات المسداة لفائدة التونسيين بالخارج بتعزيز الهياكل المختصة بالهجرة والتونسيين بالخارج.

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج	ملتقى أو ندوة	16	22	36	37	38	**40**	***42**
عدد الوافدين التونسيين على دار التونسي (المركز الثقافي والاجتماعي)	زائر	18000	20500	22000	24000	26000	**27000**	***29000**

* تم تعديل تقديرات المؤشر لسنة 2021 بناء على المعطيات الواردة من المصالح الفنية للبرنامج

2.2 – أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2019	الأنشطة والتدخلات	تقديرات الاعتمادات للأنشطة
الهدف : تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية	**المؤشر 1** : حجم الاستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن	5044 م.د	– العمل على تطوير الجهود والتعاون مع كل الأطراف المتدخلة قصد تبسيط الإجراءات المتعلقة ببعث المشاريع. – العمل على التخفيض في كلفة التحويلات المالية.	التأجير:470 111 17 د – التسيير : 500 409 2 د – تهيئات وتجهيزات لفائدة ديوان التونسيين بالخارج : 216 أد – – مواصلة تسديد قيمة شراء مقر ديوان التونسيين بالخارج (484 أد) – ترسيم اعتمادات في إطار التدخل تقدر بـ 660 أد لإنجاز أنشطة البرنامج
الهدف: ربط الصلة بالجالية التونسية بالخارج	**المؤشر1** : عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج	38 تظاهرة	– العمل على إرساء وتركيز فضاءات حوار مع الأجيال الجديدة للهجرة من خلال تركيز استراتيجية اتصالية للغرض. – تركيز منصة تتضمن منظومة معلوماتية متكاملة	1730.000 أد (ميزانية التسيير بالخارج) و تبقى الاعتمادات المرصودة غير كافية لتحقيق الأهداف المرجوة (اشكاليات المالية العمومية)

			حول كل ما يمكن ان يتصل بمشاغل الجالية بالخارج. – تطوير منظومة دار التونسي بإحداثات جديدة حسب الإمكانيات المتاحة	
	المؤشر2 : عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي المركز الثقافي والاجتماعي)	26000 زائر	تنظيم الاحتفالات بالأعياد الوطنية والدينية بدار التونسي. تكثيف الأنشطة التربوية والثقافية والرياضية. تنظيم المعارض للتعريف بالمخزون الثقافي والتراث التونسي.	40.000أ د 90.000 أ د

3- نفقات برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج :

1.3- ميزانية البرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج :

تطور اعتمادات برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2017	قانون المالية (1) 2018	تقديرات 2019		نسبة التطوّر (2019-2018)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة % ((1) -(2))/ (1)
العنوان الأول: نفقات التصرف	**18 539 131**	**18 331 212**	**20 180 970**	**20 180 970**	**1 846 958**	**10%**
التأجير العمومي	15 289 915	15 605 212	17 111 470	17 111 470	1 506 258	10%
وسائل المصالح	2 741 215	2 226 000	2 409 500	2 409 500	183 500	8,2%
التدخل العمومي	508 000	500 000	660 000	660 000	160 000	32%
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**655 000**	**565 000**	**700 000**	**700 000**	**135 000**	**24%**
الاستثمارات المباشرة						
التمويل العمومي	655 000	565 000	700 000	700 000	135 000	24%
مجموع البرنامج	**19 194 131**	**18 896 212**	**20 880 970**	**20 880 970**	**1 984 758**	**11%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني : مشروع ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج لسنة 2019
حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

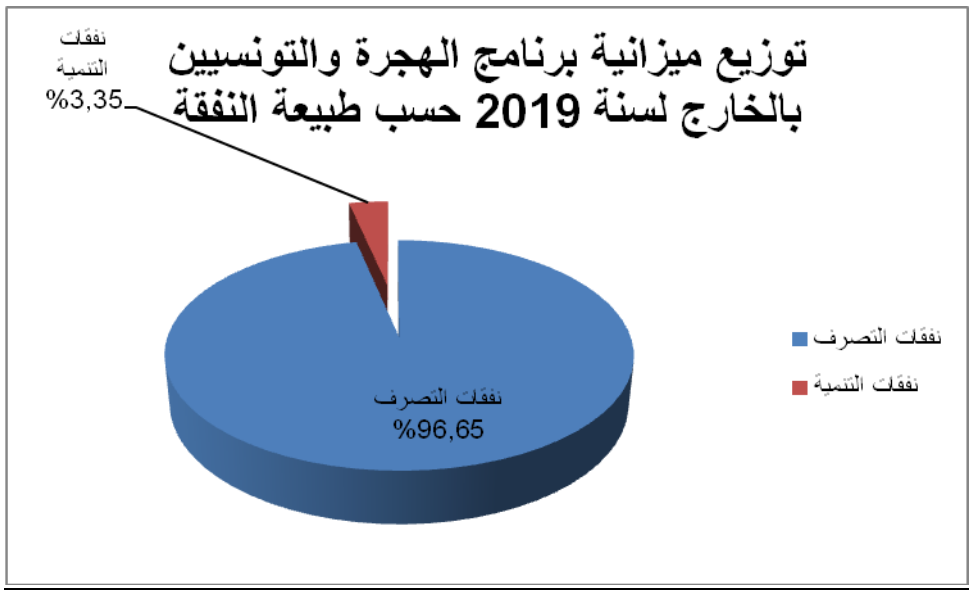

توزيع ميزانية برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج لسنة 2019
(اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	برنامج الضمان الاجتماعي
نفقات التصرف	**20 180 970**
التأجير العمومي	17 111 470
وسائل المصالح	2 409 500
التدخل العمومي	660 000
نفقات التنمية	**700 000**
التمويل العمومي	700 000
المجموع	**20 880 970**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

2.3 – تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج:

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	انجازات		قانون المالية 2018	التقديرات		
	2016	2017		2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**17 656 757**	**18 539 131**	**18 331 212**	**20 180 970**	**21 190 019**	**22 249 520**
التأجير العمومي	14 635 989	15 289 915	15 605 212	17 111 470	17 967 044	18 865 396
وسائل المصالح	2 520 500	2 741 215	2 226 000	2 409 500	2 529 975	2 656 474
التدخل العمومي	500 000	508 000	500 000	660 000	693 000	727 650
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**771 000**	**655 000**	**565 000**	**700 000**	**735 000**	**771 750**
الاستثمارات المباشرة	-	-	-	-		
التمويل العمومي	771 000	655 000	565 000	700 000	735 000	771 750
المجموع	**18 427 489**	**19 194 131**	**18 896 212**	**20 880 970**	**21 925 019**	**23 021 270**

برنامج " القيادة و المساندة"

رئيس البرنامج : السيد عبد الرؤوف الجمل المدير العام للمصالح المشتركة
تم تعيينه بمقتضى مقرر السيد وزير الشؤون الاجتماعية
عدد 923 المؤرخ في 26 أفريل 2017

1- تقديم البرنامج و استراتيجيته:

يعتبر برنامج القيادة والمساندة برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الإجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية و المالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية.

كما يعمل البرنامج على دعم المجهودات الرامية إلى تحسين مستوى العمل الإداري من خلال تعصير الخدمات الإدارية باعتماد التكنولوجيات الحديثة و إرساء مزيد من النجاعة والشفافية خاصة عبر تدعيم الخدمات المقدمة للمواطن على الخط.

في هذا الإطار يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى :

- ✓ تطوير منظومة الإشراف على الهياكل والمؤسسات التابعة للوزارة،
- ✓ الحرص على دعم ثقافة التجديد وامتلاك المهارات في مجال الإستشراف واليقظة الإدارية،
- ✓ توفير الوسائل البشرية والمادية الضرورية لتنفيذ البرامج،
- ✓ تطوير طرق التصرف في الموارد البشرية ودعم برامج التكوين الهادفة لتنمية القدرات المهنية،
- ✓ تحسين النظم المعلوماتية ودعم استعمال التكنولوجيات الحديثة،
- ✓ التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية والمالية والفنية المتدخلة في تنفيذ البرنامج،
- ✓ ترشيد التصرف الإداري والمالي وضمان جودة الخدمات الإدارية،
- ✓ المساعدة على تطوير منظومة للتخطيط والمتابعة والتقييم.

1.1- خارطة البرنامج :

تسهر على تنفيذ برنامج القيادة و المساندة الهياكل الإدارية التالية :

الإدارات العامة والمكاتب	الهياكل الجهوية	المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية
التفقدية العامة	الإدارات الجهوية	
الديـــوان:		
مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة		
مكتب الشؤون الجهوية والمؤسسات الخاضعة لإشراف الوزارة		
مكتب الشؤون القانونية		
مكتب التعاون الدولي والعلاقات الخارجية		
مكتب العلاقات مع المواطن		
مكتب الضبط المركزي		
مكتب متابعة قرارات مجلس الوزراء والمجالس الوزارية المضيقة وجلسات العمل الوزارية		
مكتب الإعلام والإستقبال والعلاقات العامة		
مكتب حقوق الإنسان		
مكتب السلامة والإستمرار		
وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف		
الإدارة العامة للمصالح المشتركة	وحدات المصالح المشتركة	
	وحدات الدراسات والتكوين والإعلامية	
		المعهد الوطني للشغل والدراسات الإجتماعية
		المعهد العالي للتربية المختصة

2.1- <u>البرامج الفرعية لبرنامج القيادة و المساندة :</u>

	البرنامج الفرعي 1: الإشراف والمساندة	البرنامج الفرعي 2: التعليم العالي
	الهدف 1 : فاعلية برنامج القيادة	**الهدف 1** : تحسين نوعية تكوين الطلبة
الأهداف	**الهدف 2** : تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية	
	الهدف 3 : ترشيد نفقات التصرف	

-الأهداف و مؤشرات قيس الأداء :

1.2- تقديم أهداف و مؤشرات قيس الأداء :

- ✓ **فاعلية برنامج القيادة** و يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة و ترشيد النفقات.
- ✓ **تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية** و يندرج هذا الهدف في إطار تطوير جودة أداء الاعوان العمومين في إطار تكريس مقومات الإصلاح الإداري وتطوير آداء الهياكل الإدارية و تطوير قدرات الموارد البشرية،
- ✓ **ترشيد نفقات التصرف** و يندرج هذا الهدف ضمن الاستراتيجية الرامية لترشيد النفقات و إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة و تكريس مبادئ النجاعة و الشفافية لما لذلك من اثر مباشر على موارد الدولة ومردودية ميزانيتها.
- ✓ **ملائمة نوعية تكوين الطلبة لحاجيات شوق الشغل** و يندرج هذا الهدف ضمن توجه الوزارة لتطوير التكوين بالمؤسسات الخاضعة لإشرافها و ملائمته لمتطلبات سوق الشغل.

- تقديم الأهداف :

الهدف 1: فاعلية برنامج القيادة

- **تقديم الهدف** : يندرج هذا الهدف في إطار حوكمة الموارد المتاحة و حسن التصرف في الاعتمادات المرصودة و ترشيد النفقات

- **مرجع الهدف :**

- **تقديم المؤشر** : احتساب نفقات البرنامج مقارنة باعتمادات المهمة

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	4.6	3.5	2.9	3.45	3.41	3.2	3

الهدف 2: تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية

– **تقديم الهدف :** سعيا إلى الارتقاء بجودة منظومة الموارد البشرية الناشطة بالوزارة تسعى الوزارة لتطوير جودة أداء الاعوان العمومين في إطار تكريس مقومات الإصلاح الإداري وتطوير آداء الهياكل الإدارية و تطوير قدرات الموارد البشرية

– **مرجع الهدف :**

– **تقديم المؤشر :** – متابعة نسبة التقدم في انجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة

– احتساب نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بعنوان التأجير مقارنة بالتقديرات

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة	%	–	–	30	50	80	100	100
نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بعنوان تأجير الأعوان (01.136) مقارنة بالتقديرات	%	99.79	99.71	99.94	99.9	100	100	100

- الهدف 2 : ترشيد نفقات التصرف

- تقديم الهدف 2 : تسعى الوزارة في هذا الإطار إلى المساهمة في تحقيق التوجهات الوطنية في مجال ترشيد الإستهلاك في الطاقة والماء والهاتف وتحسين التصرف في التجهيزات و في مختلف الوسائل المادية لتحقيق مزيد من النجاعة على مستوى العمل الإداري .

و لبلوغ هذا الهدف فهي ستسعى إلى :

- ترشيد كلفة الهاتف و الاتجاه نحو تدعيم الاتصال الرقمي
- متابعة الاتفاقيات في مجال استهلاك الهاتف و تبادل المعطيات.

– مرجع الهدف : منشور السيد رئيس الحكومة عدد 20 بتاريخ 10 جويلية 2002 المتعلق بترشيد نفقات استهلاك الهاتف

– تقديم المؤشر :

– ترشيد نفقات استعمال الهاتف في إطار ابرام اتفاقيات مع مسدي الخدمات

– ترشيد نفقات استهلاك الوقود

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التخفيض في اعتمادات التصرف (وسائل المصالح)								
مؤشر فرعي 1: التحكم في كلفة استهلاك الوقود	أ.د	-	-	846.700	757.000	719.000	700.000	683.000
مؤشر فرعي 2 : التحكم في كلفة استهلاك الهاتف	أ.د	272.507	285.293	385.500	350.000	332.000	320.000	315.000

- الهدف 3 : تحسين نوعية تكوين الطلبة

تقديم الهدف 3 : يعد تحسين الإدماج المهني لخريجي مؤسسات التعليم العالي تحت الاشراف و دعم تشغيليتهم من الاولويات التي تسعى وزارة الشؤون الاجتماعية لتحقيقها و في هذا الاطار تعمل الوزارة على دعم جودة التكوين والتأطير الأكاديمي المقدم للطلبة على المستويين النوعي و الكمي وذلك لبلوغ المعايير الفنية المطلوبة. بالإضافة إلى متابعة خريجيها وتيسير إدماجهم المهني من خلال تركيز خلية متابعة تتولى جمع المعطيات وتحليلها للمساعدة على رسم استراتيجيات التكوين وتوجيهها وتعديلها وتوفير فرص للتكوين التكميلي و تحسين الكفاءات لمزيد ملاءمتها مع خصوصيات و متطلبات المهن واحتياجات سوق الشغل. و يندرج هذا التوجه ضمن التوجه العام لمنظومة التعليم العالي بتونس حيث تعتبر المؤسسات الجامعية مطالبة بالإعداد المسبق لتأمين تشغيلية خريجيها من خلال تأطيرهم وتوجيهم فضلا عن تمكينهم من القدرات الكافية لتسويق كفاءاتهم و إحداث تنوع في مسالك التكوين.

- مرجع الهدف :

- الأمر عدد 269 لسنة 1996 المؤرخ في 14 فيفري 1996 المتعلق بتنظيم وزارة الشؤون الإجتماعية

- الأمر عدد 2978 لسنة 2005 المؤرخ في 8 نوفمبر 2005 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الشؤون الإجتماعية والتضامن والتونسيين بالخارج ، كما تم تنقيحه بالأمر عدد 634 لسنة 2012 المؤرخ في 8 جوان 2012.

- الامر عدد 1473 لسنة 1993 المؤرخ في 5 جويلية 1993 المتعلق بضبط مهام المعهد القومي للشغل والدراسات الاجتماعية و تنظيمه الإداري والمالي كما تم تنقيحه بالامر عدد 251 لسنة 2007 المؤرخ في 5 فيفري 2007 المتعلق بضبط مهام المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية وتنظيمه الإداري والمالي.

- القانون عدد113 لسنة 1983 المؤرخ في 30 ديسمبر 1983 المتعلق بقانون المالية لسنة 1984

-

– الأمر عدد 2061 المؤرخ في 10 ديسمبر 1990 المتعلق بتنظيم معهد النهوض بالمعاقين والمنقح بالأمر عدد 552 لسنة 1994 المؤرخ في 7 مارس 1994 وبالأمر عدد 1419 لسنة 1996 المؤرخ في 12 أوت 1996

– **تقديم المؤشر :**

– دعم جودة التكوين والتأطير الأكاديمي المقدم للطلبة الدارسين ضمن المؤسسات التعليمية الخاضعة لإشرافها

– متابعة خريجي المؤسسات التعليمية وتيسير إدماجهم المهني

– تحسين الكفاءات لمزيد ملاءمتها مع خصوصيات و متطلبات المهن واحتياجات سوق الشغل

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الادماج المهني للطلبة المتخرجين من المعهد العالي للتربية المختصة	%	10	15	15	30	70	100	100

2.2- أنشطة البرنامج :

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات 2019	الأنشطة	تقديرات الاعتمادات للأنشطة
الهدف 1 : : فاعلية برنامج القيادة	**المؤشر 1 : حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة**	%3.41	- إعداد وتنفيذ ومتابعة الميزانية - تطوير التطبيقات وتركيز الشبكات الإعلامية - إقتناء تجهيزات إعلامية - تهيئات مختلفة - إقتناء وسائل النقل	- تهيئة مقر الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بتونس : 400 أد (تعهدا) و 100 أد (دفعا) - بناء مركب إداري بمدنين : 3 م د (تعهدا) و100 أد (دفعا) - توسيع مقرات الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بقفصة : 200 أد - توسيع مقرات الإدارات الجهوية للشؤون الاجتماعية بتطاوين : 200 أد -تهيئات مختلفة : 550 أد - دراسات : 140 أد
الهدف 2 : تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية	**المؤشر 1 : نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة**	%80	- مواصلة تركيز وتطوير تطبيقية اعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف والرتب - تحديد الحاجيات على المستوى المركزي و الجهوي طبقا للأولويات وبناء على الموارد المتاحة - تحيين جداول توزيع الاعوان حسب الاصناف والرتب - إعداد بطاقات الوصف الوظيفي - إعداد مخطط لتوظيف اعوان الوزارة	
	المؤشر 2 : نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بعنوان تأجير الأعوان (01.136) مقارنة بالتقديرات	%100		
الهدف 3 : ترشيد نفقات التصرف	**المؤشر 1 : التخفيض في اعتمادات التصرف (وسائل المصالح)**		- اعداد تطبيقية اعلامية تمكن من التصرف في المعدات والبناءات - اعداد جرد المعدات والبناءات - تحديد الحاجيات على المستوى المركزي	- اقتناء تجهيزات وتركيز تطبيقات إعلامية : 400 أد - اقتناء تجهيزات مختلفة : 85 أد
	مؤشر فرعي 1: التحكم في كلفة استهلاك الوقود	719.000 ا.د		

	مؤشر فرعي 2 : التحكم في كلفة استهلاك الهاتف	332.000 ا.د	– ترشيد الاستهلاك – إعداد أدلة الاجراءات	
الهـدف 4 : ملائمـة نوعيـة تكـوين الطلبـة لحاجيـــات شـــوق الشغل	**المؤشر 1 : نسبة الادماج المهني للطلبة المتخرجين من المعهد العالي للتربية المختصة**	70%	– اعلام الهياكل المشغلة في القطاع العام و الخاص والجمعياتي و مدها بقائمة في خريجي المعهد لكل سنة لتسهيل إدماجهم – العمل على فتح مجالات عمل جديدة للمربين (الإدماج المدرسي ، رعاية المسنين و غير المتكيفين اجتماعيا والتشجيع على بعث مؤسسات خاصة...) من شأنها أن تزيد من حظوظهم في الإدماج المهني – تركيز خلية متابعة خريجي المعهد العالي للتربية المختصة – مراجعة برامج و شعب التكوين بالمعهد بالتنسيق بين مصالح وزارة التعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية	– تركيز شبكة تسخين مركزي بالمعهد العالي للتربية المختصة بكلفة 300 أد (تعهدا) و 100 أد (دفعا) – إعادة تقييم مشروع بناء المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية : 17 م د لتصل كلفته إلى 25 م د (تعهدا) و(790 2 أد دفعا)

3- نفقات برنامج القيادة و المساندة :

1.3- ميزانية البرنامج القيادة و المساندة :

تطور اعتمادات برنامج القيادة و المساندة

الوحدة : بحساب الدينار

بيان البرنامج	إنجازات 2017	قانون المالية 2018 (1)	تقديرات 2019		نسبة التطور (2019-2018)	
			اعتمادات التعهد	اعتمادات الدفع (2)	المبلغ (1)-(2)	النسبة (%) (((1) -(2))/(1)
العنوان الأول: نفقات التصرف	**38 557 217**	**40 617 599**	**44 552 755**	**44 552 755**	**3 935 156**	**10%**
التأجير العمومي	30 655 577	32 010 565	34 767 755	34 767 755	2 757 190	8,2%
وسائل المصالح	4 782 807	4 876 034	5 372 000	5 372 000	495 966	10%
التدخل العمومي	3 118 833	3 731 000	4 413 000	4 413 000	682 000	18,3%
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**3 339 784**	**2 750 000**	**21 875 000**	**4 735 000**	**1 985 000**	**72,2%**
الاستثمارات المباشرة	3 339 784	2 750 000	21 875 000	4 735 000	1 985 000	72,2%
التمويل العمومي						
مجموع البرنامج	**41 897 001**	**43 367 599**	**66 427 755**	**49 287 755**	**5 911 156**	**13,6%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني : مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2019
حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

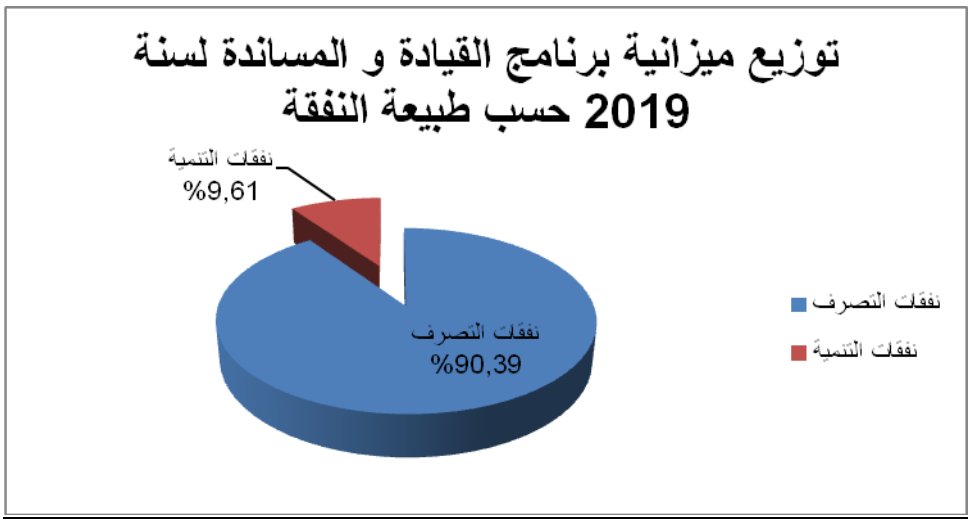

توزيع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2019 حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

الوحدة : بحساب الدينار

البرامج الفرعية / طبيعة النفقة	الإشراف والمساندة	التعليم العالي	المجموع حسب طبيعة النفقة
نفقات التصرف	**37 906 460**	**6 646 295**	**44 552 755**
التأجير العمومي	29 056 460	5 711 295	34 767 755
وسائل المصالح	4 727 000	645 000	5 372 000
التدخل العمومي	4 123 000	290 000	4 413 000
نفقات التنمية	**1 775 000**	**2 960 000**	**4 735 000**
الاستثمارات المباشرة	1 775 000	2 960 000	4 735 000
المجموع حسب البرامج الفرعية	**39 681 460**	**9 606 295**	**49 287 755**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية.

رسم بياني : مشروع ميزانية برنامج القيادة و المساندة لسنة 2019

حسب البرامج الفرعية (اعتمادات الدفع)

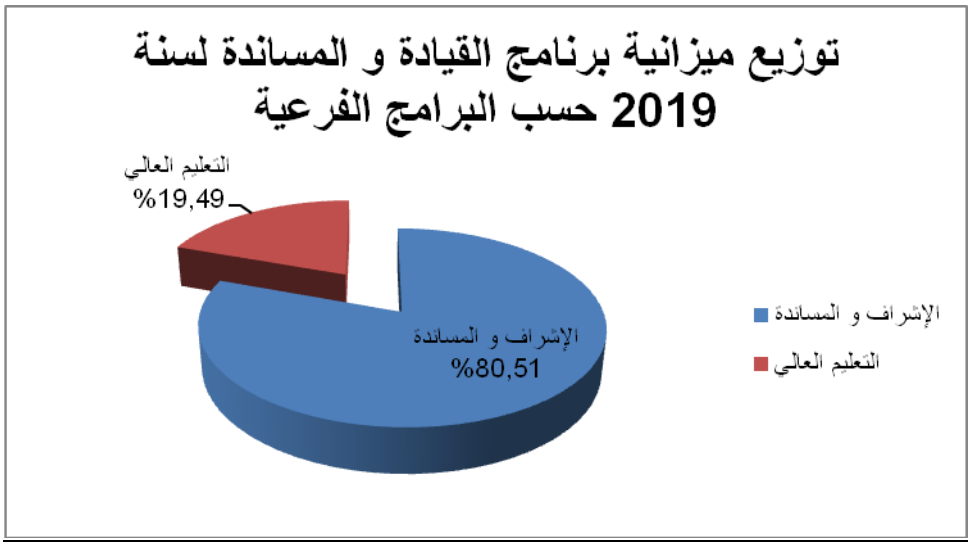

2.3- تقديم إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) لبرنامج القيادة و المساندة :

1.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) للبرنامج :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2018	التقديرات		
	2016	2017		2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**37 036 000**	**38 557 217**	**40 617 599**	**44 552 755**	**46 780 393**	**49 119 413**
التأجير العمومي	28 225 210	30 655 577	32 010 565	34 767 755	36 506 143	38 331 450
وسائل المصالح	5 925 205	4 782 807	4 876 034	5 372 000	5 640 600	5 922 630
التدخل العمومي	2 885 585	3 118 833	3 731 000	4 413 000	4 633 650	4 865 333
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**4 419 958**	**3 339 784**	**2 750 000**	**4 735 000**	**4 971 750**	**5 220 338**
الاستثمارات المباشرة	4 419 958	3 339 784	2 750 000	4 735 000	4 971 750	5 220 338
التمويل العمومي						
المجموع	**41 455 958**	**41 897 001**	**43 367 599**	**49 287 755**	**51 752 143**	**54 339 750**

2.2.3- إطار النفقات متوسط المدى (2019-2021) حسب البرامج الفرعية :

1.2.2.3-اطار النفقات متوسط المدى2019-2021 للبرنامج الفرعي الإشراف والمساندة :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2018	التقديرات		
	2016	2017		2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**30 897 452**	**32 401 566**	**33 317 161**	**37 906 460**	**39 801 783**	**41 791 872**
التأجير العمومي	22 979 781	25 258 326	25 606 127	29 056 460	30 509 283	32 034 747
وسائل المصالح	5 275 205	4 212 807	4 261 034	4 727 000	4 963 350	5 211 518
التدخل العمومي	2 642 465	2 930 433	3 450 000	4 123 000	4 329 150	4 545 608
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**4 319 755**	**3 114 753**	**2 030 000**	**1 775 000**	**1 863 750**	**1 959 938**
الاستثمارات المباشرة	4 319 755	3 114 753	2 030 000	1 775 000	1 863 750	1 959 938
صناديق الخزينة						
المجموع	**35 217 207**	**35 516 319**	**35 347 161**	**39 681 460**	**41 665 533**	**43 748 810**

2.2.2.3-اطار النفقات متوسط المدى 2019-2021 للبرنامج الفرعي التعليم العالي :

الوحدة : بحساب الدينار

طبيعة النفقة	الانجازات		قانون المالية 2018	التقديرات		
	2016	2017		2019	2020	2021
العنوان الأول: نفقات التصرف	**6 138 549**	**6 155 651**	**7 300 438**	**6 646 295**	**6 978 610**	**7 327 541**
التأجير العمومي	5 245 429	5 397 251	6 404 438	5 711 295	5 996 860	6 296 703
وسائل المصالح	650 000	570 000	615 000	645 000	677 250	711 113
التدخل العمومي	243 120	188 400	281 000	290 000	304 500	319 725
العنوان الثاني : نفقات التنمية	**100 202**	**225 031**	**720 000**	**2 960 000**	**3 108 000**	**3 263 400**
الاستثمارات المباشرة	100 202	225 031	720 000	2 960 000	3 108 000	3 263 400
صناديق الخزينة						
المجموع	**6 238 751**	**6 380 682**	**8 020 438**	**9 606 295**	**10 086 610**	**10 590 941**

الملاحق

بطاقات مؤشرات قيس الأداء
لبرنامج الشغل والعلاقات المهنية

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1-1-1-1

تسمية المؤشر : نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد

تاريخ تحيين المؤشر : أكتوبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : الشغل والعلاقات المهنية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** : تفقد الشغل
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل
4. **تعريف المؤشر:** تنقل أعوان تفقد الشغل إلى المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل لمراقبة مدى احترام المؤسسة للقوانين الجاري بها العمل.
5. **نوع المؤشر** : مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر** : مؤشر فاعلية
7. **التفريعات** : أقسام تفقدية الشغل والمصالحة والوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** : عدد العمال المشمولين بالزيارات/عدد العمال الجملي على المستوى الوطني
2. **وحدة المؤشر** : نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : بطاقة الزيارة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير شهرية/ سنوية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : بطاقة زيارة الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية.
6. **تاريخ توفر المؤشر** : موفى كل شهر / كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر** : الحرص على تطبيق تشريع الشغل
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	التقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد	%	44.41	48.59	48.94	49.34	49.64	50.15	59.88
عدد العمال المشمولين بالزيارات	عامل	442830	484512	488000	492000	495000	500000	600000
عدد العمال الجملي على المستوى الوطني	عامل	996988	1001933	1001933	1001933	1001933	1001933	1001933

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- ✓ نظرا لتدعيم أقسام تفقدية الشغل والمصالحة جزئيا بسيارات إدارية (جديدة وقديمة) والحرص المتواصل على تحقيق الأهداف المرسومة بالمنشور عدد 5 الصادر بشهر مارس 2015، تم تحقيق قفزة نوعية في عدد الزيارات لسنة 2015 والتي ركزت على المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي لا يوجد بها نقابات وهو ما يفسر ارتفاع عدد الزيارات وتراجع عدد العمال المشمولين بالزيارات.
- ✓ حرصا من الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة تم التركيز على نجاعة تدخل متفقدي الشغل وتغطيتهم لأكبر عدد ممكن من العمال بالمؤسسات المهيكلة دون إهمال المؤسسات الصغري والمتوسطة (غير ملزمة بتركيز هياكل حوار) وهو ما يفسر ارتفاع عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد لسنة 2016.
- ✓ كان من المتوقع الترفيع في عدد زيارات التفقد وبالتالي عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد خلال سنوات 2017 و2018 و2019 و2020 و2021 إلا أنّ عدم تمكين برنامج الشغل والعلاقات المهنية من الاعتمادات المطلوبة وعدم برمجة إقتناء سيارات جديدة وانتدابات اضافية نتج عنه التقليص في التقديرات تماشيا مع الإمكانيات الموضوعة على ذمته خاصة وأن جزء كبير من أسطول السيارات أصبح متهالكا.
- ✓ بالنسبة لسنة 2021، وان توفرت وسائل نقل وانتدابات متفقدي شغل وبعد دخول المنظومة المعلوماتية حيز التطبيق وتسجيل كل المؤسسات الخاضعة لرقابة تفقدية الشغل والمصالحة، ستتمكن مصالحة تفقدية الشغل من تحسين عدد الزيارات وعدد العمال المشمولين بها.

من المنتظر إحالة 13 متفقد شغل على التقاعد من سنة 2017 إلى آخر سنة 2019، وهو ما يفسر ضعف تطور التقديرات إلى غاية سنة 2020.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

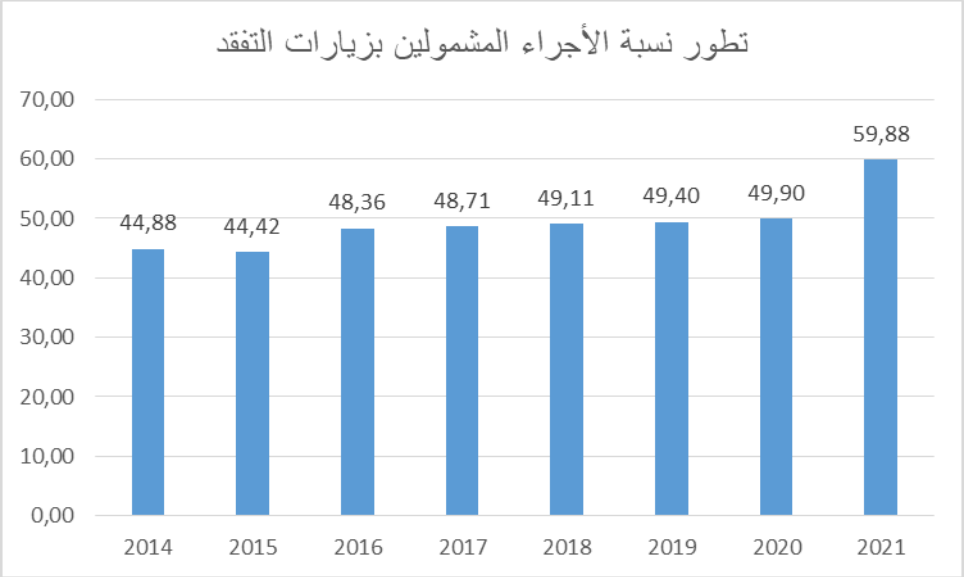

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ قامت مصالح الوزارة بطلب تدعيم أقسام تفقد الشغل والمصالحة بوسائل نقل و قد تم ترسيم 170 ا.د بعنوان قتناء وسائل النقل ضمن مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2019 ، إلا أن العدد المزمع اقتناءه يظل غير كاف نظرا لتقادم الأسطول مما يشكل في بعض الأحيان عائقا حتى للعمل الإداري (حوالي 14 سيارة من أصل 70 تجاوز عمرها 15 سنة و10 سيارات يتراوح عمرها من 10 إلى 15 سنة).
- ✓ أكدنا على كل منظورينا بالحرص على تطبيق المنشور عدد 5 بتاريخ 5 مارس 2015 والسعي للإلتزام بما جاء فيه.
- ✓ قامت مصالح الوزارة، وبطلب من الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة، بإعداد منظومة معلوماتية (Système d'information) هي الآن في المراحل الأخيرة من التجربة. وسيقع اعتمادها رسميا بداية من سنة 2019 وهو ما سيمكن من حسن توظيف موارد تفقديات الشغل والمصالحة وتوجيهها نحو الأولويات المرسومة لضمان النجاعة المطلوبة وأيضا من ضبط سجل المؤسسات الاقتصادية وكل المعلومات الخاصة بها (عدد العمال القارين، هياكل الحوار، ...) وبالتالي برمجة أهداف دقيقة وواضحة خاصة بعد تغيير الأهداف والمؤشرات خلال سنة 2017.

كما ستمكن من توفير كل أنواع الإحصائيات وبطريقة فورية ودقيقة. هذا بالإضافة إلى تسهيلها لعمل متفقد الشغل وذلك بتوفيرها لجداول قيادة تمكنه من برمجة ومراقبة كل المؤسسات التابعة لمرجع نظره وذلك بعد أن يتم ادخال كل المؤسسات الخاضعة لرقابة تفقدية الشغل والمصالحة والقيام بمسح ميداني لتسجيل كل المؤسسات وتحيين ملفاتها (2019 و2020).

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ نقص فادح في عدد المتفقدين حيث أنه لم يقع تعويض من أحيلوا على التقاعد بالإضافة إلى حصول عدّة متفقدين على خطط وظيفية بإدارات أخرى وعدم فتح مناظرات لإنتداب متفقدي شغل منذ سنة 2012 ما عدى واحدة خلال سنة 2016 أفرزت إنتداب 04 متفقدي شغل مع العلم أنّ العدد الحالي لمتفقدي الشغل بالجهات يساوي 332 متفقد منهم **236** يمكن تكليفهم بالمراقبة ومن المنتظر أن يحال على التقاعد 13 متفقد شغل خلال الفترة من سنة 2017 إلى سنة 2019. هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ الدور الرقابي المناط بعهدة متفقدي الشغل حاليا كان يقوم به قبل جانفي 2011 ما يقارب **400** متفقد شغل ومصالحة.
- ✓ نقص في عدد السيارات الإدارية وتقادم جزء منها مما انجر عنه تعطل العمل وفقدان نجاعة التدخل في بعض الأحيان (حوالي 14 سيارة من أصل 70 تجاوز عمرها 15 سنة وحوالي 10 سيارات يتراوح عمرها من 10 إلى 15 سنة).
- ✓ عدم توفر جهة تمكننا من إحصائيات دقيقة ومحينة حول المؤسسات الاقتصادية والمعلومات الفنية الخاصة بها التي تمكننا من برمجة أهداف دقيقة وواقعية (في انتظار استكمال مراحل تفعيل المنظومة المعلوماتية التي هي بصدد الإختبار النهائي.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1-1-1-2

تسمية المؤشر : نسبة الاستجابة للمخالفات المرصودة في إطار زيارات التفقد

تاريخ تحيين المؤشر : أكتوبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : الشغل والعلاقات المهنية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** : تفقد الشغل
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : ضمان الرقابة على تطبيق تشريع الشغل
4. **تعريف المؤشر:** تنقل أعوان تفقد الشغل إلى المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل لمراقبة مدى احترام المؤسسة للقوانين الجاري بها العمل.
5. **نوع المؤشر** : مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر** : مؤشر فاعلية
7. **التفريعات** : أقسام تفقدية الشغل والمصالحة والوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** : عدد المخالفات المسواة/ عدد المخالفات المرفوعة
2. **وحدة المؤشر** : نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : بطاقة الزيارة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تقارير شهرية/ سنوية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : بطاقة زيارة الواردة من: أقسام تفقديات الشغل والمصالحة / الوحدات المحلية.
6. **تاريخ توفر المؤشر** : موفى كل شهر / كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر** : الحرص على تطبيق تشريع الشغل
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	التقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الاستجابة للمخالفات المرصودة في إطار زيارات التفقد	%	72.75	66.21	72.73	78.26	83.33	88.46	88.46
عدد المخالفات المسواة	مخالفة	8803	7110	8000	9000	10000	11500	11500
عدد المخالفات المرفوعة	مخالفة	12100	10738	11000	11500	12000	13000	13000

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- ✓ تم تحقيق قفزة نوعية في نسبة تسوية المخالفات المرفوعة لسنة 2015 والتي تعود إلى تركيز زيارات التفقد على المؤسسات الصغرى والمتوسطة و قد تمحورت المخالفات المرفوعة حول الأجور القانونية وبطاقات الخلاص والتصريح بالأجور لدى مصالح الضمان الاجتماعي وعدد ساعات العمل والعطل الرسمية، وعلى اثر تدخل مصالحنا وإقناع المؤجرين بجدوى تسوية وضعيتهم تجاه القوانين المعمول بها وقع تدارك 72.75% من الوضعيات المخالفة.
- ✓ بالنسبة لسنة 2016 تم تسجيل ارتفاع في عدد العمال المشمولين بزيارات التفقد على عكس نسبة تسوية المخالفات المرفوعة التي انخفضت وذلك نظرا لشمول زيارات التفقد لعدد أكبر من المؤسسات المهيكلة والتي بها هياكل لتمثيل العمال وبالتالي تمحورت المخالفات حول تنشيط هياكل الحوار وظروف الصحة والسلامة المهنية وتطبيق الاتفاقات الجماعية والتي ترجمت بنزاعات جماعية في بعض الأحيان نظرا لتمسك كل طرف بوجهة نظره.
- ✓ بالنسبة للسنوات 2017 و 2018 تم العمل على الرفع في عدد المخالفات المسواة من خلال تكثيف عمل متفقدي الشغل و تدخلاتهم لدى المؤسسات المعنية في اطار تركيز مقومات العمل اللائق و بلغ عدد المخالفات المسواة بعنوان سنة 2018 عدد 9000 مخالفة (نسبة تطور مقارنة بسنة 2017 ، 112.5%) أي بنسبة استجابة تقدر ب 78.26% (نسبة تطور مقارنة بسنة 2017 ، 107.6%)

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

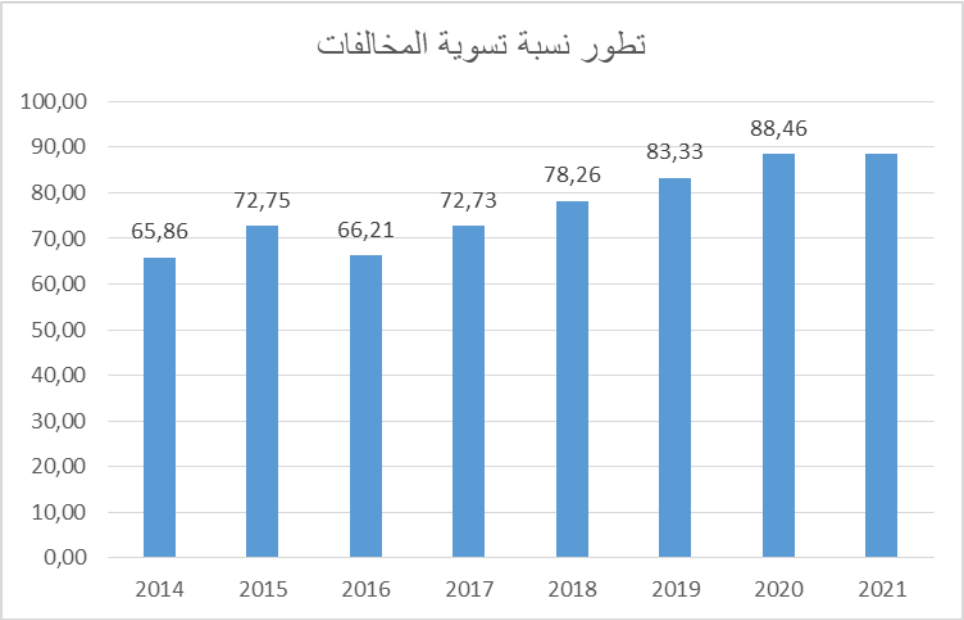

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ أكدنا على كل منظورينا بالحرص على تطبيق المنشور عدد 5 بتاريخ 5 مارس 2015 والسعي للإلتزام بما جاء فيه.
- ✓ معاينة المخالفات ونصح وارشاد المؤجرين لضرورة تسوية وضعيتهم وتطبيق ما جاء بالنصوص القانونية لما فيه ضمان لحقوق كل الأطراف وديمومة المؤسسة على المدى المتوسط والبعيد.
- ✓ تطبيق الإجراءات القانونية على مستوى معاينة وتحرير محاضر المخالفات
- ✓ تطبيق القانون عند استنفاذ كل المجهودات الصلحية بتحرير محاضر مخالفات
- ✓ متابعة مآل المخالفات المرصودة وإعداد جداول متابعة دورية في الغرض

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- ✓ نقص فادح في عدد المتفقدين حيث أنه لم يقع تعويض من أحيلوا على التقاعد بالإضافة إلى حصول عدّة متفقدين على خطط وظيفية بإدارات أخرى و فتح مناظرة وحيدة لإنتداب متفقدي شغل منذ سنة 2012.
- ✓ نقص في عدد السيارات الإدارية وتقادم جزء منها مما انجر عنه تعطل العمل وفقدان نجاعة التدخل في بعض الأحيان.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1-1-2-1

تسمية المؤشر : نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة

تاريخ تحيين المؤشر : أكتوبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الشغل والعلاقات المهنية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر :** تفقد الشغل
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** المساهمة في الحفاظ على السلم الاجتماعي
4. **تعريف المؤشر:** متابعة عدد المؤسسات التي أحدثت بها هياكل حوار
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة وفاعلية
7. **التفريعات :** أقسام تفقدية الشغل والمصالحة والوحدات المحلية لتفقدية الشغل والمصالحة.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** عدد هياكل الحوار التي وقع تركيزها (لجان استشارية، نواب عملة) / عدد المؤسسات المعنية بتركيز هياكل الحوار.
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** هياكل الحوار التي تم تركيزها
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إحصاء بعد القيام بزيارات ميدانية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** أقسام تفقدية الشغل والمصالحة/ الوحدات المحلية/ أقسام تفقد طب الشغل
6. **تاريخ توفر المؤشر :** سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر :** تدعيم الحوار الإجتماعي داخل المؤسسة
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة لتفقدية الشغل والمصالحة / إدارة تفقد طب الشغل والسلامة المهنية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	التقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة	%	86.4	70.73	77.98	85.23	92.49	99.74	74.99
عدد هياكل الحوار التي وقع تركيزها	هيكل	2969	2438	2688	2938	3188	3438	3438
عدد المؤسسات المعنية بتركيز هياكل الحوار	مؤسسة	3436	3447	3447	3447	3447	3447	3447

(*) وقع اعتماد العدد الجملي للمؤسسات التي تشغل 20 عاملا فما فوق المعلن بموقع الواب الخاص بالمعهد الوطني للإحصاء بعد معالجته وحذف عدد المؤسسات غير ناشطة وعدد العمال غير قارين (50% من العدد المعلن).

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- ✓ قامت مصالح تفقدية الشغل ببرمجة مسح كامل للمؤسسات المعنية بتركيز هياكل حوار حسب الشروط القانونية المنصوص عليها وذلك طيلة سنة 2014 إلا أنها لم تتوصل إلى تحقيق هذا الهدف ولم يقع إنجاز إلا 86.4% من الهدف المرسوم خلال سنة 2015، ويرجع ذلك إلى النقص الفادح في عدد متفقدي الشغل وفي عدد السيارات الموضوعة على ذمة أقسام تفقدية الشغل والمصالحة وحالتها، وإعطاء الأولوية في إستعمال السيارات للتدخلات العاجلة ولطلبات الزيارات وللمعاينات القانونية وفض النزاعات وتجاوز التوترات التي ميزت تلك الفترة.
- ✓ تميزت سنة 2016 بكثرة طلبات التسريح بسبب الصعوبات الاقتصادية والفنية والتي شملت بالأساس المؤسسات التي تشغل 20 عاملا فأكثر، أي المؤسسات المعنية بتكوين هياكل حوار وهو ما يفسر النقص المسجل على مستوى نسبة التركيز (فقدان الشرط العددي لتكوين هيكل حوار).
- ✓ بالنسبة للسنوات 2017 و 2018 تم العمل على الرفع في عدد عدد هياكل الحوار التي وقع تركيزها لتبلغ 2688 سنة 2017 و 2938 هيكل سنة 2018 و بالتالي ارتفعت نسبة تركيز هياكل الحوار الاجتماعي من 77.98 % سنة 2017 إلى 85.23% سنة 2018 أي بنسبة تطور تقدر ب 109.2%.

3. رسم بياني لتطور المؤشر :

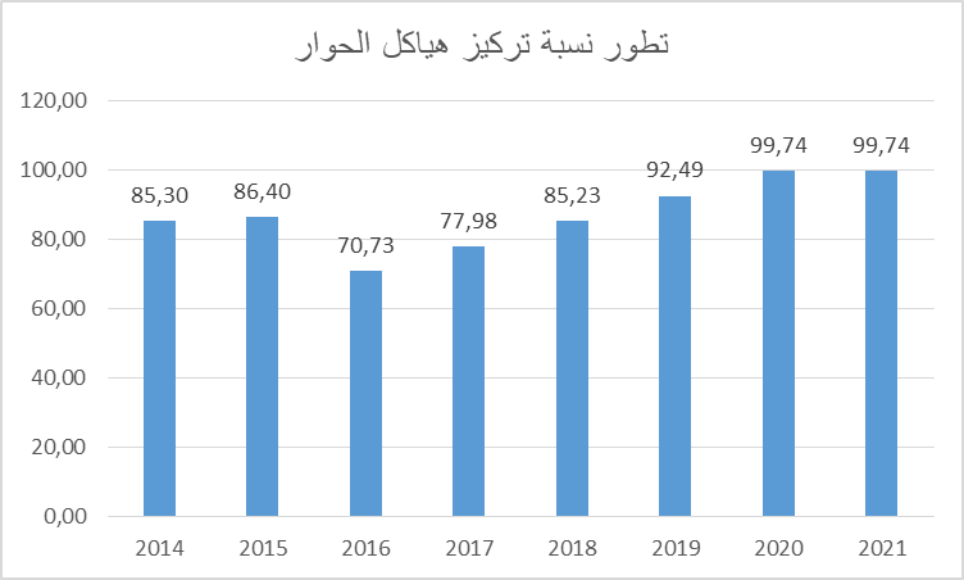

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

– تكثيف زيارات التفقد والمتابعة بالمؤسسات الاقتصادية علما وأن هذه الزيارات تهم قطاعي تفقد الشغل وطب الشغل والسلامة المهنية

– المراجعة الشاملة على مستوى ما تم تركيزه من لجان

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

✓ نقص فادح في عدد المتفقدين حيث أنه لم يقع تعويض من أحيلوا على التقاعد بالإضافة إلى حصول عدّة متفقدين على خطط وظيفية بإدارات أخرى و فتح مناظرة وحيدة لإنتداب متفقدي شغل منذ سنة 2012.

✓ نقص في عدد السيارات الإدارية وتقادم جزء منها مما انجر عنه تعطل العمل وفقدان نجاعة التدخل في بعض الأحيان.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1-2-1-1

تسمية المؤشر : نسبة الأجراء المشمولين بزيارات التفقد في مجال الصحة والسلامة المهنية

تاريخ تحيين المؤشر : أكتوبر 2018

الخصائص العامة للمؤشرI-

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : الشغل والعلاقات المهنية
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** : الصحة والسلامة المهنية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : مراقبة توفر ظروف الصحة والسلامة المهنية
4. **تعريف المؤشر**: تنقل أعوان تفقد طب الشغل إلى المؤسسات الخاضعة لمجلة الشغل لمراقبة مدى احترام المؤسسة للقوانين الجاري بها العمل.
5. **نوع المؤشر** : مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر** : مؤشر فاعلية
7. **التفريعات** : أقسام تفقد طب الشغل و السلامة المهنية .

التفاصيل الفنية للمؤشرII-

1. **طريقة احتساب المؤشر** : عدد العمال المشمولين بالزيارات/عدد العمال الجملي على المستوى الوطني
2. **وحدة المؤشر** : نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : بطاقة تفقد
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: تقارير شهرية / سنوية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : بطاقة تفقد
6. **تاريخ توفر المؤشر** : موفى كل شهر / كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر** : الحرص على تطبيق تشريع الشغل في مجال الصحة والسلامة المهنية
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة تفقد طب الشغل والسلامة المهنية .

قراءة في نتائج المؤشرIII-

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	التقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الأجراء المعنيين بزيارات التفقد	%			33.01	33	35	35	37
عدد العمال المشمولين بالزيارات	عامل			544170	561000	595000	595000	629.000
عدد العمال الجملي على المستوى الوطني	عامل			1700000	1700000	1700000	1700000	1700000

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

نتائج وتقديرات متوسطة نظرا للنقص في الإمكانية المادية والبشرية الموضوعة على ذمة جهاز التفقد الطبي للشغل.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

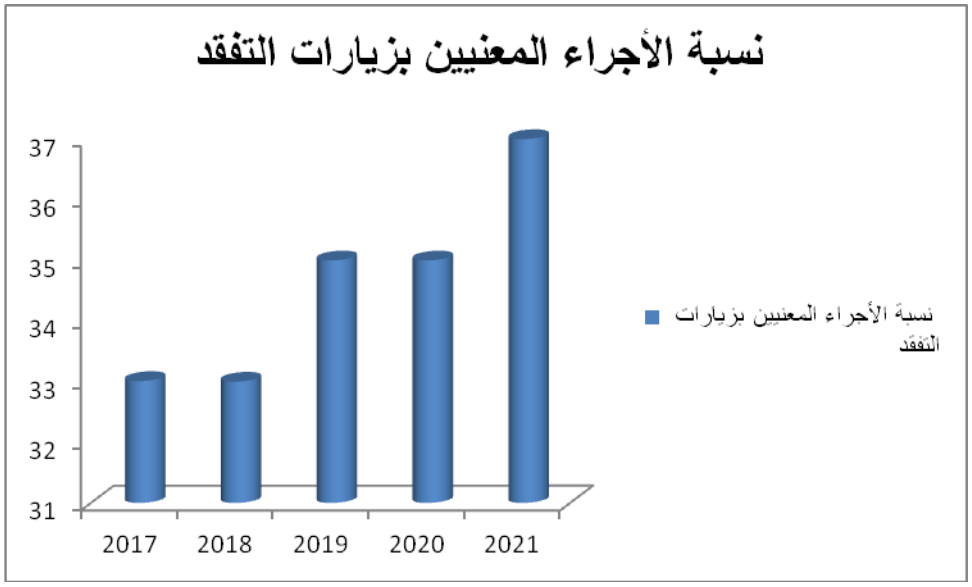

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكثيف زيارات التفقد للمؤسسات.
- تكثيف حملات التفقد القطاعية الوطنية.
- إعداد وتنفيذ برامج "جهوية" أو "قطاعية جهوية" للوقاية من الأخطار المهنية، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل جهة.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- نقص في أسطول وسائل النقل.
- وسائل النقل الحالية الكثير منها قديم ومعطب.
- نقص في التجهيزات الفنية.
- نقص في عدد السواق.
- نقص في عدد الأطباء المتفقدين للشغل وصعوبة في سد الشغورات ببعض الولايات، خاصة الداخلية منها.
- نقص في الإطار الفني (مهندسون وفنيون سامون في الصحة والسلامة المهنية).
- نقص في المواد المكتبية.
- كميات البنزين المخصصة لسيارات أقسام تفقديات طب الشغل والسلامة المهنية، غير كافية.
- عدم وجود وحدات محلية لتفقديات طب الشغل والسلامة المهنية بالمناطق الصناعية الكبرى.

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج الضمان الاجتماعي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2-1-1

تسمية المؤشر : نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الضمان الإجتماعي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : /**
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي
4. **تعريف المؤشر:** الأعباء/ المداخيل
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نشاط
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** الأعباء/ المداخيل
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** القوائم المالية للصناديق والميزانيات التقديرية
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** القوائم المالية للصناديق والميزانيات التقديرية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي/ الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية / الصندوق الوطني للتأمين على المرض
6. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** انظر الجدول الموالي
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

التوازنات المالية لصناديق الضمان الاجتماعي: نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

المستوى	وحدة المؤشر	الإنجازات				الأهداف			
		2015	2016	2017 [1]	2018 [2]	2019 [3]	2020	2021
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	118,72	118,7	117	125	110	105	100
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	143,26	143,8	134	145	130	115	100
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	112	99,3(**)	104,7(**)	118,6	115	110	105
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	112	101,3(**)	106,6(**)	119	116	111	106
الصندوق الوطني للتأمين على المرض								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	94,8	87,1	90	86,8	80	80	80
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%	104,7	94,2	94,2	93,9	90	90	90

[1] أرقام وقتية

[2] تقديرات

[3] تمثل الأرقام الواردة بعنوان سنة 2019 أهداف الصناديق الاجتماعية في ظل التشريع الحالي.

(**) باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنتي 2016 و2017 والبالغة على التوالي 300 م د و500 م د

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

شهدت منظومة الضمان الاجتماعي خلال العشرية الأخيرة صعوبات مالية أصبحت أكثر حدة خلال السنوات الأخيرة خاصة على مستوى أنظمة التقاعد وباتت تهدد بصفة جدية استمرارية إسداء منافع الضمان الاجتماعي لفائدة منظوريها في ظل ضغوطات حادة ومتصاعدة على مستوى السيولة.

وقد ساهمت جملة من العوامل الهيكلية في اختلال التوازن المالي لأنظمة التقاعد في القطاعين العمومي والخاص سواء منها المتصلة بالخصائص الفنية للأنظمة الحالية للتقاعد والتشريع المرتبط بعناصرها ومقوماتها الأساسية أو تلك المتصلة بعوامل خارجية موضوعية على غرار العوامل الديمغرافية والظرف الاقتصادي.

- **بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي**

تدهورت نسبة التوازن الجملية للصندوق (الأعباء/ المداخيل) من 110 % سنة 2014 الى 117 % (متوقع) سنة 2017 و 125% سنة 2018 حسب تقديرات ميزانية الصندوق.أما بالنسبة لفرع الجرايات، فقد تدهورت نسبة التوازن المالي بصفة ملحوظة لترتفع الى 134% (متوقع) سنة 2017 و 145% سنة 2018 حسب تقديرات الصندوق.

وتعزى النتائج السلبية المسجلة على مستوى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أساسا الى جملة من العوامل تتمثل بالخصوص في التأثير المزدوج للتحولات الديمغرافية والوضع الاقتصادي الصعب وحجم القطاع الموازي واستفحال ظاهرة التهرب الاجتماعي.

- **بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية**

شهدت نسبة التوازن الجملية للصندوق (الأعباء/ المداخيل) تحسنا طفيفا سنة 2017 حيث بلغت 104 ,7% (متوقع) مقابل نسبة توازن بـ 111 % سنة 2014 وذلك بفعل الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة لفائدة الصندوق سنة 2017 (500 م د). ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة من جديد سنة 2018 لتبلغ 118,6 % ما يعني ارتفاع هام لأعباء الصندوق مقارنة بالمداخيل. وقد شهد فرع الجرايات نفس المنحى خلال هذه الفترة.

- **بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض**

_واصل الصندوق تسجيل توازنا بين الأعباء والمداخيل حيث بلغت نسبة التوازن الجملية 90% سنة 2017 (متوقع) و 86,8% سنة 2018 (تقديرات). وسجل نظام التأمين على المرض بدوره توازنا بين الأعباء والمداخيل بلغ 94,2% سنة 2017 و 93,9% سنة 2018.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

تطور نسب التوازن الخاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

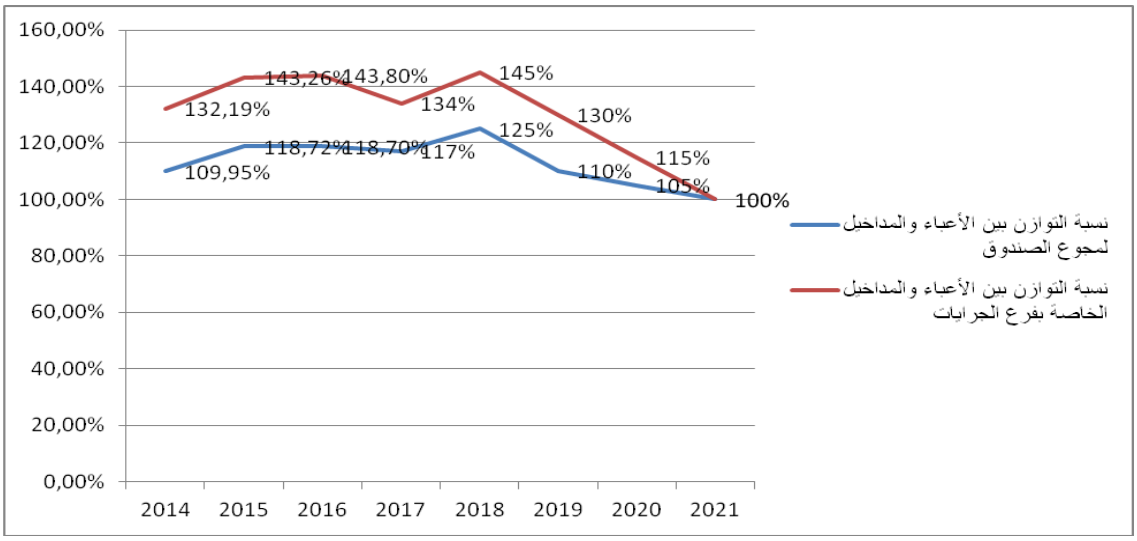

تطور نسب التوازن الخاصة بالصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

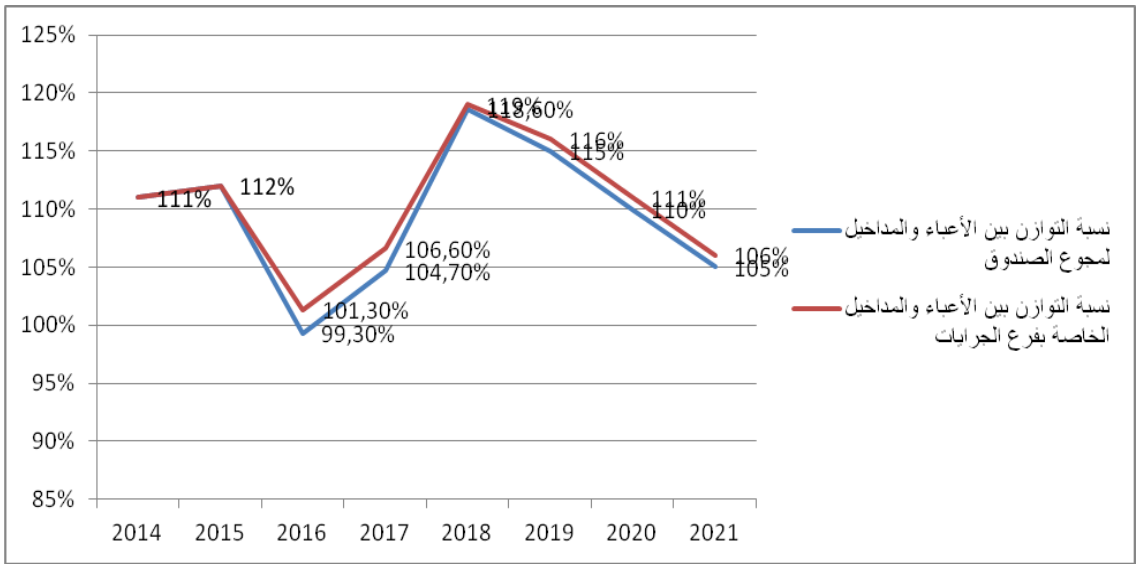

تطور نسب التوازن الخاصة بالصندوق الوطني للتأمين على المرض

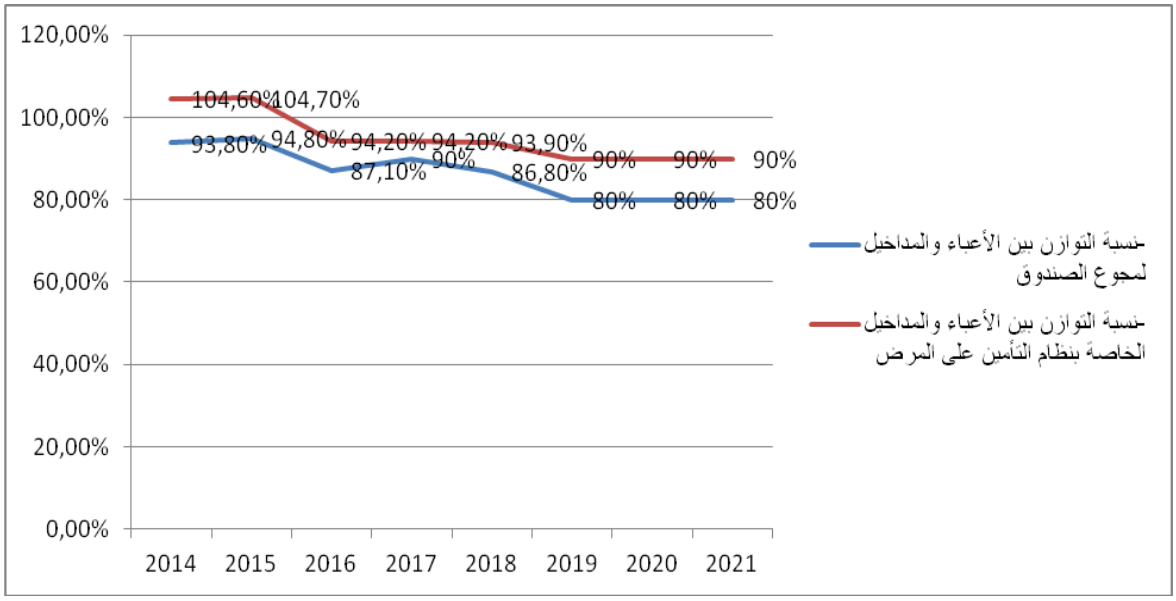

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- دخول اصلاح أنظمة التقاعد حيز التنفيذ
- تنويع مصادر التمويل من خلال اقتراح ارساء أداءات وضرائب مخصصة لتمويل الضمان الاجتماعي على غرار الأداءات الموظفة على التبغ والوقيد ومنتجات القهوة، الإرساليات والمكالمات الهاتفية للمشاركة في المسابقات التلفزية والرهان التبادلي، الكحول، معاليم استعمال الطرقات السيارة، المؤسسات الملوثة، عقود التأمين التكميلي، شركات ومخابر الأدوية، المداخيل العقارية، المرابيح الناتجة عن بيع العقارات plus-values de cessions de biens immobiliers، الإيرادات الناتجة عن التوظيفات المالية، أتعاب المحاماة، المنتوجات المضرة بالصحة....
- تحسين الاستخلاص
- تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي
- إقتراح إقرار عفو جبائي بعنوان خطايا التأخير المتراكمة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية.
- اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2019 تقضي بإحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي caisse d'amortissement de la dette de la sécurité sociale من مهامه تطهير ديون الصناديق الاجتماعية على مدى بعيد (20 أو 30 سنة) ويمول هذا الصندوق من خلال موارد الأداءات والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2-2-1

تسمية المؤشر : نسبة الإستخلاص

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : الضمان الإجتماعي
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين التوازنات المالية للصناديق
3. **تعريف المؤشر**: المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة
4. **نوع المؤشر** : مؤشر نشاط
5. **طبيعة المؤشر** : مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** : المبالغ المستخلصة/ التصاريح المودعة
2. **وحدة المؤشر** : نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : معطيات مالية ومحاسبية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: السجلات المحاسبية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
6. **تاريخ توفر المؤشر** : كل سنة
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: أنظر الجدول الموالي
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

تطور نسب استخلاص مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2015	2016	2017	2018 [1]	2019	2020	2021
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية							
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 91,20	% 91,3	% 92,6	% 94	% 95	96%	%97
• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 46,8	% 47,9	% 47,1	% 50	% 55	%60	%65
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%15,6	%17	%24	%25	%30	%35	%40

[1] تقديرات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المنتظر أن تبلغ نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي 94% سنة 2018 وهي نسبة تفوق الهدف المحدد لسنة 2018 (93%). في المقابل، بقيت نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية لنظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي والتي من المنتظر أن تبلغ 50% في موفى سنة 2018 دون الهدف المرسوم (60%). أما بخصوص نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة فمن المتوقع أن تبلغ 25% سنة 2018 وهي نسبة تفوق الهدف الذي تم رسمه (18 %) ويعود ذلك بالأساس الى تركيز الصندوق على استخلاص الديون المتعلقة بالسنوات الفارطة.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

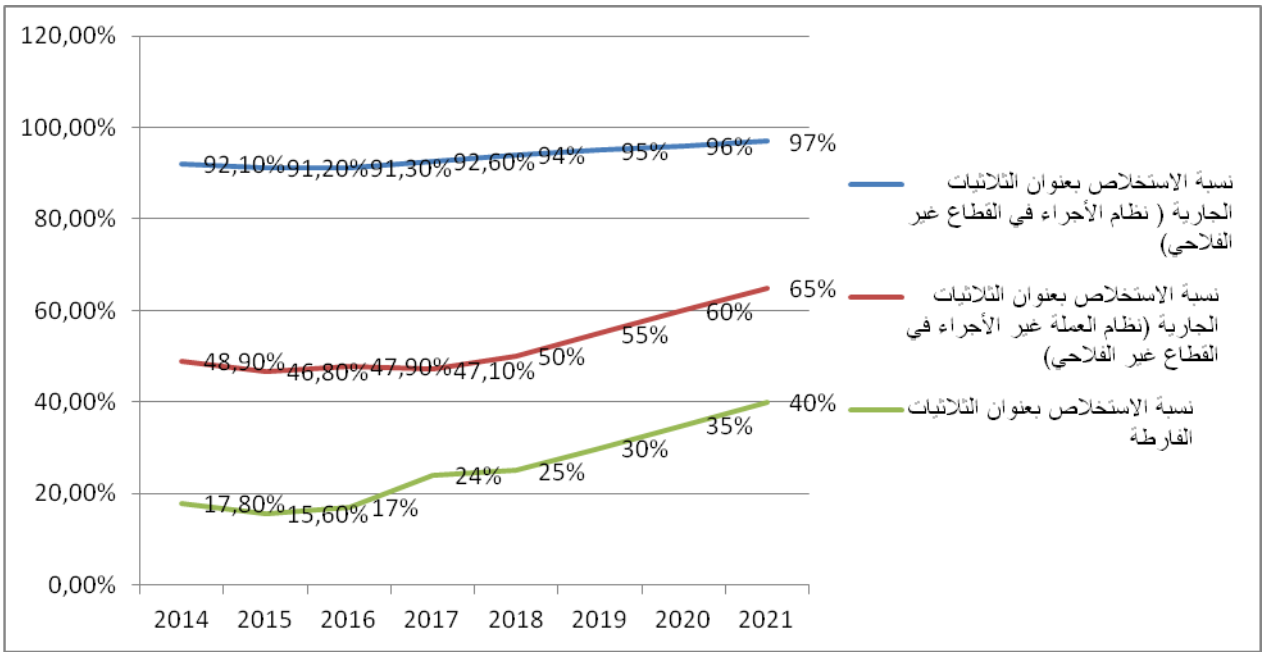

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكثيف الدور الرقابي وإعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية
- تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي
- دعم و تطوير الإدارة الاتصالية
- اقتراح إجراءات لإحكام التنسيق والتعاون بين إدارة الجباية ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تمكن من تبادل المعطيات ومن حق النفاذ للمعلومة بين هذه المصالح ويسهل لكليهما الإطلاع على جميع المعطيات المتوفرة عن المطالبين سواء بالأداء أو بمساهمات الضمان الاجتماعي.
- اقتراح ربط المشاركة في الصفقات واللزمات والبتات العمومية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية والمنظمات الخاضعة لرقابة الدولة أو طلبات العروض المتعلقة بإسناد عقود شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بضرورة إيداع كل التصاريح بالأجور التي حـــل أجلها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخلاص كامل المساهمات المضمنة بها.
- اقتراح ربط إسناد شهادات الفحص الفني من طرف وكالة الفحص الفني للعربات بضرورة إدلاء أصحاب رخص النقل البري على غرار سيارات التاكسي والأجرة والنقل الجماعي وشركات النقل البري بما يفيد تسوية الوضعية تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2-3-1

تسمية المؤشر : نسبة التغطية الإجتماعية

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** الضمان الإجتماعي
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تحسين التغطية الإجتماعية
3. **تعريف المؤشر:** عدد العمال المصرح بهم (دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم)
4. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
5. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد العمال المصرح بهم(دون اعتبار عملة المؤسسات المعنيين بالتوظيفات الحتمية)/ عدد السكان المشتغلين (بما في ذلك العاملين بالقطاع غير المنظم)
2. **وحدة المؤشر :** نسبة مائوية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** عدد العمال المصرح بهم وعدد السكان المشتغلين
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** سجلات الانخراط لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والمعطيات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء
5. **تاريخ توفر المؤشر :** كل سنة
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** أنظر الجدول الموالي
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تطور نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية

المحتوى	الانجازات				الأهداف		
	2015	2016	2017 [1]	2018 [2]	2019	2020	2021
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	% 78,1	% 79,05	% 80,4	% 81,9	% 83	% 84,3	%85.8
- نظام الأجراء الفلاحيون	% 10,7	% 10,76	% 11,6	% 12,6	% 14	% 15,4	%16.8
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	2,91%	% 98,3	% 98,4	% 98,5	% 98,5	%99	%99
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	% 80,8	% 82,04	% 83,1	% 84,2	% 89	%92	%95
- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	% 87,2	% 81,06	% 82,6	% 84,1	% 86	%88	%90
المجموع	**% 78,5**	**% 79,41**	**% 80,6**	**% 81,9**	**% 84**	**%86**	**%88**

[1] أرقام وقتية

[2] تقديرات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

ارتفعت نسبة التغطية الاجتماعية الفعلية في القطاع الخاص من 77,6 % سنة 2014 الى 80,6% (متوقع) سنة 2017 ومن المنتظر أن ترتفع هذه النسبة الى 81,9 % في موفى سنة 2018 وذلك نتيجة اعتماد خطة اتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي تقوم على جملة من العناصر من ذلك تنظيم أيام تحسيسية ميدانية وإحداث فرق متنقلة لتقريب الخدمات والتحسيس والتسجيل على عين المكان.

وتبقى نسبة التغطية الاجتماعية لنظام الأجراء في القطاع الفلاحي ضعيفة (في حدود 11,6% سنة 2017 و12,6% سنة 2018 نظرا لقلة الإقبال على هذا النظام لضعف المقدرة التمويلية للفئات الخاضعة له والبعد الجغرافي لهياكل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخاصة ضعف ثقافة الضمان الاجتماعي لدى هذه الفئات.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

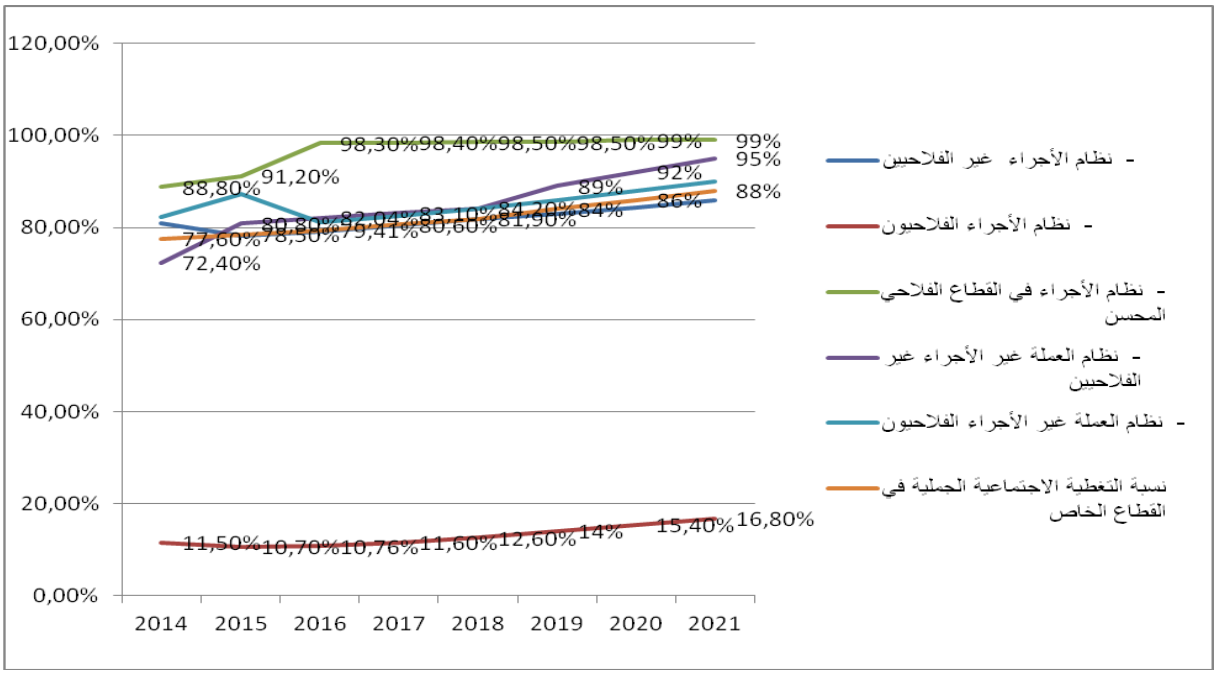

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم سلك المراقبة
- اعتماد وتدعيم الخطة الاتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي
- مزيد تحسين أساليب التصرف من ذلك تحسين الاستقبال واعتماد التكوين الهادف
- مقاومة التهرب الاجتماعي
- إدماج للمرأة الريفيّة في منظومة التغطية الاجتماعية والصحيّة
- دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل
- اقتراح اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من ذلك معاقبة كل شخص متخلف عن واجب الانخراط بالضمان الاجتماعي بخطية تتراوح بين 1000 دينار و50 ألف دينار على غرار ما تضمنه الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2016.
- اقتراح الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من 3 سنوات إلى 5 سنوات وذلك عبر تنقيح الفصل 110 الفقرة الأولى من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 2-4-1

تسمية المؤشر : آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال

تاريخ تحيين المؤشر : كل سنة

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : الضمان الإجتماعي
2. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين
3. **تعريف المؤشر**: آجال إسداء الخدمات ونسبة الملفات المنجزة في الآجال
4. **نوع المؤشر** : مؤشر نتائج
5. **طبيعة المؤشر** : مؤشر جودة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** : آجال
2. **وحدة المؤشر** : عدد الأيام أو نسبة الملفات المنجزة في الآجال
3. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: الصناديق الإجتماعية
4. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : الصناديق الاجتماعية
5. **تاريخ توفر المؤشر** : كل سنة
6. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: أنظر الجدول الموالي
7. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة العامة للضمان الإجتماعي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

المحتوى	الإنجازات				أهداف		
	2015	2016	2017	2018 (*)	2019	2020	2021
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي							
آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	58	58	41	42	39	36	33
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)							
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)	84%	6,85%	85%	89,6%	90%	91,5%	93%
تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	% 98	2,8% 9	% 98,2	% 98,6	% 99	99%	99%
تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3)	1% 9	% 97,4	% 96,5	96,7%	97,5%	98%	98%
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)	1% 9	% 85,1	78%	81%	82%	84%	86%
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)							
آجال استرجاع المصاريف (3)	31,16	21,82	21,6	21	20	17,5	15
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية							
• خلاص أتعاب الأطباء	27,24	بين 38,5 و 54,3	93,4	115	93	70	58
• خلاص الصيادلة	14,28	بين 30 و 41	92,1	112	92	65	52
• خلاص المصحات الخاصة	25,72	54,3	بين 92,6 و 101,1	بين 110 و 113	بين 92 و 100	بين 68 و77	بين 58 و74
• خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	30,42	38,65	93,2	116	93	76	58
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة							
• التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	12,41	11,1	11	11	10	8	7
• زرع الكلى	27,05	32,3	27	23	21	19	17
• زرع النخاع الشوكي	19	18,3	17	24	15	13	11
• التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب	13,95	14,8	13	14	7	6	5

والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب							
• تفتيت حصى الكلى	10,83	8,8	10	8	7	6	5
• السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	15,35	12,8	12,8	11,3	7	6	5
• التكفل بمصاريف الآلات الطبية	28,47	18,09	من 5 الى 60	من 5 الى 51	من 5 الى 51	من 5 إلى 45	من 5 إلى 40
• تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	13,13	9,8	10	12	10	8	7
• التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	8,61	9,0	16	9	10	8	7

(*) تقديرات

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(2) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(2-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- **<u>بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي</u>:**

تقلصت آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة من 66 يوم سنة 2014 الى 41 يوم سنة 2017 (42 يوم سنة 2018)

- **<u>بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية</u>:**

يتم إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد في الآجال المحددة في 89,6% من الحالات سنة 2018.

أما بالنسبة لتصفية ملفات جرايات التقاعد وتصفية ملفات جرايات الترمل وتصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام، فإنها تتم في الآجال المحددة سنة 2018 بنسبة 98,6% بالنسبة لجرايات التقاعد و81% بالنسبة للجرايات الوقتية للأيتام و 96,7% بالنسبة لجرايات الترمل.

- **<u>بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين على المرض</u>:**

بلغت آجال استرجاع المصاريف 21 يوما سنة 2018 مقابل 31 يوما سنة 2015.

أما بخصوص آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا سنة 2018 وذلك نتيجة الضغوطات التي يشهدها الصندوق الوطني للتأمين على المرض على مستوى السيولة المالية المتوفرة لديه نتيجة تواصل تأخر صندوقي الضمان الاجتماعي في تحويل منابه من الاشتراكات الراجعة إليه في الآجال المحددة.

وبخصوص آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة سنة 2018، فقد بقيت عموما في حدود النتائج التي تم تسجيلها سنة 2017.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

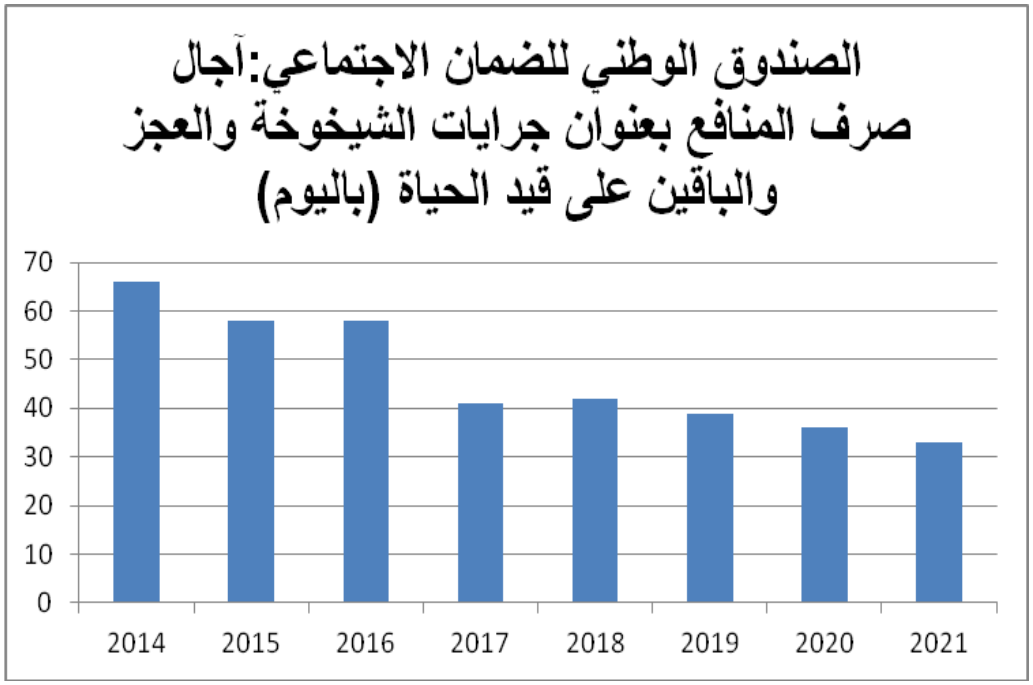

الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال

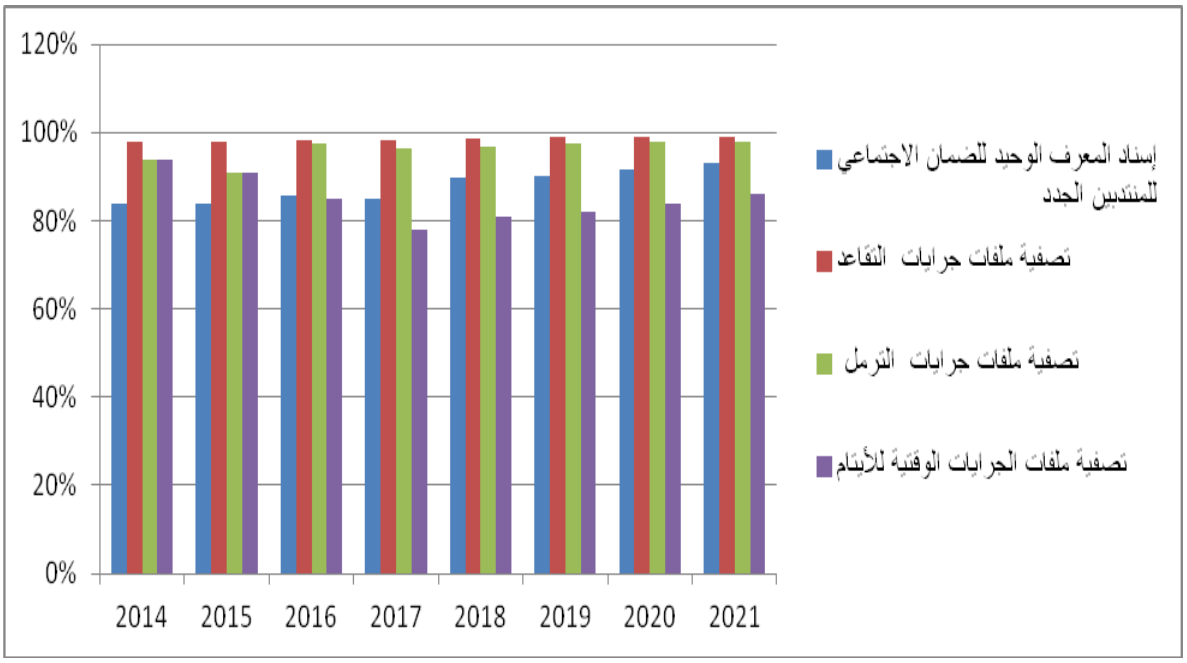

الصندوق الوطني للتأمين على المرض: آجال إسداء الخدمات

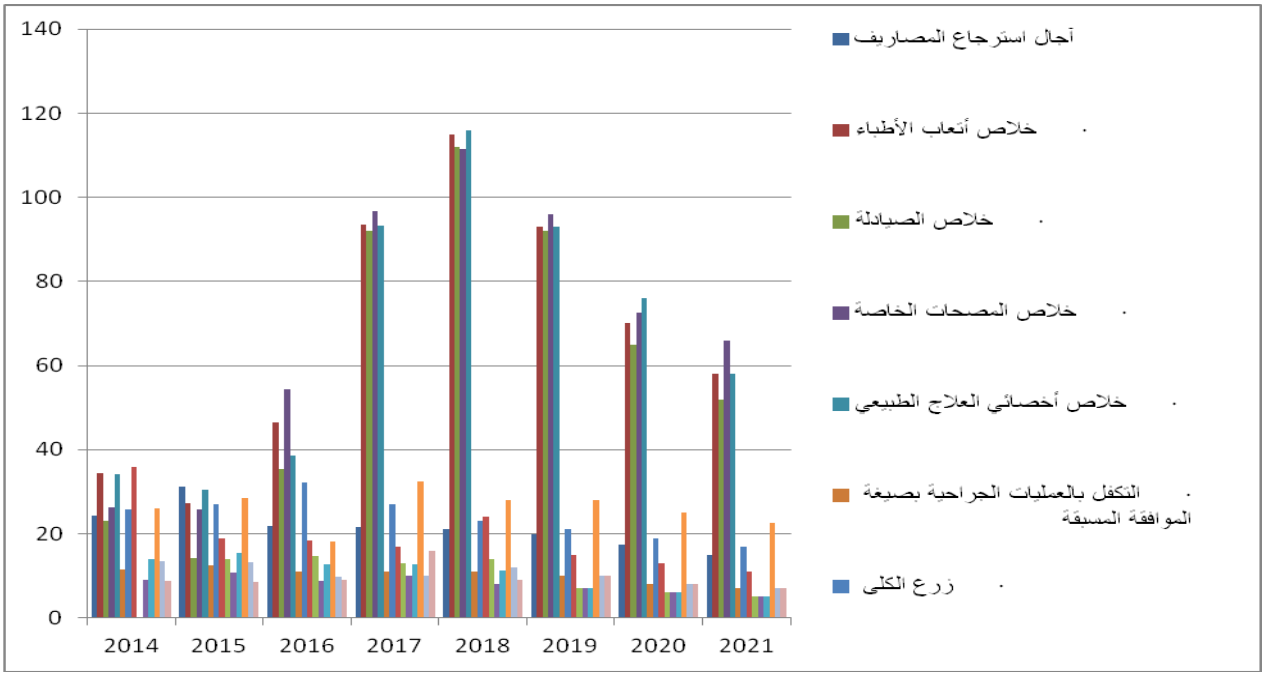

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

-تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية

-مواصلة احداث دور الضمان الاجتماعي

-ارساء نظام للتبادل الآلي للمعطيات مع مسديي الخدمات الصحية

بطاقات مؤشرات قيس الأداء

لبرنامج النهوض الإجتماعي

بطـاقة مـؤشر قـيس أداء

رمز المؤشر: 1.1.3.1

تسمية المؤشر: نسبة إنجاز المسح الشامل للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل

تاريخ تحين المؤشر: أكتوبر 2018

I. الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: برنامج النهوض الإجتماعي

2. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: التضامن والتنمية الاجتماعية

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: : ضمان توجيه المساعدات لمستحقيها من العائلات المعوزة

4. تعريف المؤشر: نسبة تقدّم انجاز المسح الشامل للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل

5. نوع المؤشر: مؤشر نشاط

6. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

7. التفريعات (حسب الجهات، حسب الإدارات الجهوية...): حسب الإدارات الجهوية وأقسام النهوض الإجتماعي والوحدات المحلية.

II.التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

2. وحدة المؤشر: النسبة

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: عدد المنتفعين بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة وببطاقات العلاج المجاني،عدد المنتفعين ببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة، عدد البحوث الميدانية المنجزة

4. طريقة تجميع المعطيات لاحتساب المؤشر: يتمّ تجميع عدد البحوث الميدانية المنجزة بكلّ معتمدية ثمّ بكلّ ولاية ثمّ على المستوى الوطني.

5. مصادر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بنك معطيات العائلات المعوزة ومحدودة الدخل وقاعدة بيانات المنتفعين بالبرنامج (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي)، السجلات الجهوية والمحلية للمنتفعين ببطاقات العلاج.

6. تاريخ توفر المؤشر: (شهري، ثلاثي، سداسي، سنوي)

7. القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur): 100% .

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للنهوض الاجتماعي.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:

مؤشر قيس الأداء	الوحدة المؤشر	الانجازات			ق.م	التقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر عدد 1: نسبة إنجاز المسح الشامل للعائلات المعوزة ومحدودة الدخل	%	-	-	11	88	100		

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- **<u>سنة 2015</u>**: تمّ التركيز خلالها لاستكمال الإعداد اللوجستي والفني لإطلاق التطبيقة المعلوماتية على موقع الواب. وقد دخلت هذه التطبيقة المتعلّقة بالجزء الخاص بالتسجيل حيّز الاستغلال الفعلي بكافّة الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي في موفى سنة 2015 وتمّت دعوة الفئة المعنية لتقديم ملفات التسجيل عن طريق وسائل الاتّصال المبا شر والسمعي والبصري.
- **<u>سنة 2016</u>**: تمّ خلالها إنجاز ما يلي:

- انتداب مكتب إعلامية لإعداد نظام البحث الميداني ضمن التطبيقة على اللوحات اللمسية بالإضافة إلى وظائف أساسية أخرى للتصرّف في الأخصائيين الاجتماعيين والبحوث الاجتماعية..وفي موفى سنة 2016، تمّ تدريب رؤساء الوحدات المحلية والأخصائيين الاجتماعيين على استعمالها .

- التركيز من قبل الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي على تسجيل ملفات المعنيين (جميع المنتفعين والمترشحين الجدد للانتفاع بالمنح المالية وبطاقات العلاج المجاني والعلاج بالتعريفة المنخفضة) بالتطبيقة المعلوماتية. وأفضت مختلف الجهود المبذولة إلى تسجيل حوالي 288000 ملف. وهي مرحلة هامّة وأساسية قبل الشروع في إنجاز البحوث في مرحلتها الميدانية.

- **<u>سنة 2017</u>**: شهدت بداية السنة مقاطعة لعملية التسجيل بأغلب الولايات من قبل الأخصائيين الاجتماعيين وقد عملت الوزارة على حل هذا الإشكال وتوصلت إلى إتفاق مع الطرف النقابي مطلع 2018.

- ارتأت وحدة التصرّف اعتماد تمشي تدريجي للإنطلاق في إنجاز البحوث الإجتماعية الميدانية حسب استعداد الولاية للشروع في العمل الميداني .وشملت الدفعة الأولى 6 ولايات نموذجية بداية من 15 أفريل 2017 وتمّ تعميم العملية على كافة الولايات يوم 15 جوان 2017. للغرض تمّ دعم الوحدات المحلية بالحواسيب المحمولة واللوحات اللمسية ورافقت عملية الانطلاق دورة تكوينية ثالثة بكافة الوحدات المحلية تواصلت من شهر أفريل 2017 إلى شهر أوت 2018.

وقد بلغ عدد البحوث المنجزة إلى موفى ديسمبر 2017 ، 84825 بحث أي بنسبة تناهز 10 %

- وبالتوازي مع قيام الأخصائيين الاجتماعيين بالبحوث الميدانية، تواصلت سنة 2017 عملية تسجيل ملفات المعنيين بأغلب الولايات وبلغ عددها في موفى السنة 395180 عائلة أي بنسبة 43 %من العدد الجملي للفئة المستهدفة.

- **سنة 2018**:

نظرا لضعف النتائج المسجّلة سنة 2017 في مجال البحوث الميدانية ومواصلة المقاطعة المذكورة بعدد هام من المعتمديات في بداية سنة 2018، قامت وحدة التصرّف بالتنسيق مع لجنة قيادة مشروع دعم الإصلاحات في مجال الحماية الاجتماعية والبنك الدولي بتعديل الأهداف والمؤشرات المبرمجة لسنة 2018، وتمّ تحديد هدف جديد يتمثل في إنجاز 300.000 بحث اجتماعي عوضا عن 400.000 بحث. وتمّ للغرض دعم الوحدات المحلية بسيارات على وجه الكراء لمدّة 8 أشهر مما ساهم في مضاعفة طاقة إنجاز البحوث الميدانية ب4 مرّات، كما بيّن تقييم نتائج كراء السيارات للأربع أشهر الأولى أنّ المقاطعة المذكورة التي تواصلت في بعض الولايات خلال فترة كراء السيارات أثّرت على النتائج المنتظرة منها حيث لم يتمّ استغلالها بصفة كلية أو جزئية ب 10 ولايات.

و إلى غاية 19 سبتمبر 2018، تمّ بلوغ النتائج التالية:

- إنجاز 215924 بحث أي بنسبة تناهز 72 % من المؤشر الكمي المبرمج لسنة 2018 و 24 %من الهدف النهائي.
- تسجيل 489277 ملف وبذلك قارب تحقيق الهدف الكمي المبرمج لسنة 2018 وهو 500000 ملف.

ملاحظة: رغم أهمية النتائج المذكورة، يسجّل تفاوت بين الولايات ل تحقيق المؤشر إذ تراوحت نسب إنجاز البحوث بين 15% بولايتي سيدي بوزيد وقفصة و 75 % بولاية نابل من الهدف النهائي لكل ولاية.

ومن بين أهم التدابير الأخرى المتخذة لتدارك الصعوبات:

- إدراج موضوع استحثاث نسق إنجاز بنك المعطيات بكل الاجتماعات الدورية الخاصّة بالمديرين الجهويين ش إج مع توجيه عديد المراسلات من قبل السيد رئيس الحكومة أو الوزير لجميع الأطراف المتدخلة (ولاة ، وزارة الاستثمار والتعاون الدولى، المديرين الج,,,)
- ربط عملية اسناد المساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية 2018-2019 بشرط التسجيل ببنك المعطيات وقد أفضى هذا الإجراء إلى تسجيل 10.000 ملف إضافي,

3. **رسم بياني لتطور المؤشر :**

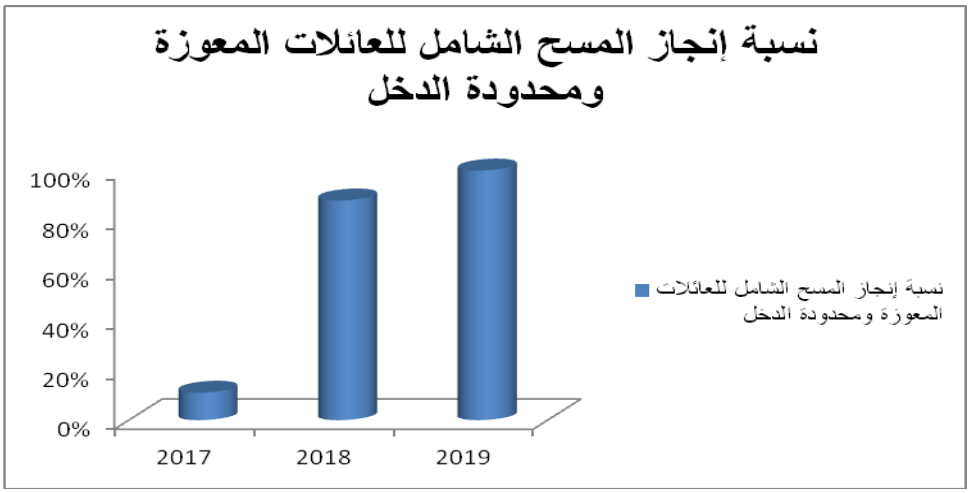

رسم بياني يتعلق بنسق إجراء البحوث

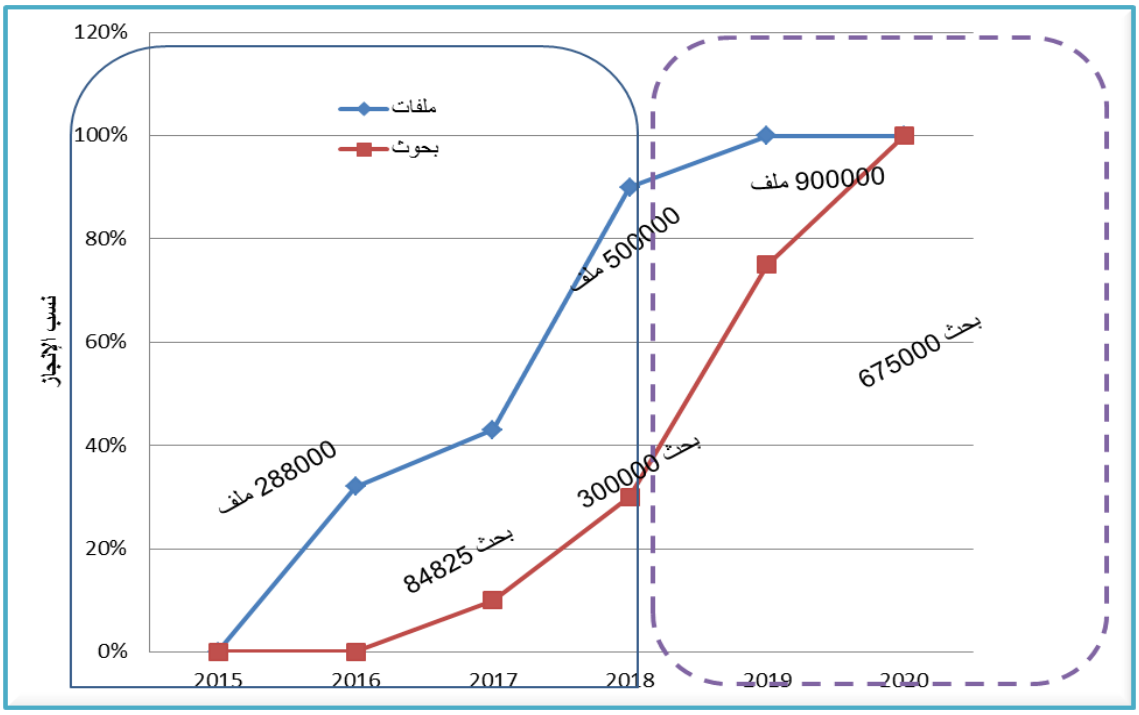

4. **أهم الانشطة المبرمجة لتحقيق المؤشر :**

– إنجاز على الأقل 400 ألف بحث اجتماعي إضافي بكافّة الولايات سنة 2019 أي ما يعادل 44% من البحوث ليرتفع بذلك العدد الجملي للبحوث المنجزة في موفى سنة 2019 إلى 700.000 بحث.

– تخزين حوالي 400 ألف ملف إضافي سنة 2019 بما يمكّن من استكمال تسجيل كافة العائلات المعنية ببنك المعطيات (900.000)

– المتابعة المستمرة من قبل المسؤولين المركزيين والجهويين والمحليين لتطور نسق إنجاز البحوث المؤشر وحلّ الإشكاليات وتذليل الصعوبات المعترضة،

– المرافقة المهنية للأخصائيين الاجتماعيين من خلال تنظيم لقاءات جهوية ودورات تكوينية،

– مواصلة تنفيذ الخطّة الاتصالية وسيتم الانطلاق بداية من شهر نوفمبر في عرض الومضات الإعلامية لتحسيس وحثّ العائلات المعنية المتخلفة عن التسجيل لتقديم ملفاتها وتيسير عمل الأخصائيين الاجتماعيين خلال الزيارات الميدانية،

– ستشهد سنة 2019، انتهاء صلوحية 500,000 بطاقة علاج مجاني و علاج بالتعريفة المنخفضة، وتعتزم الوزارة التمديد في صلوحيتها لتمكين كل الأطراف بالإدرات الجهوية من التركيز على إنجاز المشروع , ومن المنتظر إصدار أمري التنقيح في آخر السنة لضمان اتصال المعنيين بمصالح الوزارة ودعوتهم للتسجيل ببنك المعطيات.

– تجربة نموذج التنقيط المتعدّد الأبعاد على عيّنة موسّعة من الأسر التي تمّ إنجاز البحوث الاجتماعية لفائدتها لاختبار قدرته على التمييز بين الفقراء وغير الفقراء وإجراء التعديلات الضرورية عليه وتطبيقه على جميع الأسر المدرجة ببنك المعطيات.

– إصدار القانون المتعلق بإحداث برنامج الأمان الإجتماعي ونصوصه التطبيقية.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- نقص في الموارد البشرية ووسائل العمل بعدد هام من الوحدات المحلية وخاصّة بالمناطق الداخلية التي يصعب التنقل بها مقارنة بالحجم الهام للعمل بها وبالحاجيات الضرورية المطلوبة وذلك نتيجة الضغط الذي شهدته ميزانية الدولة خلال السنوات الأخيرة ومحدودية الاعتماد المخصّص بمشروع دعم الإصلاحات.

- عزوف الفئات المعنية عن تقديم ملفّات التسجيل وخاصّة من بين المنتفعين ببطاقات العلاج بالتعريفة المنخفضة. وإلى حدّ شهر سبتمبر 2018، لم يتقدّم 70 ألف منتفع بمنحة البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة بملف للتسجيل ببنك المعطيات.

- تعقّد وطول الإجراءات الإدارية المتعلّقة بإبرام الصفقات في مجال إنتداب الخبراء ومزودي الخدمات الإعلامية وإقتناء التجهيزات والمعدات اللوجيستية،

المطلبية النقابية لسلك الأخصائيين الاجتماعيين والتي أثرت سلبا على تقدّم الإنجاز وقد عملت الوزارة على حل هذا الإشكال وتوصلت إلى إتفاق مع الطرف النقابي مطلع 2018.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 1.1.2.3

تسمية المؤشر : عدد المشاريع المسندة لفائدة الاشخاص ذوي الإعاقة

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2018

I .الخصائص العامة للمؤشر:

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض الاجتماعي

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر: النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة

3.الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: التأهيل والإدماج لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة

4.تعريف المؤشر: تمكين الأشخاص المعوقين القادرين على العمل من موارد رزق لضمان إستقلاليتهم الإقتصادية مع الحرص على توجيههم نحو قطاع المهن والحرف.

5.نوع المؤشر: نتائج

6.طبيعة المؤشر: نجاعة

7.التفريعات: الإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد المشاريع المسندة للمعوقين في إطار البرنامج الوطني لبعث موارد الرزق

2.وحدة المؤشر: مشروع.

3.المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تقارير المتابعة الواردة من الإدارات الجهوية.

4.**طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** التقارير السنوية.

5.مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية.

6.تاريخ توفر المؤشر: مارس 2018

7.القيمة المستهدفة للمؤشر: الإستقلالية وتحسين مستوى العيش للأشخاص المعوقين.

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة التضامن والتنمية الإجتماعية

III.قراءة في نتائج المؤشر:

1.سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			ق.م	التقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر 1: عدد المشاريع المسندة لفائدة الاشخاص ذوي الإعاقة	مشروع	759	770	718	840	860	880	**900**

2. **تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:**

تمّ تسجيل انخفاض في عدد المشاريع المسندة بعنوان سنة 2017 نظرا لارتفاع تكـــلفة المشروع الواحد وارتفاع الاسعار، علاوة على محدودية الاعتمادات مقارنة مع الطلبات.

3. **رسم بياني لتطور المؤشر:**

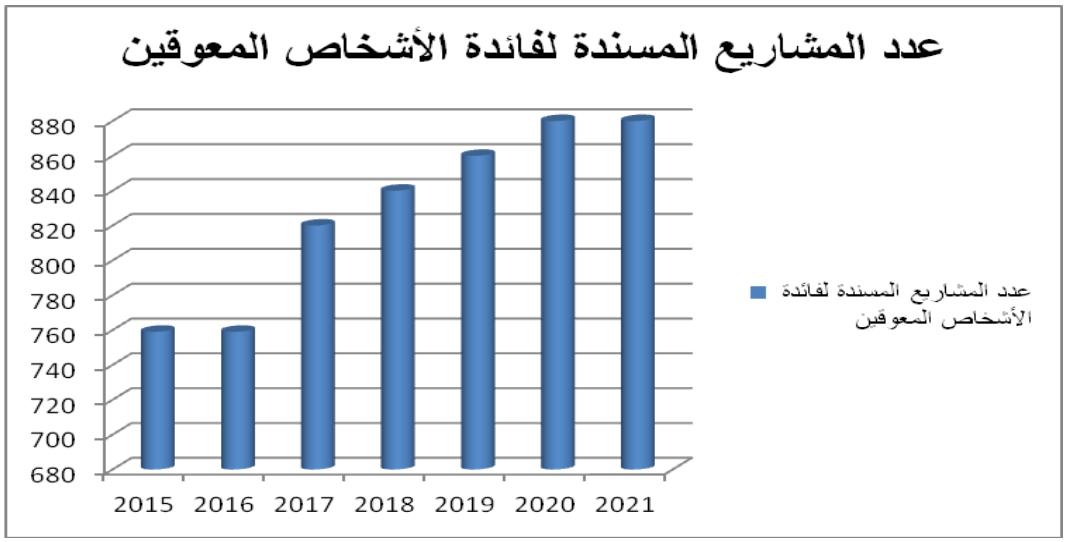

4. **أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:**

- برمجة دورات تكوينية للإطارات الجهوية في مجـال دراسة جدوى المشاريع لضمـان نجاحها واستمراريتها (خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2018).
- ابرام اتفاقيات مع المصالح الجهوية المختصة (التكوين المهني والتشغيل، الفلاحة.) لتكوين المترشحين لبعث المشاريع.
- تم انجاز زيارات متابعة ومرافقة من قبل الإدارة العامة للنهوض الإجتماعي إلى أقسام النهوض الإجتماعي وعقد جلسات عمل مع المكلفين بهذا البرنامج.
- صياغة ومراجعة النصوص القانونية والترتيبية:

- ✓ تنقيح الأمر عدد 3086 لسنة 205 المؤرخ في 29 نوفمبر 2005المتعلق بإحداث اللجان الجهوية للأشخاص المعوقين وتحديد مقاييس الإعاقة وشروط إسناد بطاقة إعاقة، المنقح بالأمر عدد 1859 لسنة 2006 المؤرخ في 3 جويلية 2006.
- ✓ سن قرار يتعلّق بإجراءات تنفيذ برنامج موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة
- ✓ مراجعة المنشور المتعلّق بإجراءات تنفيذ برنامج موارد رزق لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- عدم تلقي الاطارات بالجهات التكوين المناسب في مجال التصرف في الميزانية حسب الاهداف بما ييسر عملية التقيد بالأنشطة المبرمجة، وعملية تجميع المعطيات وتحليلها على مستوى المركزي
- عدم برمجة دورات تكوينية في كيفية تسيير المشاريع لفائدة المستفيدين نظرا لعدم توفر اعتمادات للتكوين بعنوان سنة 2017.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر:.1.1.3.3

تسمية المؤشر: نسبة إدماج محضوني مراكز الدفاع و الإدماج الاجتماعي

تاريخ تحيين المؤشر: أكتوبر 2018

I-الخصائص العامة للمؤشر:

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** النهوض الإجتماعي.
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** الدفاع الإجتماعي
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** الادماج الاجتماعي والاقتصادي للفئات الهشة.
4. **تعريف المؤشر:** يهدف هذا المؤشر إلى متابعة حسن الإحاطة بالأطفال المهددين محل تعهد من طرف مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي سواء داخل الفضاءات التربوية أو ضمن مقاربة العمل الإجتماعي بالشارع.
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج.
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر جودة.
7. **التفريعات** : مركزي وجهوي.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر:

1. **طريقة إحتساب المؤشر** : احصائيات نشاط المؤسسات المعنية.
2. **وحدة المؤشر:** طفل .
3. **المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات من كافة المراكز والمتعلقة بـ:
   - عدد الأطفال الذين يتم تسجيلهم بالدورة التربوية.
   - عدد الأطفال الذين يتم إكتشافهم ضمن مقاربة العمل الإجتماعي بالشارع.
   - عدد الأطفال الذين تم إدماجهم.
4. **طريقة تجميع المعطيات:** التقارير السنوية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية إحتساب المؤشر:** مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي.
6. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر** : تطوير نسبة الإدماج للفئات المتعهد بها.
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج** : إدارة الدفاع الإجتماعي.

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر 1 : نسبة إدماج محضوني مراكز الدفاع والادماج الاجتماعي	%	35	35	39	43	45	48	51

2. تحليل النتائج وتقديرات والإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- توسيع مراكز الدفاع والإدماج الإجتماعي بما يمكن من مزيد التعهد بالفئات المستهدفة و تشمل شبكة مراكز الدفاع و الادماج الاجتماعي حاليا 23 مركزا وذلك بإحداث مركز الدفاع والادماج الاجتماعي بقبلي بمقتضى الأمر الحكومي عدد 952 لسنة 2016 مؤرخ في 22 جويلية 2016 و مركز الدفاع والادماج الاجتماعي بتطاوين بمقتضى الأمر الحكومي عدد 580 لسنة 2017 مؤرخ في 28 أفريل 2017،
- إرتفاع عدد الحالات الموجهة من قبل أطراف الشراكة
- دعم استقطاب الأطفال المنقطعين عن التعليم والمهددين بالاقصاء الاجتماعي

كما أن نسق تنفيذ المشروع لم يكن بالكيفية المأمولة ويعود ذلك بالأساس إلى عدم توفير حافلات لتمكين المراكز من استقطاب الأطفال والشبان المهددين بالمناطق النائية والنقص في الموارد البشرية.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

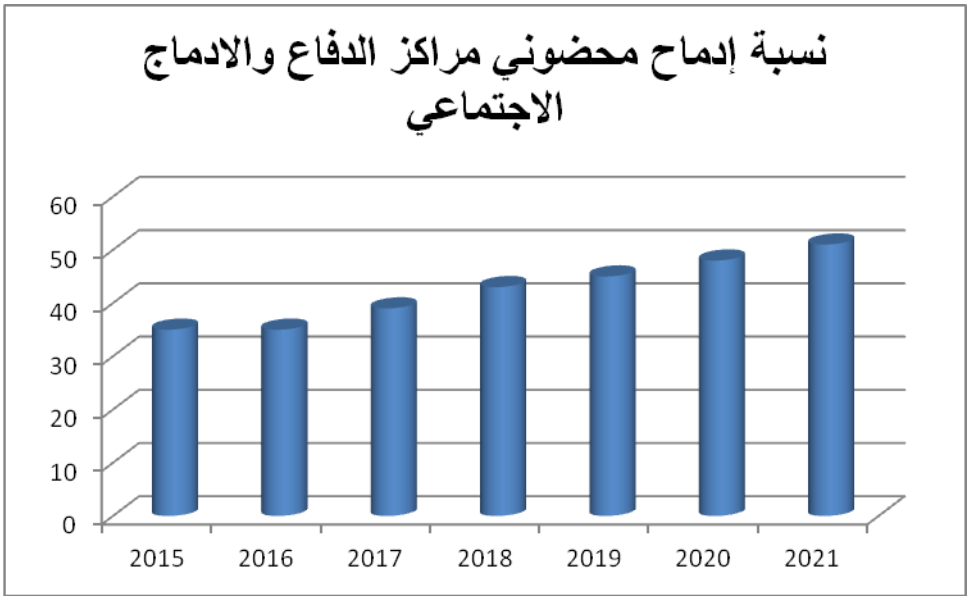

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- ✓ تحفيز الأطفال للالتحاق بالدورات التربوية والتكوينية،
- ✓ – تطوير التنسيق مع أطراف الشراكة،
- ✓ تهيئة وتوسيع المراكز المبرمجة،
- ✓ توفير الاطارات المختصة المبرمجة.

5. تحديد أهمّ النقائص المتعلّقة بالمؤشر:

- ✓ نقص في الاطارات المختصة ،
- ✓ صعوبة في العمل الشبكي مع القطاعات الأخرى (هياكل حكومية وجمعيات) مما يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة في الآجال المحدد وبالكيفية المطلوبة
- ✓ غياب الخطط الاتصالية للتعريف بنشاط المؤسسة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر: 1.1.4.3

تسمية المؤشر: النسبة العامة للأمية

تاريخ تحين المؤشر: أكتوبر 2018

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر:** برنامج النهوض الإجتماعي
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر:** محو الأمية
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
4. **تعريف المؤشر:** المساهمة في التقليص من النسبة العامة للأمية
5. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
7. **التفريعات :** جهوي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** نسبة الدارسين المتحررين من الأمية بمختلف مراكز التربية الإجتماعية (مراكز تعليم الكبار) المنتشرة على كامل تراب الجمهورية.
2. **وحدة المؤشر:** دارس متحرر من الأمية
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** عدد الدارسين الناجحين في امتحان شهادة التربية الإجتماعية بكل مركز تربية إجتماعية بكل معتمدية وبكل ولاية / النسبة العامة للأمية
4. **طريقة تجميع المعطيات لاحتساب المؤشر:** بالإعتماد على جداول إحصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الوحدات الجهوية لتعليم الكبار (24 وحدة) بالإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية
6. **تاريخ توفر المؤشر:** (ثلاثي، سداسي، سنوي) موفى السنة الدراسية.
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر (valeur cible de l'indicateur):**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس مصلحة البرامج بإدارة محوالأمية.

II . قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصّة بالمؤشر:

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر 1 : النسبة العامة للأمية	%	18.3	17.7	17.3	16.6	16.1	15.9	15.7

2 . تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تم خلال العام الدراسي 2017-2018 محو أمية 6036 شخص أي بنسبة إنجاز مساوية لـ 69,4 % مقارنة بالتقديرات (تراجع نسبة الإنجاز مقارنة بسنة 2017 التي كانت مساوية لـ 91,6 %)، ويعود عدم تحقيق التقديرات المقدرة بتحرير 8700 شخص من الأمية إلى العوامل التالية:

- عامل تراجع عدد الدارسين بنظام التعليم المكثف (سنة واحدة للتحرر من الأمية) إذ تراجع عدد الدارسين المتابعين لهذه الصيغة من التعليم من 2546 دارسا خلال العام الدراسي 2016 - 2017 إلى 1124 دارسا خلال العام الدراسي 2017 - 2018 (تراجع بنسبة 55,8 %).
- عامل عدم المشاركة في الامتحان الوطني للتحرر من الأمية المساوي لـ 15,1 % من مجموع الدارسين المسجلين بحلقة التكميل (السنة الثانية من نظام محو الأمية).
- عامل الرسوب في الامتحان الوطني للتحرر من الأمية المساوي لـ 9,3 %.

3 . رسم بياني لتطور المؤشر: (إنجازات من 2014 إلى 2018 / تقديرات من 2019 إلى 2020)

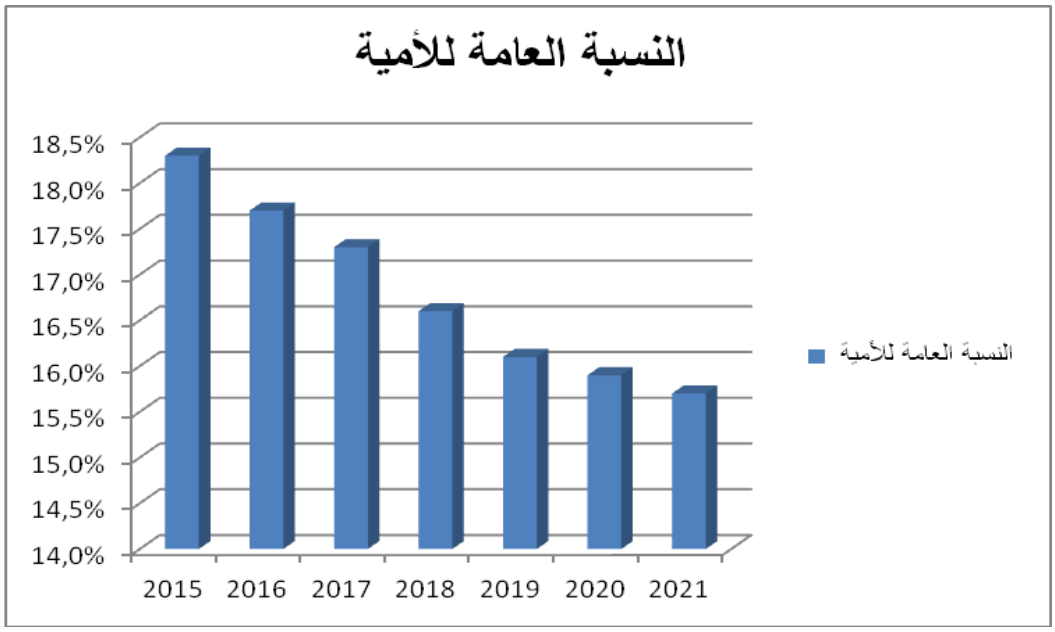

4 . أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

أ – في إطار تحسين أداء منظومة محو الأمية وتعليم الكبار:

* صدور الأمر عدد 607 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جويلية 2018 المتعلق بضبط بنظام التأجير الخاص بالمدرسين المتعاقدين والمتدخلين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بوزارة الشؤون الاجتماعية
* إبرام اتفاقيتين إطاريتين مع الوكالة التونسية للتدريب المهني والوكالة الوطنية للإرشاد الفلاحي.
* الانطلاق في إعداد خطة اتصالية متكاملة تضع في الاعتبار تعدد المشهد الإعلامي وإيلاء إعلام القرب القيمة الجدير بها في تحسيس الرأي العام بأهمية المشاركة والانخراط في البرامج والأنشطة التعليمية والمهارية والتثقيفية بما يتماشى مع أهداف الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي.

ب – في إطار تفعيل الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية وتعليم الكبار والتعليم غير النظامي:

* من المزمع عرض مشروع الإستراتيجية على أنظار مجلس وزاري مضيق للمصادقة (نهاية 2018).
* من المزمع عرض مشروع المركز الوطني لتعليم الكبار على أنظار مجلس وزاري مضيق للمصادقة (نهاية 2018).

ب **– في إطار تعزيز قدرات مختلف أسلاك العاملين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار**

- تنظيم ورشات عمل لفائدة رؤساء الوحدات الجهوية لتعليم الكبار ومتفقدي التربية الاجتماعية لتجويد آليات التصرف الفني والإداري والمالي في الوحدات الجهوية ومراكز محو الأمية وتعليم الكبار.
- تنظيم دورات وأيام تكوينية للمدرسين في مجال تعليم الكبار (1102 مدرسا) طيلة العام الدراسي 2018-2019 لتجويد أدائهم التعليمي.

ت – في إطار التعاون مع المنظمات:

- تنظيم ورشات عمل بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم واللجنة الوطنية للتربية والعلم والثقافة، لفائدة كل الأسلاك العاملة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار لتحيين وتحسين منهج محو الأمية وتعليم الكبار.
- من المزمع تنظيم ورشات عمل مع الاتحاد الوطني للمرأة التونسية والوكالة التونسية للتدريب المهني والوكالة الوطنية للإرشاد الفلاحي لتفعيل مجالات التعاون المضمنة بالاتفاقيات الإطارية المبرمة في الغرض.
- تنظيم ورشات عمل بالتعاون مع منظمة روتاري نادي البحيرة تونس، لفائدة متفقدي التربية الاجتماعية ومعلمي التربية الاجتماعية في إدماج الوسائط الرقمية في تعليم الكبار.

5 . تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

أ – إشكالية مقاربة الأمية في تونس:

تعتمد مقاربة محو الأمية في تونس على قطاع وحيد (وزارة الشؤون الاجتماعية من خلال إدارة محو الأمية وتعليم الكبار) وهي مقاربة لا تستجيب بالمرة إلى تحديات وضع الأمية، على الأميين وعلى التنمية وعلى المجتمع.

فالأمية هي شأن وطني مجتمعي تتطلب التزام وإرادة من الدولة ومن كل القطاعات العمومية والخاصة والمنظمات وجمعيات المجتمع المدني لمجابهة هذه الظاهرة.

ونتائج التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 تؤكد هذا المستوى:

- العدد الجملي للأميين سنة 2014 يبلغ 1 مليون و 718 ألف أمي (18,8 % نسبة عامة للأمية) منهم ما يقارب 960 ألف أمي دون 60 سنة بنسبة أمية مساوية لـ 12,2 % ضمن هذه الفئة العمرية (121 ألف أمي بين 10 و 29 سنة و 838 ألف أمي بين 30 و 59 سنة) من ضمنهم قرابة 330 ألف أمي مشتغل بالقطاعات العمومية والخاصة.
- والعدد الجملي للمنقطعين عن التعليم الأساسي سنويا يناهز 100 ألف منقطع سيغذي جزءا منهم الأميين بسبب عامل الارتداد إلى الأمية.

ب – إشكالية برامج محو الأمية المعتمدة حاليا:

تعتمد برامج محو الأمية وتعليم الكبار حاليا على محو الأمية الأبجدية وبعض الحصص المتعلقة بالثقافة العامة بصفة أساسية (الصحة العائلية – –حقوق الإنسان –حقوق المرأة – حقوق الطفل – المواطنة – التربية البيئية – الاقتصاد العائلي – الحقوق الانتخابية) إضافة إلى برنامج المهارات الحرفية بعدد قليل من المراكز.

ويتم إنجاز هذه البرامج في ظل غياب ترابط في مستوى التشريعات والمعابر بين قطاع محو الأمية وتعليم الكبار من جهة وقطاع التعليم وقطاع التكوين المهني وقطاع التنمية الجهوية والمحلية من جهة أخرى.

وهو ما لا يلبي حاجات وانتظارات الأميين (حاجات قرائية وتدريبية مهارية ومهنية وحاجات لبعث مشاريع صغرى مدرة للدخل) وحاجات المنقطعين مبكرا عن التعليم الأساسي المهددين بالارتداد إلى الأمية (الحاجة إلى الاندماج مجددا بقطاع التعليم أو الاندماج بقطاع التكوين المهني) وحاجات القطاعات الاقتصادية العمومية والخاصة (حاجات قرائية وتأهيلية مهنية بالنسبة للأميين المشتغلين).

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 4-1-1

تسمية المؤشر : حجم الإستثمارات و التحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن

تاريخ تحيين المؤشر : أكتوبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر :** برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : /**
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر :** تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية
4. **تعريف المؤشر:** يتمثل في حجم الاستثمار المباشر للتونسيين بالخارج والمبالغ المالية من العملة الصعبة المحولة إلى تونس.
5. **نوع المؤشر :** مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر :** مؤشر نجاعة
7. **التفريعات:** – ديوان التونسيين بالخارج– المرصد الوطني للهجرة – الإدارة العامة للمتابعة والتخطيط

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :** حجم الإستثمار المباشر + قيمة المبالغ المالية المحولة
2. **وحدة المؤشر :** مليون دينار
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : –** حجم الإستثمار المباشر– قيمة المبالغ المالية المحولة من طرف التونسيين بالخارج
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** متابعة مباشرة مع الأطراف المختصة في الإستثمار والمالية.
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :** FIPA - Banque centrale- UTICA- ONTA -API-APIA
6. **تاريخ توفر المؤشر :** سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** الرفع من مستوى مساهمة التونسيين بالخارج في التنمية الوطنية.
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم الإستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن	مليون دينار	4096	3913	4408	4760	5044	5195	**5325**

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المتوقع أن يشهد حجم الاستثمارات و التحويلات المالية للتونسيين بالخارج تطورا بـ 5% خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

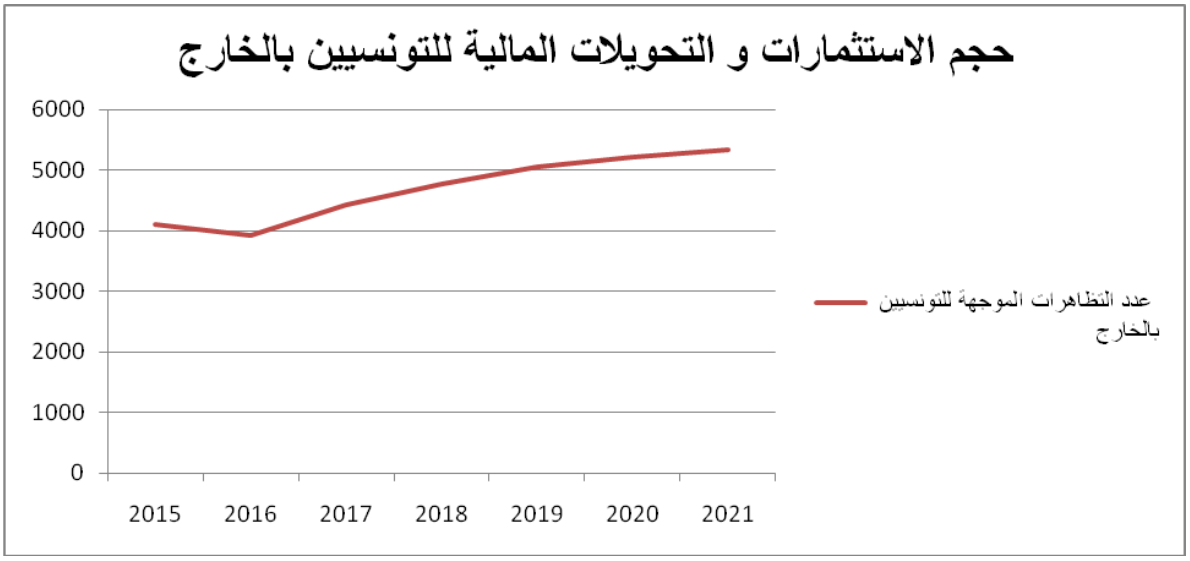

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تنظيم ندوات تحسيسية بالمراكز القنصلية حول الاستثمار بتونس
- تسويق مؤشرات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية تدل على تحسن مناخ الأعمال بتونس من طرف المؤسسات المتدخلة و المعنية .

- تحسين الخدمات البنكية الموجهة للتونسيين بالخارج و التقليص من مبالغ العمولات البنكية و التحفيز على القيام بالتحويلات داخل الوطن

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يقوم الديوان برصد المؤشر و احصائه عن طريق الإحصائيات المتوفرة من طرف البنك المركزي.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 4-2-1

تسمية المؤشر : عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج

تاريخ تحيين المؤشر :

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

1. البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : /

2. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ربط الصلة بالجالية التونسية

3.تعريف المؤشر: تتمثل التظاهرات في ندوات وملتقيات و ورشات عمل منظمة من طرف المصالح الخصوصية للهجرة بوزارة الشؤون الإجتماعية وديوان التونسيين بالخارج.

4. نوع المؤشر : مؤشر نشاط

5. طبيعة المؤشر : مؤشر فاعلية

6. التفريعات:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1.طريقة احتساب المؤشر : عدد التظاهرات المنظمة من طرف ديوان التونسيين بالخارج والمصالح الخصوصية للهجرة + عدد التظاهرات المنظمة من طرف المنظمات والجمعيات بالتنسيق مع ديوان التونسيين بالخارج .

2.وحدة المؤشر : تظاهرة

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : – عدد التظاهرات المنظمة من طرف ديوان التونسيين بالخارج والمصالح الخصوصية للهجرة – عدد التظاهرات المنظمة من طرف المنظمات والجمعيات بالتنسيق مع ديوان التونسيين بالخارج .

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: من خلال التقارير

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : الإدارة المركزية و المرصد الوطني للهجرة و المصالح الخصوصية للهجرة، ديوان التونسيين بالخارج .

6. تاريخ توفر المؤشر : سنويا

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: تعزيز روابط التونسيين بالخارج بالوطن

8.المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج	ملتقى أو ندوة	16	22	36	37	38	**40**	**42**

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المؤمل أن يشهد عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج من طرف الديوان خلال سنة 2019 تطورا بـ2.7 % مقارنة مع سنة 2018

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

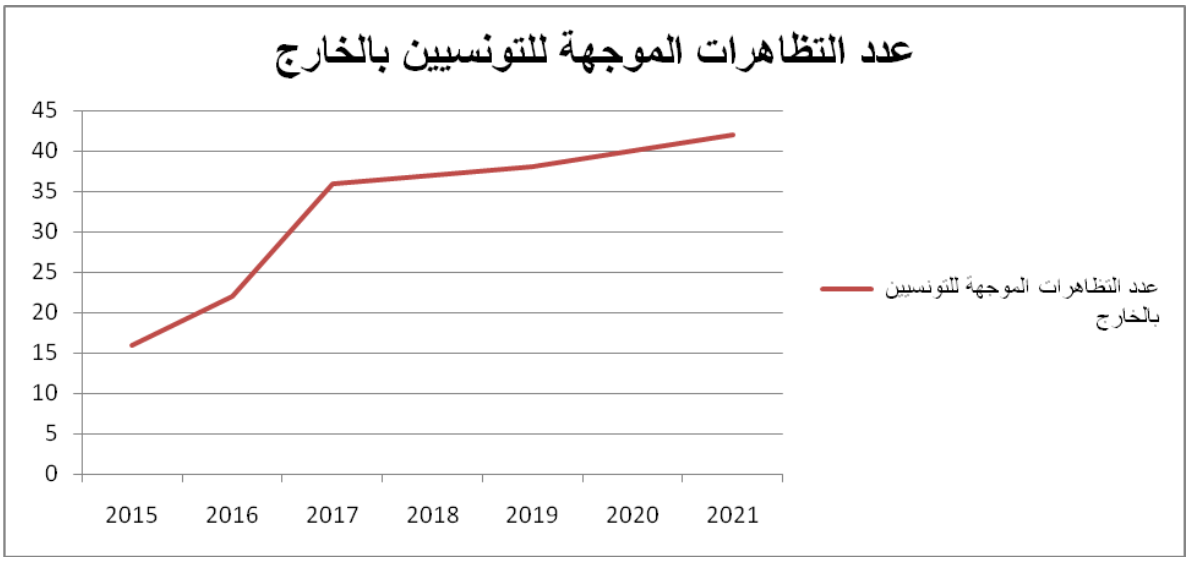

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- **تم** تدعيم المراكز الاجتماعية و الثقافية بمركز جديد " جينيف" بما يرفع في عدد التظاهرات الموجهة لفائدة التونسيين بالخارج.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تبقى الاعتمادات المرصودة من طرف وزارة المالية لا تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة باعتبار ما يتم رصده لا يتلاءم و ما يتم برمجته .

- مراجعة الأنشطة المعتمدة و استنباط برامج و أنشطة جديدة تساهم في تحقيق الأهداف المرسومة بما يتلاءم و انتظارات الجالية التونسية .

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 4-2-2

تسمية المؤشر : عدد الوافدين التونسيين بالخارج على دار التونسي

تاريخ تحيين المؤشر :

I- الخصائص العامة للمؤشر

1.البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر : برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

2.البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر : /

3. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : ربط الصلة بالجالية التونسية

4. تعريف المؤشر: يحصي هذا المؤشر حجم صلة الجالية بمختلف شرائحها بدار التونسي

5. نوع المؤشر : مؤشر نشاط

6. طبيعة المؤشر : مؤشر نجاعة

7. التفريعات:

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : عدد الوافدين التونسيين على دار التونسي .

2. وحدة المؤشر : زائر

3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : – عدد المقبلين على دار التونسي

4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: من خلال التقارير.

5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : ديوان التونسيين بالخارج .

6. تاريخ توفر المؤشر : سنويا

7. القيمة المستهدفة للمؤشر: – نجاعة هذه المراكز من حيث الأنشطة المقامة الهادفة بالخصوص لربط الصلة بالوطن– توثيق العلاقات بين التونسيين بالخارج – تكثيف الإتصال بجمعيات التونسيين بالخارج – تعليم اللغة العربية والحضارة التونسية للأجيال الناشئة وترسيخ الهوية التونسية العربية الإسلامية.

8. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الوافدين التونسيين على دار التونسي (المركز الثقافي والاجتماعي)	زائر	18000	20500	22000	24000	26000	**27000**	**29000**

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

من المؤمل أن يشهد عدد الوافدين التونسيين على دار التونسي (المركز الثقافي والاجتماعي) خلال سنة 2019 تطورا بـ4.16 % مقارنة مع سنة 2018 .

3.رسم بياني لتطور المؤشر:

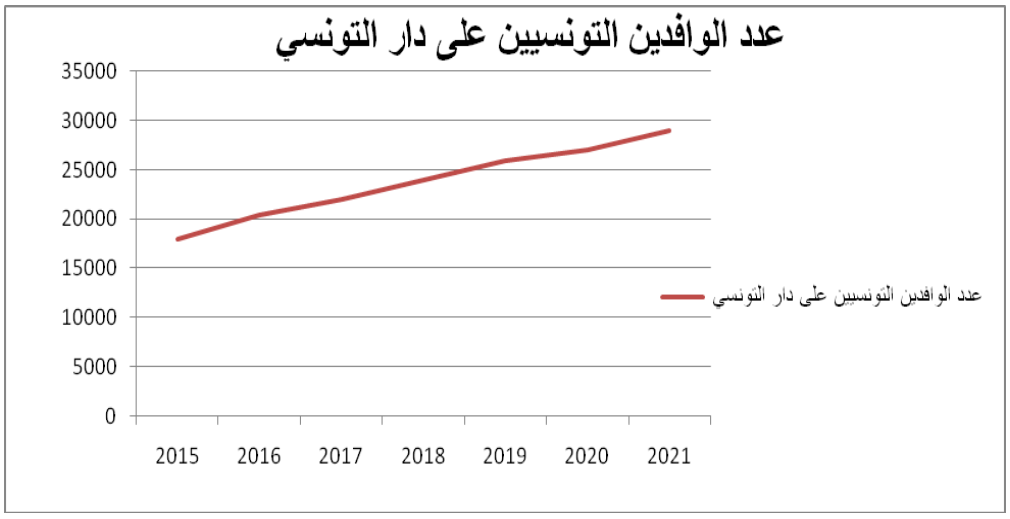

4.أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تكثيف النشاطات الموجهة لفائدة الجالية و خاصة لفائدة الجيل الثالث منها
- تدعيم النشاطات في المراكز الموجودة و استنباط أنشطة و برامج جديدة موجهة تتماشى و تطلعات الجالية

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- تحديث البرامج كما و كيفا بما يتماشى و تطلعات الجالية .

بطاقات مؤشرات قيس الأداء لبرنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 9-1-1-1

تسمية المؤشر : حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة

تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** : الإشراف والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : فاعلية برنامج القيادة**
4. **تعريف المؤشر:**
5. **نوع المؤشر** : مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر** : مؤشر فاعلية
7. **التفريعات:** الإدارة المركزية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** :
2. **وحدة المؤشر** : نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** :
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** معطيات إدارية وجداول احصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : منظومة "ادب"
6. **تاريخ توفر المؤشر** : سنويا /دوري
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم برنامج القيادة والمساندة مقارنة بميزانية المهمة	%	4.6	3.5	2.9	3.45	3.41	3.2	3

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

– العمل على التخفيض الاعتمادات المرصودة لبرنامج القيادة والمساندة وهو برنامج دعم لبقية البرامج الخصوصية بالوزارة وهي "الشغل والعلاقات المهنية" و"النهوض الاجتماعي" و"الضمان الإجتماعي" و"الهجرة والتونسيين بالخارج" وهو يهدف لتقديم الخدمات الضرورية لمختلف هذه البرامج والتي تتمحور بالأساس حول التصرف في الموارد البشرية و المالية للوزارة بالإضافة إلى توفير وسائل العمل المادية والتقنية. و ذلك من خلال ترشيد مختلف النفقات خاصة على مستوى قسم "وسائل المصالح" و مزيد تحسين تنفيذ نفقات التاجير و تصويب نفقات التدخل العمومي.

3 . رسم بياني لتطور المؤشر:

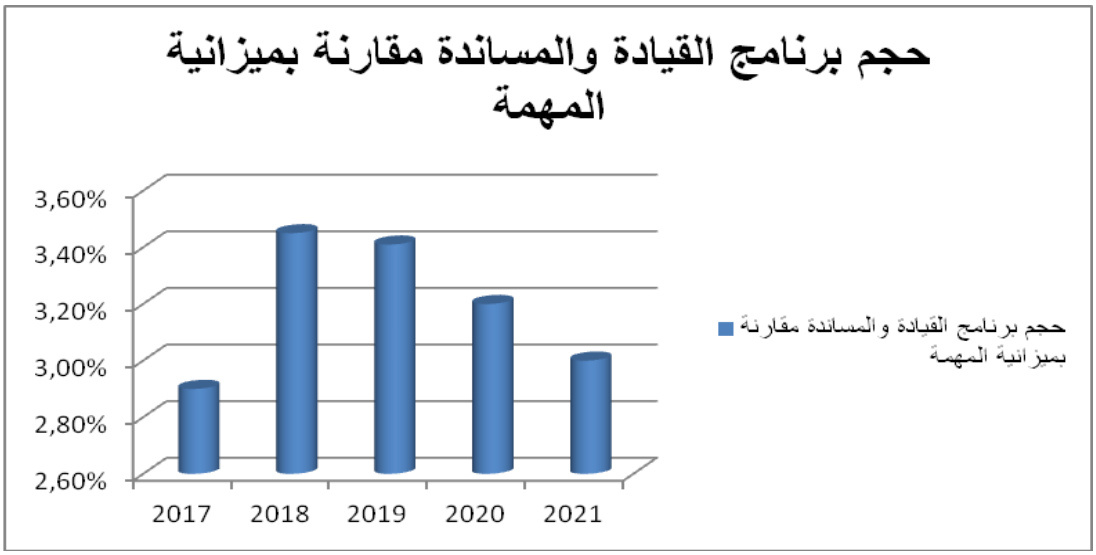

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

– مواصلة تركيز وتطوير تطبيقة اعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف والرتب

– تحديد الحاجيات على المستوى المركزي و الجهوي طبقا للأولويات وبناء على الموارد المتاحة

5– تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

– صعوبة التنسيق بين جميع الاطراف المتدخلة

– وجود صعوبات على مستوى تقبل تغيير أساليب العمل و التوجه نحو التصرف اللامادي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 9-1-1-2

تسمية المؤشر : نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة

تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** : الإشراف والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية**
4. **تعريف المؤشر:**
5. **نوع المؤشر** : مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر** : مؤشر فاعلية
7. **التفريعات:** الإدارة المركزية – الإدارات الجهوية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :**
2. **وحدة المؤشر** : نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** معطيات إدارية وجداول احصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : منظومة "الموازنة الاجتماعية"
6. **تاريخ توفر المؤشر** : سنويا /دوري
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة إنجاز مخطط ضبط مواصفات مرجعية للموارد البشرية بالوزارة	%	-	-	30	50	80	100	100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تم البدء منذ سنة 2016 في تركيز منظومة إعلامية ستمكن من تحقيق التصرف الناجع في الموارد البشرية في إطار تركيز مخطط لضبط المواصفات المرجعية للموارد البشرية بوزارة الشؤون الاجتماعية. يتم حاليا مواصلة إدراج المعطيات والبيانات الضرورية الخاصة بالأعوان ضمن المنظومة و ذلك على المستويين المركزي والجهوي و على مستوى المؤسسات ذات الصبغة الإدارية الخاضعة لإشراف الوزارة و قد تم إلى حدود سنة 2017 تحقيق نسبة تقدم في الانجاز تقدر ب30% على ان يتم استكمال هذا المشروع في حدود سنة 2020.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

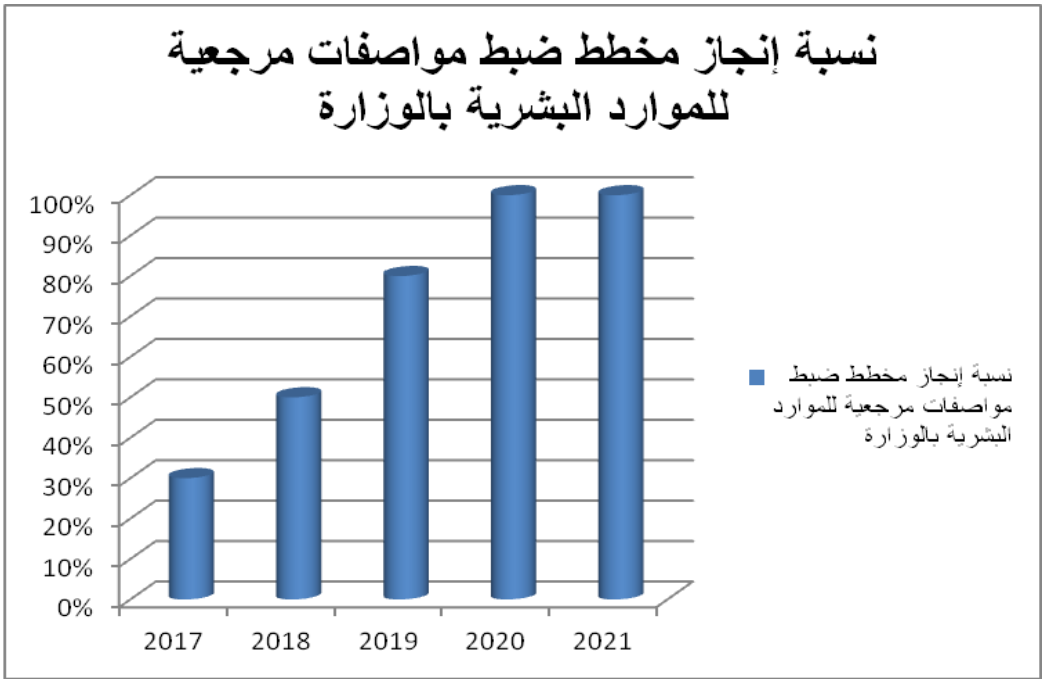

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- مواصلة تركيز وتطوير تطبيقة اعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف والرتب
- تحديد الحاجيات على المستوى المركزي و الجهوي طبقا للأولويات وبناء على الموارد المتاحة

- تحيين جداول توزيع الاعوان حسب الاصناف والرتب
- إعداد بطاقات الوصف الوظيفي
- إعداد مخطط لتوظيف اعوان الوزارة

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- وجود صعوبات على مستوى التحيين الدوري للبيانات المدرجة ضمن المنظومة
- صعوبة التنسيق بين جميع الاطراف المتدخلة
- وجود صعوبات على مستوى تقبل تغيير أساليب العمل و التوجه نحو التصرف اللامادي
- ضرورة تحيين و مراجعة النصوص الترتيبية والتشريعية نحو إرساء مقومات الحراك الوظيفي

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 9-1-1-3

تسمية المؤشر : نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بعنوان تأجير الأعوان (01.136) مقارنة بالتقديرات

تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** : الإشراف والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين التصرف التقديري في الموارد البشرية**
4. **تعريف المؤشر:**
5. **نوع المؤشر** : مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر** : مؤشر فاعلية
7. **التفريعات:** الإدارة المركزية – الإدارات الجهوية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر :**
2. **وحدة المؤشر** : نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :**
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** معطيات إدارية وجداول احصائية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : منظومة "ادب"
6. **تاريخ توفر المؤشر** : سنويا /دوري
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة تنفيذ الاعتمادات المرسمة بعنوان تأجير الأعـــوان (01.136) مقارنة بالتقديرات	%	99.79	99.71	99.94	99.9	100	100	100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

– تم البدء منذ سنة 2016 في تركيز منظومة إعلامية ستمكن من تحقيق التصرف الناجع في الموارد البشرية في إطار تركيز مخطط لضبط المواصفات المرجعية للموارد البشرية بوزارة الشؤون الاجتماعية. و يتم العمل على مزيد تحسين برمجة تقديرات الاعتمادات على مستوى قسم التأجير بما يضمن حسن تنفيذها.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

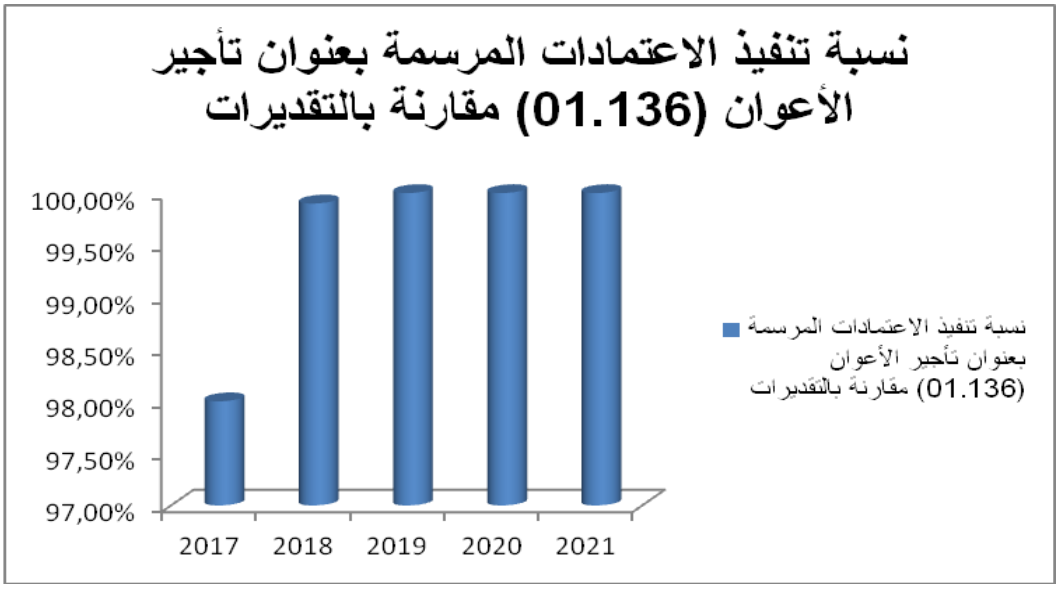

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

– مواصلة تركيز وتطوير تطبيقة اعلامية تمكن من ضبط الحاجيات من الموارد البشرية موزعين حسب الاصناف والرتب

– تحديد الحاجيات على المستوى المركزي و الجهوي طبقا للأولويات وبناء على الموارد المتاحة

– تحيين جداول توزيع الاعوان حسب الاصناف والرتب

– تدقيق التقديرات بناء على معطيات محينة حول الأعوان

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- وجود صعوبات على مستوى التحيين الدوري للبيانات المدرجة ضمن المنظومة
- صعوبة التنسيق بين جميع الاطراف المتدخلة

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 9-1-2-1

تسمية المؤشر : التخفيض في اعتمادات التصرف (وسائل المصالح)

تاريخ تحيين المؤشر : سنويا

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** : الإشراف والمساندة
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : ترشيد نفقات التصرف
4. **تعريف المؤشر**: مؤشر يبرز جهود الوزارة في التحكم في كلفة استهلاك الوقود و كلفة استهلاك الهاتف تطبيقا للنصوص الترتيبية الجاري بها العمل
5. **نوع المؤشر** : مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر** : مؤشر فاعلية
7. **التفريعات**: الإدارة المركزية – الإدارات الجهوية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** : الكلفة السنوية لاستهلاك وقود المصلحة / الكلفة السنوية لاستهلاك الهاتف
2. **وحدة المؤشر** : ألف دينار
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : النفقات السنوية لاستهلاك وقود المصلحة / النفقات السنوية لاستهلاك الهاتف
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر**: نفقات استهلاك وقود المصلحة بالإدارة المركزية والإدارات الجهوية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : منظومة " أدب " للتصرف في الميزانية
6. **تاريخ توفر المؤشر** : سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر**: التخفيض في نفقات استهلاك وقود المصلحة بالإدارات المركزية والإدارات الجهوية للشؤون الإجتماعية.
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج**: الإدارة الفرعية للمعدات والبناءات بالتنسيق مع المكلف بالإعلامية والإدارات الجهوية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات		
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التخفيض في اعتمادات التصرف (وسائل المصالح)								
مؤشر فرعي 1: التحكم في كلفة استهلاك الوقود	أ.د	-	-	846.700	757.000	719.000	700.000	683.000
مؤشر فرعي 2 : التحكم في كلفة استهلاك الهاتف	أ.د	272.507	285.293	385.500	350.000	332.000	320.000	315.000

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

* إن تطور الاعتمادات المخصصة لاستهلاك الوقود أدى إلى ضرورة اعتماد إستراتجية للحد من تطور هذه الإعتمادات و العمل على ترشيدها و متابعتها و قد قامت الوزارة باعتماد نظام جديد لاحتساب الاستهلاك و يتمثل في استعمال بطاقة "**اجيليس**" بدلا من استعمال وصولات البنزين . والتي تمكن من متابعة كمية الاستهلاك بالنسبة لكل سيارة إدارية مخصصة للمصلحة و بالتالي الحد من كمية الوقود المستهلكة وحسن توظيفها.

* كما أن تطور الاعتمادات المخصصة لاستهلاك الهاتف أدى إلى ضرورة اعتماد إستراتجية للحد من تطور هذه الإعتمادات عبر اعتماد اتفاقيات مع مزودي الاتصالات وتحسيس المستعملين بضرورة الضغط على نفقات استهلاك الهاتف .

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

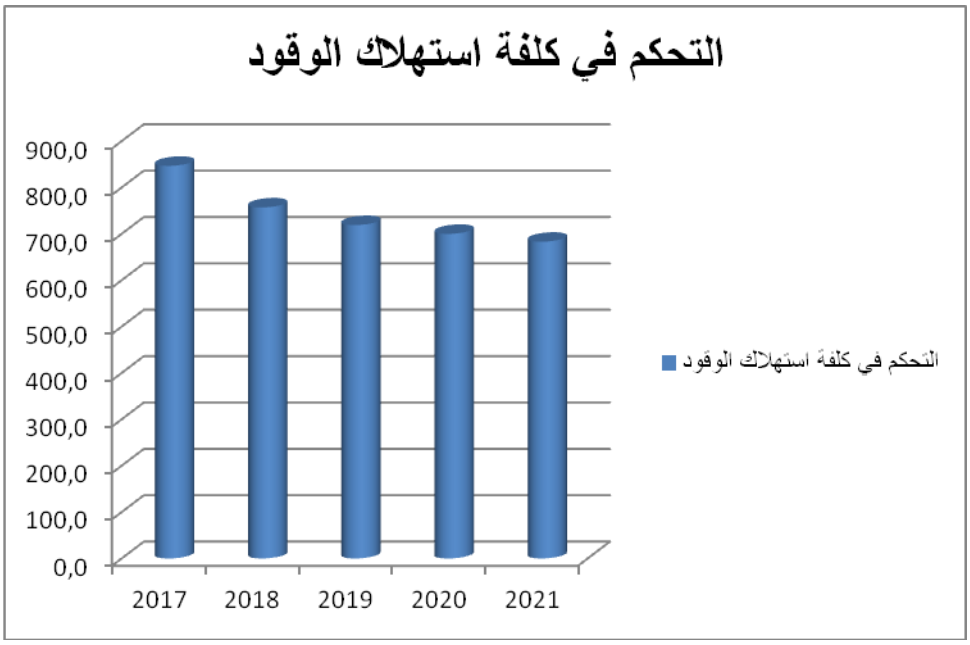

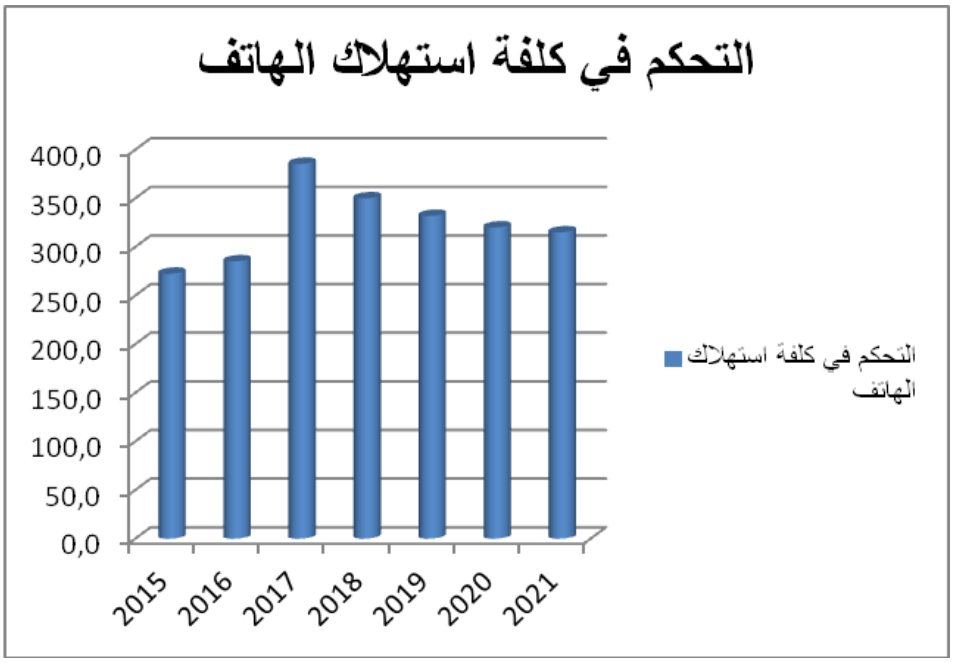

4. أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

- تعميم بطاقة "اجيليس" على مستوى الهياكل الجهوية
- اعادة توزيع أسطول النقل من اجل خلق توازن يأخذ بعين الاعتبار حجم العمل
- إعتمادتطبيقةAUTO PARK و تعميمها
- تعميم الاتفاقيات المبرمة مع مزودي الاتصالات على كل الإدارات والتحسيس بمزاياها مع مزيد تفعيلها بالنسبة للهاتف القار.
- اعداد حملات تحسيسية قصد الضغط على نفقات استهلاك الهاتف.

5. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

* بالنسبة للمؤشر المتعلق بالتحكم في كلفة استهلاك الوقود:

– إمكانية وجود متخلدات تؤثر على موضوعية المؤشر.

– عدم شمولية المؤشر للنفقات على المستوى الجهوي

* بالنسبة للمؤشر المتعلق بالتحكم فى كلفة استهلاك الهاتف:

– إمكانية وجود متخلدات تؤثر على موضوعية المؤشر.

– عدم شموليته لنفقات تراسل المعطيات باعتبار ان الوزارة بصدد انجاز مشروع الترفيع في سعة تدفق الشبكة بما من شأنه ان ينعكس بالضرورة على الترفيع في الاعتمادات المخصصة لاستهلاك الهاتف.

بطاقة مؤشر قيس أداء

رمز المؤشر : 9-2-1-1

تسمية المؤشر : نسبة الادماج المهني للطلبة المتخرجين من مؤسسات التعليم العالي تحت الإشراف

تاريخ تحيين المؤشر : اكتوبر 2018

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **البرنامج الذي يرجع إليه المؤشر** : القيادة والمساندة
2. **البرنامج الفرعي الذي يرجع إليه المؤشر** : التعليم العالي
3. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر** : تحسين نوعية تكوين الطلبة
4. **تعريف المؤشر:**
5. **نوع المؤشر** : مؤشر نتائج
6. **طبيعة المؤشر** : مؤشر نجاعة
7. **التفريعات:** المعهد العالي للتربية المختصة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر** : عدد الطلبة خريجي المعهد العالي للتربية المختصة المدمجين مهنيا / العدد الاجمالي لخريجي المعهد العالي للتربية المختصة
2. **وحدة المؤشر** : نسبة
3. **المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : عدد الطلبة خريجي المعهد العالي للتربية المختصة المدمجين مهنيا – العدد الاجمالي للطلبة
4. **طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** تجميع المعطيات بالإعتماد على إحصائيات المؤسسة العلمية
5. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر** : إحصائيات ذات مصدر إداري
6. **تاريخ توفر المؤشر** : سنويا
7. **القيمة المستهدفة للمؤشر:** تحقيق نسبة إدماج ب 100% بالنسبة للمعهد العالي للتربية المختصة
8. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** رئيس البرنامج

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشرات قيس الأداء	الوحدة	الانجازات			التقديرات			
		2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نسبة الادماج المهني للطلبة المتخرجين من المعهد العالي للتربية المختصة	%	10	15	15	30	70	100	100

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

هناك تراجع في نسبة الإدماج المهني لخريجي المعهد منذ سنة 2014 و يعود ذلك إلى الاجراءات الاستثنائية التي اعتمدتها الوزارة على مستوى الانتدابات و المتمثلة في الادماج الآلي لعدد كبير من المربين والتسويات التي تمت لعدد من الأعوان القدامى العاملين بجمعيات رعاية المعوقين في مقابل التوقف عن الانتداب المباشر السنوي للمربين.

ومن المنتظر أن تعود هذه النسبة في الارتفاع بصفة تدريجية في السنوات المقبلة نظرا لأن الطلب يفوق العرض ولحاجة سوق الشغل لهذا الاختصاص.

3. رسم بياني لتطور المؤشر:

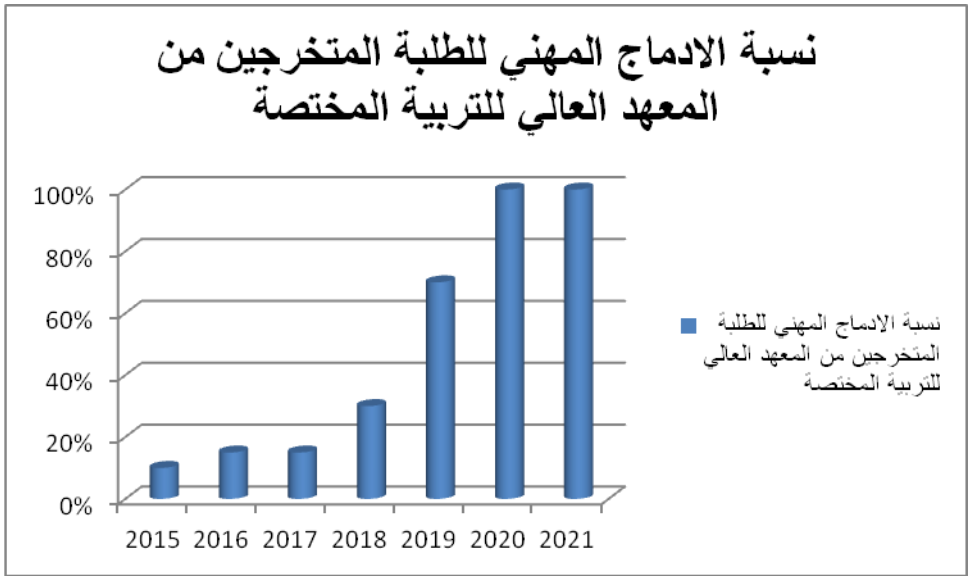

4. هم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر:

– اعلام الهياكل المشغلة في القطاع العام و الخاص و الجمعياتي و مدها بقائمة في خريجي المعهد لكل سنة متضمنة لعناوين و هواتف المعنيين لتسهيل إدماجهم

– العمل على فتح مجالات عمل جديدة للمربين (الإدماج المدرسي ، رعاية المسنين و غير المتكيفين اجتماعيا والتشجيع على بعث مؤسسات خاصة...) من شأنها أن تزيد من حظوظهم في الإدماج المهني

5. النقائص المتعلقة بالمؤشر : ./.

بطاقات الفاعلين العموميين المتدخلين في برنامج الهجرة و التونسيين بالخارج

بطاقة عدد 1 : ديوان التونسيين بالخارج

1-البرنامج: برنامج الهجرة والتونسيين بالخارج

I- التعريـــف

1-النشاط الرئيسي :

- القيام بتنفيذ الاتفاقيات في مجال اليد العاملة المبرمة مع البلدان الأخرى
- القيام بتنظيم و متابعة هجرة التونسيين بالخارج
- القيام بتطوير وتنفيذ برامج تأطير التونسيين المقيمين بالخارج
- ضبط و تنفيذ برامج للرعاية الاجتماعية لفائدة العملة التونسيين بالخارج و لفائدة عائلاتهم في بلدان الإقامة في تونس
- وضع و تنفيذ كل برنامج ثقافي ينمي و يدعم تعلق أبناء التونسيين المقيمين بالخارج بوطنهم
- تسهيل عملية إعادة إدماج العملة التونسيين العائدين من الهجرة في الاقتصاد الوطني
- وضع نظام إعلام و تبليغ مستمر لفائدة التونسيين المقيمين بالخارج و متابعته.

2- ترتيب المنشأة : صنف أ

3- مرجع الإحداث :

- قانون عدد 60 لسنة 1988 المؤرخ في 02 جوان 1988 المتعلق بقانون المالية الإضافي لسنة 1988 وخاصة فصليه 12 و 14 .
- قانون المالية عدد 115 لسنة 1989 المؤرخ في 1989/12/30 و خاصة الفصل 58 منه و المتعلق بتغيير تسمية ديوان العملة التونسيين بالخارج إلى ديوان التونسيين بالخارج .

4- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1380 لسنة 1998 المؤرخ في 30 جوان 1998 المتعلق بضبط التنظيم الإداري و المالي وطرق تسيير ديوان التونسيين بالخارج .
- الأمر عدد 2835 لسنة 2002 المؤرخ في 29 أكتوبر 2002 المتعلق بضبط الهيكل التنظيمي لديوان التونسيين بالخارج.

5- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة/المؤسسة(إذا وجد): بصدد الانجاز.

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ تعزيز الحوكمة الرشيدة في مجال التصرف في الهجرة،
- ❖ ضمان حقوق ومصالح التونسيين بالخارج وتعزيز روابطهم بالوطن،
- ❖ تعزيز مساهمة الهجرة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي،
- ❖ النهوض بالهجرة المنظمة للتونسيين والوقاية من الهجرة غير المنظمة،
- ❖ حماية حقوق المهاجرين الأجانب وطالبي اللجوء.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تطوير البحوث والدراسات
- ✓ تعزيز دور التونسيين بالخارج في التنمية
- ✓ ضمان الحقوق الاجتماعية للتونسيين بالخارج
- ✓ ربط الصلة بالجالية التونسية

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- حجم الاستثمارات والتحويلات المالية للتونسيين بالخارج داخل الوطن
- عدد التظاهرات الموجهة للتونسيين بالخارج
- عدد الوافدين التونسيين على دار التونسي (المركز الثقافي والاجتماعي)

5- الإجراءات المصاحبة : /

III- الميزانية :

تقديم عام لتقديرات ميزانية ديوان التونسيين بالخارج للسنة المالية 2019:

بحساب الدينار

منحة الدولة بعنوان التأجير العمومي	منحة الدولة بعنوان التسيير	منحة الدولة بعنوان التدخل	منحة الدولة بعنوان العنوان الثاني	المجموع
16,000.000	2.360.000	640.000	700.000	19,700.000

بطاقات الفاعلين العمومين المتدخلين في برنامج الضمان الاجتماعي

بطاقة عدد 1 : الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

1- البرنامج: برنامج الضمان الاجتماعي

I- التعريـــف

1-النشاط الرئيسي :

يتولى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إدارة أنظمة الضمان الاجتماعي لفائدة الشرائح الاجتماعية العاملة في القطاع الخاص والمنضوية قانونا تحت مظلة الضمان الاجتماعي من أجراء وعملة غير أجراء في القطاعين الفلاحي وغير الفلاحي وعملة تونسيين بالخارج وذوي الدخل المحدود وفنانين ومبدعين ومثقفين الى جانب الطلبة والمتربصين. كما يساهم الصندوق في التصرف في الاتفاقيات الثنائية للضمان الاجتماعي مع دول تضم نسبة هامة من الجالية التونسية.

وتتمثل مهمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حاليا في التصرف في مجال استخلاص المساهمات وتسيير ثلاث فروع للضمان الاجتماعي وهي المنافع العائلية والمنح النقدية (منحة الوفاة ورأس المال عند الوفاة) وجرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة.

2- مرجع الإحداث :

- القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960

3- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1902 لسنة 2000 مؤرخ في 24 أوت 2000 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وأساليب التسيير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :

تتبني الاستراتيجبة العامة للصندوق أساسا على المحاور التالية:

- ❖ توسيع التغطية الاجتماعية لتشمل مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية،
- ❖ تحسين التوازنات المالية للصندوق وضمان استدامته المالية حفاظا على حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية،
- ❖ تحسين جودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين

2- **تحديد المساهمة في أهداف البرنامج :** مساهمة مباشرة

3- **أهم الأولويات والأهداف :**

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق،
- ✓ تحسين استخلاص ديون الصندوق ومقاومة التهرب الاجتماعي ،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين الخدمات والارتقاء بجودتها من خلال العمل على تقليص آجال إسداء مختلف الخدمات الاجتماعية،
- ✓ تحسين التغطية الاجتماعية الفعلية لمختلف أنظمة الضمان الاجتماعي والعمل على استقطاب القطاع الموازي لضمان الانضواء الطوعي للعاملين بالقطاع الموازي بأنظمة الضمان الإجتماعي وفق مرحلية مرنة تمهد لجذبهم للخضوع إلى أنظمة الضمان الاجتماعي.
- ✓ تدعيم لامركزية التصرف بالإضافة إلى السعي لتقريب الخدمات من المضمونين الاجتماعيين من خلال مواصلة إحداث دور للضمان الاجتماعي في المناطق التي تفتقر إلى مكاتب جهوية ومحلية لصناديق الضمان الاجتماعي.

4- **مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :**

- **<u>بخصوص تحسين التوازنات المالية للصندوق:</u>**

- ✓ دخول اصلاح أنظمة التقاعد حيز التنفيذ
- ✓ تنويع مصادر التمويل من خلال اقتراح ارساء أداءات وضرائب مخصصة لتمويل الضمان الاجتماعي على غرار الأداءات الموظفة على التبغ والوقيد ومنتجات القهوة، الإرساليات والمكالمات الهاتفية للمشاركة في المسابقات التلفزية والرهان التبادلي، الكحول، معاليم استعمال الطرقات السيارة، المؤسسات الملوثة، عقود التأمين التكميلي، شركات ومخابر الأدوية، المداخيل العقارية، المرابيح الناتجة عن بيع العقارات plus-values de cessions de biens immobiliers، الإيرادات الناتجة عن التوظيفات المالية، أتعاب المحاماة، المنتوجات المضرة بالصحة....
- ✓ تحسين الاستخلاص
- ✓ تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي
- ✓ إقتراح إقرار عفو جبائي بعنوان خطايا التأخير المتراكمة على الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية نتيجة تخلفه عن إحالة المبالغ المقتطعة من جرايات المتقاعدين لفائدة مصالح الجباية.
- ✓ اقتراح إدراج أحكام على مستوى مشروع قانون المالية لسنة 2019 تقضي بإحداث صندوق لتطهير ديون الضمان الاجتماعي caisse d'amortissement de la dette de la sécurité sociale من مهامه تطهير ديون الصناديق الاجتماعية على مدى بعيد (20 أو 30 سنة) ويمول هذا الصندوق من

خلال موارد الأداءات والضرائب التي يمكن تخصيصها لفائدته إضافة إلى اعتماد قار سنوي من ميزانية الدولة.

- بخصوص تحسين التغطية الاجتماعية:

- ✓ تكثيف الدور الرقابي وإعادة تنظيم الإجراءات المتبعة في مجال المراقبة والاستخلاص وتوفير كل الوسائل اللوجستية الضرورية
- ✓ تأهيل المنظومة التشريعية في مجال الضمان الاجتماعي
- ✓ دعم و تطوير الإدارة الاتصالية
- ✓ اقتراح إجراءات لإحكام التنسيق والتعاون بين إدارة الجباية ومصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تمكن من تبادل المعطيات ومن حق النفاذ للمعلومة بين هذه المصالح ويسهل لكليهما الإطلاع على جميع المعطيات المتوفرة عن المطالبين سواء بالأداء أو بمساهمات الضمان الاجتماعي.
- ✓ اقتراح ربط المشاركة في الصفقات واللزمات والبتات العمومية للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية والمنظمات الخاضعة لرقابة الدولة أو طلبات العروض المتعلقة بإسناد عقود شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص بضرورة إيداع كل التصاريح بالأجور التي حـــل أجلها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وخلاص كامل المساهمات المضمنة بها.
- ✓ اقتراح ربط إسناد شهادات الفحص الفني من طرف وكالة الفحص الفني للعربات بضرورة إدلاء أصحاب رخص النقل البري على غرار سيارات التاكسي والأجرة والنقل الجماعي وشركات النقل البري بما يفيد تسوية الوضعية تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

- **بخصوص تحسين الاستخلاص:**

- ✓ تكثيف المراقبة الميدانية وتدعيم سلك المراقبة
- ✓ اعتماد وتدعيم الخطة الاتصالية لنشر ثقافة الضمان الاجتماعي
- ✓ مزيد تحسين أساليب التصرف من ذلك تحسين الاستقبال واعتماد التكوين الهادف
- ✓ مقاومة التهرب الاجتماعي
- ✓ إدماج للمرأة الريفيّة في منظومة التغطية الاجتماعية والصحيّة
- ✓ دعم تجربة الضمان الاجتماعي المتنقل
- ✓ اقتراح اجراءات لمقاومة تعاطي الأنشطة بصفة خفية ولدعم قواعد المنافسة النزيهة بين الفاعلين الاقتصاديين من ذلك معاقبة كل شخص متخلف عن واجب الانخراط بالضمان الاجتماعي بخطية

تتراوح بين 1000 دينار و50 ألف دينار على غرار ما تضمنه الفصل 52 من قانون المالية لسنة 2016.

- ✓ اقتراح الترفيع في مدة سقوط حق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في التقادم من 3 سنوات إلى 5 سنوات وذلك عبر تنقيح الفصل 110 الفقرة الأولى من القانون عدد 30 لسنة 1960 المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الاجتماعي قصد مزيد تدعيم مراقبة صحة التصاريح بالأجور واحترام التشريع الاجتماعي.

- **<u>بخصوص تحسين الخدمات:</u>**

- ✓ تطوير النظام المعلوماتي للصندوق.
- ✓ تدعيم اللامركزية بهدف تقليص آجال صرف المنافع مع إحداث هياكل جهوية جديدة لتقريب الخدمات.
- ✓ تحسين التصرف في الحسابات الفردية واعتماد المعرف الاجتماعي كمرجع موحد وشامل للتعريف بالمضمونين الاجتماعيين.
- ✓ مراجعة الجوانب التقنية لمنظومة التصريح بالأجور ودفع الاشتراكات عن بعد بما يضمن تسهيل هذه العملية وإقبال المؤجرين على استخدامها بصفة مكثفة.
- ✓ توسيع مجال الخدمات عن بعد لتشمل الإرساليات القصيرة والانخراط وإصدار الوثائق عن بعد.
- ✓ الضغط على المصاريف بتقليص الإرساليات عبر البريد والاستغناء عن استخدام الورق.
- ✓ توزيع ناجع للموارد البشرية مع ضبط بطاقات العمل وتدعيم التكوين لتحسين المردودية.
- ✓ وضع رقم أخضر على ذمة منظوري الصندوق.
- ✓ تعميم تمشي التصرف حسب المناهج الموجهة للحريف.
- ✓ اعتماد التصرف في الميزانية حسب الأهداف لترشيد النفقات.

- **<u>المؤشرات :</u>**

التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

المحتوى	وحدة المؤشر	الإنجازات				الأهداف		
		2015	2016	2017 (1)	2018(2)	2019 (3)	2020	2021
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجموع الصندوق	%	118,72	118,7	117	125	110	105	100
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	143,26	143,8	134	145	130	115	100

(1) أرقام وقتية
(2) تقديرات (أرقام الميزانية)
(3) تمثل الأرقام الواردة بعنوان سنة 2018 أهداف الصناديق الاجتماعية في ظل التشريع الحالي.
(**) باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنتي 2016 و2017 والبالغة على التوالي 300 م د و500 م د

استخلاص مستحقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2015	2016	2017	2018 (1)	2019	2020	2021
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الجارية							
• نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 91,20	% 91,3	% 92,6	% 94	% 95	96%	%97
• نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي	% 46,8	% 47,9	% 47,1	% 50	% 55	%60	%65
نسبة الاستخلاص بعنوان الثلاثيات الفارطة	%15,6	%17	%24	%25	%30	%35	%40

تحسين التغطية الاجتماعية

المحتوى	الانجازات				الأهداف		
	2015	2016	2017 (1)	2018 (2)	2019	2020	2021
- نظام الأجراء غير الفلاحيين	% 78,1	% 79,05	% 80,4	% 81,9	% 83	% 84,3	%85.8
- نظام الأجراء الفلاحيون	% 10,7	% 10,76	% 11,6	% 12,6	% 14	% 15,4	%16.8
- نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن	2,91%	% 98,3	% 98,4	% 98,5	% 98,5	%99	%99
- نظام العملة غير الأجراء غير الفلاحيين	% 80,8	% 82,04	% 83,1	% 84,2	% 89	%92	%95
- نظام العملة غير الأجراء الفلاحيون	% 87,2	% 81,06	% 82,6	% 84,1	% 86	%88	%90
المجموع	**% 78,5**	**% 79,41**	**% 80,6**	**% 81,9**	**% 84**	**%86**	**%88**

(1) أرقام وقتية

(2) تقديرات

آجال الانتفاع بالخدمات

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2015	2016	2017	2018 (*)	2019	2020	2021
الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي آجال صرف المنافع بعنوان جرايات الشيخوخة والعجز والباقين على قيد الحياة (باليوم) (1)	58	58	41	42	39	36	33

(1) مدة ترقب المضمون الاجتماعي بداية من تاريخ افتتاح الحق في الجراية

(*) تقديرات

5- الإجراءات المصاحبة :

سن أحكام قانونية لمعاضدة مجهود الصندوق خاصة في مجال الاستخلاص ومقاومة التهرب الاجتماعي.

بطاقة عدد 2 : الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية

1-البرنامج: الضمان الاجتماعي

I- التعريـــف

1-النشاط الرئيسي :

- يتصرف الصندوق في أنظمة التغطية الاجتماعية الأساسية بالقطاع العمومي:
  - ✓ أنظـمة التقـاعد
  - ✓ رأس المـال عند الوفاة

كما يتصرف الصندوق في الجرايات المحمولة على ميزانية الدولة بعنوان الأنظمة الخصوصية.

2- مرجع الإحداث :

- القانون عدد 18 لسنة 1959 المؤرخ في 5 فيفري 1959 و قد تم تنقيحه بمقتضى القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 5 مارس 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي،
- القانون عدد 83 لسنة 1975 المؤرخ في 30 ديسمبر 1975 والمتعلق بقانون المالية لتصرف سنة 1976 وخاصة على الفصول من 28 الى 34 منه المتعلق بتحويل الصندوق القومي للتقاعد وصندوق الحيطة الاجتماعية الى الصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

3- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 1890 لسنة 1989 المؤرخ في 6 ديسمبر 1989 المتعلق بتنقيح الأمر عدد 3 لسنة 1975 المؤرخ في 5 جانفي 1976 المتعلق بالتنظيم الاداري والمالي للصندوق القومي للتقاعد والحيطة الاجتماعية،

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :

- ❖ الحفاظ على التوازنات المالية للصندوق،

❖ إرساء منظومة حوكمة رشيدة في إدارة الصندوق والنهوض بجودة الخدمات المسداة وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

✓تحسين التوازنات المالية للصندوق وذلك أساسا من خلال مراجعة أنظمة التقاعد في القطاع العمومي وإيجاد مصادر جديدة للتمويل،

✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين.

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- أهم الأنشطة:
  - المساهمة في استكمال مراجعة أنظمة التقاعد في القطاع العمومي والبحث عن مصادر جديدة للتمويل،
  - استكمال إرساء مشروع الحسابات الفردية،
  - تطوير النظام المعلوماتي للصندوق،
  - دعم مسار اللامركزية من خلال تدعيم المهام الموكولة الى مختلف هياكل الصندوق الجهوية والمحلية.
- المؤشرات:

التوازنات المالية للصندوق الوطني للتضامن والحيطة الاجتماعية:
نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

المحتوى	وحدة المؤشر	الإنجازات				الأهداف		
		2015	2016	2017 [1]	2018[2]	2019 [3]	2020	2021
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	112	99,3[**]	104,7 [**]	118,6	115	110	105
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بفرع الجرايات	%	112	101,3[**]	106,6 [**]	119	116	111	106

[1] أرقام وقتية

[2] تقديرات

[3] تمثل الأرقام الواردة بعنوان سنة 2019 أهداف الصناديق الاجتماعية في ظل التشريع الحالي.

[**] باعتبار الاعتمادات المرصودة من ميزانية الدولة سنتي 2016 و2017 والبالغة على التوالي 300 م د و500 م د

آجال الانتفاع بالخدمات (1)

لمحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2015	2016	2017	2018 (*)	2019	2020	2021
الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية (نسبة الملفات المنجزة في الآجال) (2)							
إسناد المعرف الوحيد للضمان الاجتماعي للمنتدبين الجدد (2-1)	84%	6,85%	85%	89,6%	90%	91,5%	93%
تصفية ملفات جرايات التقاعد (2-2)	% 98	2,8% 9	% 98,2	% 98,6	% 99	99%	99%
تصفية ملفات جرايات الترمل (2-3)	1% 9	% 97,4	% 96,5	96,7%	97,5%	98%	98%
تصفية ملفات الجرايات الوقتية للأيتام (2-4)	1% 9	% 85,1	78%	81%	82%	84%	86%

(*) تقديرات

(1) نسبة الملفات المنجزة في الآجال مقارنة بالعدد الجملي للملفات

(2-1): كيفية احتساب الآجال: أقل من 24 ساعة أو يوم واحد أو يومان أو ثلاثة أيام

(2-2): شهر افتتاح الحق أو شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-3): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

(2-4): شهر ايداع الملف أو الشهر الموالي لشهر ايداع الملف

بطاقة عدد 3 : الصندوق الوطني للتأمين على المرض

1-البرنامج: الضمان الإجتماعي

I- التعريـــف

1- النشاط الرئيسي :

- إدارة نظام التأمين على المرض،
- إدارة الأنظمة القانونية لجبر الأضرار الناتجة عن حوادث الشغل و الأمراض المهنية بالقطاعين العمومي والخاص،
- إدارة بقية الأنظمة القانونية للتأمين على المرض المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل،
- إسناد منح المرض و الوضع التي تخولها أنظمة الضمان الاجتماعي.

2- مرجع الإحداث :

- القانون عدد 71 لسنة 2004 مؤرخ في 02 أوت 2004 يتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض.
- الأمر عدد 1366 لسنة 2007 المؤرخ في 11 جوان 2007 يتعلق بضبط مراحل تطبيق أحكام القانون عدد 71 لسنة 2004 المتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض على مختلف أصناف المضمونين الاجتماعيين المنصوص عليهم بمختلف الأنظمة القانونية للضمان الاجتماعي

3- مرجع التنظيم الإداري والمالي :

- الأمر عدد 321 لسنة 2005 المؤرخ في 16 فيفري 2005 يتعلق بالتنظيم الإداري و المالي و طرق تسيير الصندوق الوطني للنامين على المرض.

II- إطار القدرة على الأداء :

1- الإستراتيجية العامة :

- إرساء منظومة صحية متكاملة تشمل الخدمات المسداة بالقطاعين العمومي و الخاص للصحة تتبني على مبادئ التضامن وتكافؤ الحقوق.

2- تحديد المساهمة في أهداف البرنامج : مساهمة مباشرة

3- أهم الأولويات والأهداف :

- ✓ تحسين التوازنات المالية للصندوق،
- ✓ تطوير حوكمة الصندوق وتحسين جودة الخدمات وتقريبها من المضمونين الاجتماعيين،
- ✓ العمل على مزيد ترشيد النفقات الصحية بالتنسيق مع وزارة الصحة ومختلف مسدي الخدمات الصحية،

- ✓ إحكام التصرف في المنظومات العلاجية من خلال تدعيم المراقبة الطبية والادارية ووضع دليل إجراءات يوحد أساليب التعهد بالفواتير ومراقبتها والإذن بخلاصها ويؤطر حالات المصادقة الاستثنائية .

4- مؤشرات قيس الأداء وأهم الأنشطة :

- أهم الأنشطة:

- ✓ تدعيم اللامركزية وتدعيم العنصر البشري على مستوى المراكز الجهوية والمحلية
- ✓ مواصلة احداث دور الضمان الاجتماعي
- ✓ ارساء نظام للتبادل الآلي للمعطيات مع مسديي الخدمات الصحية

- المؤشرات:

التوازنات المالية للصندوق للتأمين على المرض :

نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل

المحـ ـتوى	وحدة المؤشر	الإنجازات				الأهـ داف		
		2015	2016	2017 [1]	2018[2]	2019 [3]	2020	2021
الصندوق الوطني للتأمين على المرض								
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل لمجوع الصندوق	%	94,8	87,1	90	86,8	80	80	80
-نسبة التوازن بين الأعباء والمداخيل الخاصة بنظام التأمين على المرض	%	104,7	94,2	94,2	93,9	90	90	90

[1] أرقام وقتية

[2] تقديرات

[3] تمثل الأرقام الواردة بعنوان سنة 2019 أهداف الصناديق الاجتماعية في ظل التشريع الحالي.

آجال الانتفاع بالخدمات

المحتوى	الإنجازات				الأهداف		
	2015	2016	2017	2018 (*)	2019	2020	2021
الصندوق الوطني للتأمين على المرض (باليوم)							
آجال استرجاع المصاريف (3)	31,16	21,82	21,6	21	20	17,5	15
آجال خلاص مسدي الخدمات الصحية							
خلاص أتعاب الأطباء	27,24	بين 38,5 و 54,3	93,4	115	93	70	58
خلاص الصيادلة	14,28	بين 30 و 41	92,1	112	92	65	52
خلاص المصحات الخاصة	25,72	54,3	بين 92,6 و 101,1	بين 110 و 113	بين 92 و 100	بين 68 و77	بين 58 و74
خلاص أخصائي العلاج الطبيعي	30,42	38,65	93,2	116	93	76	58
آجال التكفل بالخدمات الخاضعة للموافقة المسبقة							
التكفل بالعمليات الجراحية بصيغة الموافقة المسبقة	12,41	11,1	11	11	10	8	7
زرع الكلى	27,05	32,3	27	23	21	19	17
زرع النخاع الشوكي	19	18,3	17	24	15	13	11
التكفل بمصاريف العمليات الجراحية على القلب والشرايين والكشف بالأشعة على عضلات القلب	13,95	14,8	13	14	7	6	5
تفتيت حصى الكلى	10,83	8,8	10	8	7	6	5
السكانار،التشخيص بالرنين المغناطيسي	15,35	12,8	12,8	11,3	7	6	5
التكفل بمصاريف الآلات الطبية	28,47	18,09	من 5 الى 60	من 5 الى 51	من 5 الى 51	من 5 إلى 45	من 5 إلى 40
تحمل مصاريف التداوي بالمياه المعدنية	13,13	9,8	10	12	10	8	7
التكفل بمصاريف العلاج الطبيعي	8,61	9,0	16	9	10	8	7

(3)استرجاع مصاريف علاج الأمراض الثقيلة أو المزمنة، استرجاع مصاريف علاج الأمراض العرضية، استرجاع مصاريف العمليات الجراحية، استرجاع مصاريف الولادة، استرجاع مصاريف متابعة الحمل.

5-الإجراءات المصاحبة :

- تدعيم المراقبة الطبية والإدارية
- مراجعة بعض النصوص التنظيمية